

سنوات التحول الاشتراكي

وتقييم

الخطوة الخمسية الأولى



بقلم
عالمى
صبرى

على
صبرى

سنوات التحول الاشتراكي

وتقييم الخطة الخمسية الأولى

دار النشر

بَيِّنَاتُ الرِّقَامِ الرَّخِصِ

مقدمة

ليس هذا الكتاب مجرد سرد احصائي ، لما حققته الخطة الخمسية الاولى بالارقام ، ولكنه الى جانب ذلك وأهم بكثير ، القاء المزيد من الضوء على جوانب الثورة الاجتماعية ، وصلتها المباشرة بالنجاح الاقتصادي ، مع تحليل لأهمية هذه الثورة الاجتماعية ، بل ضرورتها الحتمية ، لتنفيذ أول خطة شاملة وطموحة للتنمية في بلادنا ، تتحقق في ظل ثورة انسانية ، وتشكل في الوقت نفسه قاعدة أساسية تنطلق بعدها خطط للتنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ..

لقد شهدت بحق سنوات الخطة الاولى من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ ، مرحلة التحول العظيم ، التي تحتاج منا هنا الى شرح وتقييم للثورة الاجتماعية التي تحققت فيها ، والالمام بأبعادها الحقيقية وتأثيرها العميق المباشر في نجاح أية خطة للتنمية والتطور المادي والمعنوي ..

ولست أريد في هذا الكتاب ، أن أشير الى صورة المجتمع القديم ولا الى العوامل التي ظلت أزمانا بعد أزمان تسلبه كل مقومات الحياة ، ولا أن أشير الى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والأوضاع السياسية التي كانت تحكمه وتتحكم فيه ، فلعل اظهار الفرق بين مجتمع اليوم ومجتمع ما قبل التحول الاشتراكي العظيم ، يبرز

لنا ضخامة المنجزات التى تحققت .. فكلنا يعلم عن الماضى وما شئيه
الشيء الكثير .. والذين عاشوا جزءا من أيام هذا الماضى يدركون
دقائق صورته القائمة ، التى كانت السبب الأساسى والمباشر فى قيام
ثورة الثالث والعشرين من يوليو من أجل الشعب ، بهدف التغيير
الأساسى والعميق ، الشامل والثورى فى جميع مجالات العمل
الوطنى ، نحو الحياة الفضلى ، الحياة الطليقة من كل قيود الاستغلال
والتخلف فى جميع صورها المادية والفكرية والمعنوية ، تتقدم على
طريق الآمال الواسعة لشعب مصر ...

ان الثورة مضت دون ابطاء ، منذ يومها الاول ، وعلى هدى من
مبادئها الستة العظيمة ، تزيل قواعد الاستعمار وقلاع الظلم
الاجتماعى ، وتخلق مجالات للعمل والحياة الكريمة ، عن طريق
المنجزات والبرامج والأعمال التى حققتها ، وغيرت معها معالم
صورة المجتمع القديم بصفة عامة ...

ثم استطاعت الدولة بعد تأميم قناة السويس ، وتمصير المصالح
الأجنبية المستغلة وشركات التأمين والبنوك ، أن تملك قاعدة
اقتصادية تمكنها - برغم كل الصعوبات الطبيعية والمعوقات
السياسية والأحداث العالمية والأوضاع التاريخية والتحديات - أن
تطرق ميدان التخطيط العلمى الشامل بشجاعة ، بل تضع للتنفيذ
خطة طموحة للتنمية والتطور ...

وحددت لنفسها هدفا ثوريا ، لمضاعفة الدخل القومى ، لتحقيق
النمو الاقتصادى والاجتماعى المطرد ، وتعويض التخلف الذى طال
مداه ...

جاء توقيت البدء فى التخطيط الشامل ، حتمية ما كان يجب
الاحجام عنها أو الإبطاء فيها ، فان أى نمو يتم بدون هذا التخطيط
العلمى ، يخلق عدم توازن بين القطاعات المختلفة ، أو يهدر
الانتصارات التى تحققها الثورة بالعرق والجهد المضى ، وقد
تتحول حصيلة العمل الوطنى مكاسب ومغانم للمتربصين بمكاسب
الشعب ...

كذلك فان الاقدام الشجاع على تنفيذ التخطيط العلمى الشامل - فى جميع مجالات العمل الوطنى وبرغم كل العوائق والصعاب والرواسب - كان مرده الاول ، بدون تحيز او تعصب ، للثقة اللانهائية فى قدرة هذا الشعب المصرى وطاقاته الكامنة وارادته الثورية ..

وليس ادل على هذه الثقة المطلقة من قرار اتخذه الرئيس جمال عبد الناصر ، كمثال واحد لهذه الثقة ، يوم سحبت الدول الغربية عرضها بتمويل مشروع السد العالى ، فشكل سيادته لجنة برئاسة المشير عبد الحكيم عامر ، لبناء السد العالى بالأيدي والفئوس المصرية وبارادة التصميم ... ولقد سبق لهذه الأيدي والفئوس ان اقامت المعجزات ، وسبق ان حفرت قناة السويس ، وشقت لنهر النيل الفروع والرياحات والترع الممتدة الطويلة ، مع ان هذه المشروعات لم تكن لمصلحته ولا لخير

وتحددت الخطة الخمسية الاولى فى صورتها البيانية ، واضحة وشاملة ، تبين بالتحديد حق كل قطاع ومقرراته ومقدرات الاستثمارات ضمن خطة عمل مفصلة ...

كانت الاستثمارات فى الخدمات والاجور والعمالة بالنسبة لاستثمارات الانتاج مثلاً ، تعد بحق مجزية بل مرتفعة ، بالقياس الاقتصادى ... بل ان ما حددته الخطة فى أى سنة من سنواتها لمشروعات الخدمات ، كان يتعدى مالم تستطع عهود ما قبل الثورة ان تنجزه فى عشرات السنين ...

وبدا تنفيذ الخطة الاولى بعد سنة الاساس ، وكان طريق التنفيذ صعباً وعسيراً ، لكى يكفل المجتمع سير عمليات الانتاج والخدمات تحت اشرافه وسيطرته فى طريقها العلمى الصحيح ، لتحقيق التنمية الشاملة فى مصلحة قوى الشعب لا مصلحة أحد غيرها .. والوسيلة الوحيدة لهذه الغاية هى نقل ملكية هياكل الانتاج الاساسية الى أيدي الشعب ، والتمكين لسيطرته على أدوات الانتاج فى المجالات كافة ...

وقد أكدت القوانين الاشتراكية العظيمة التي صدرت عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٣ ارادة التغيير الشامل ، ومكنت قوى الشعب أن تؤدي دورها الطبيعي في قيادة التقدم على طريق واضح المعالم ، رسمه وأملاه الدافع الوطني والدراسة الدقيقة لظروف مجتمعنا وامكانياته وأهدافه ..

وكان تأجيل هذه القوانين الاشتراكية معناه : أننا سنبنى خطة للتنمية في فراغ ، وأن الجهود التي ستبدل في البناء والتقدم ، سيذهب عائدها الأعظم والأهم لمن يملكون السيطرة على وسائل الانتاج من أصحاب رؤوس الاموال المستغلة ...

ولقد ارتطم الواقع الفعلي بعد تأميم أدوات الانتاج الاساسية ، بالحقيقة المادية التي تكشف عند تقييم قدرة الكثير من هذه المؤسسات والشركات ... وتبين انها عبء وميراث باثر خرب ، اعتصرته الاحتكارات المستغلة ، ونزحت كل خيرها الى الخارج ، وتركت على المصانع والمؤسسات والشركات لافتات تخفي اطلالا هالكة لم تمتد اليها يد الاصلاح أو التجديد لسنوات كثيرة .

ولم تكن خرافات اسعار اسهم الشركات في بورصة التعامل بها إلا خداعا وتزويرا من محترفي ابتزاز أموال الناس والتغريب بهم ، حتى يندفعوا في شراء المزيد من الأسهم والسندات في سوق المزايدات والغش والتلاعب ، ورصيدها الحقيقي تلك الخرائب المنهوبة والمهملة ، قصدا وعمدا ...

ان شركة واحدة مثل الشركة الاهلية للغزل والنسيج بالاسكندرية، كان السهم فيها يباع في السوق بأكثر من خمسة عشر جنيها للمواطنين ، والشركة بمبانيها المتداعية لا تجمع الا بقايا آلات ومغازل مستهلكة ، ومتوقفة لقصورها عن الحركة والحياة ، وانتاج الشركة لا يمكن أن يفي بعشر الالتزامات التي تعاقدت عليها وقبض أصحابها الثمن مقدما ... وديون في الداخل والخارج تزيد على ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات ، انتقلت بالطبع الى الخارج ... وعمال يطردون بالعشرات يوميا ، لعدم وجود عمل لهم وانتاج .. وأقسام كاملة متوقفة عن العمل ...

ومع ذلك فان هذه الصورة القاتمة ، لم تؤثر في عزمنا على المضي
بالخطة ، وتدعيم المؤسسات والشركات ، ايماننا بأن القوى العاملة
للشعب ، وهى تحس أنها صاحبة أجهزة الانتاج وصاحبة السيطرة
عليها ، سوف تبذل من جهدها وابداعها ما يزيل بقايا الاستغلال
ورواسب المستغلين ...

ولا يتسع مجال هذا الكتاب لسرد أمثلة مما واجهته الخطة من
معوقات ومصاعب ، لعلها تتوقف أو تعجز ... لكن خطوات
التنفيذ اكثرت من جديد ، كيف كان أعداء الشعب يتحكمون في
مصائره ويتلاعبون بمقدراته ، ثم هى عمقت ايماننا بالطريق الذى
بدأناه على درب التخطيط العلمى الشامل سبيلا للتطور والتنمية

وحين أعلن ميثاق العمل الوطنى ، برنامج حياة وعمل ، وأسلوبا
واضحا ومتكاملا فى التطبيق والنظرية للجهد الوطنى وحركة
المجتمع ... زاد ايماننا بالخطوات التى اتخذت وبالقوانين التى
صدرت عن ارادة الشعب النابعة من ضميره وآماله ...

الا ان الميثاق وهو الترجمة الأصيلة للارادة الشعبية ، أظهر
لنا بعض جوانب فى مبادئه الأساسية ، كان لزاما علينا أن نوفرها
لقوى الشعب العامل حقا أساسيا وعادلا من أجل مجتمع الكفاية
والعدل ، مجتمع قوى الشعب العاملة ، مجتمع القرية والمدينة على
حد سواء ...

والميثاق فى الوقت نفسه - وهو التعبير الأصيل عن هذه الارادة
الشعبية - أضاع جوانب العمل الوطنى وأظهر كل دقائقه ، بحيث
كان علينا أن نلتزم بتوفير الحقوق الأساسية التى يقررها عدلا
وحقا لجماهير الشعب أولا حتى تستعيز بهذه الحقوق الأساسية
عن حرمانها الطويل ، وتملك امكانيات الوفاء بالتزاماتها فى العمل
والانتاج ...

كان من الممكن أن نمضى فى الخطة لتحقيق مقدراتها فى كل قطاع ،
بل يستطيع الجهد الشعبى أن يتعدى مغدلاتها المقررة ، وسوف
يكون ذلك على حساب تأجيل اقرار هذه الحقوق الأساسية التى

نادى بها الميثاق وطالبنا بتنفيذها حتى نتمكن من الالتزام بتحقيق أرقام الخطة ، ولو أدى ذلك الى الشعور باللامبالاة فترة يستمر فيها التحمل والتكشف الى ان تصل معدلات الانتاج الى القدر الذى يسمح بزيادة الانفاق عند مستوى محدد مهما كان ذلك قاسيا بعض الشيء ... الا ان جانبنا انسانيا كان دائما يغلب على ضمير الثوار وطريق التغيير الثورى ...

ان الثورة المصرية - وهى التى لم تظلم حتى أعداءها ، ولم تؤذ حتى من طال ايذاؤهم للشعب ، واتصفت دون غيرها من الثورات المعاصرة والسابقة بالروح الانسانية - لم تكن تقبل ان تترك ظلا وبقايا اذى ما يزال عالقا بحياة القوى الشعبية ، ولا يمكن ان تقبل تجاهل حقوق أساسية نادت بها الارادة الشعبية فى ميثاقها الوطنى ، دون أن تؤديها القيادة الثورية بالرضى والحماس ... فان القيادة الثورية ، ما قامت بالثورة ولا اندفعت لتحقيق هذه المنجزات الا لاعادة الحقوق المسلوبة الى اصحابها الشرعيين ، ولتحقيق الحياة الفضلى للملايين الذين طالت معاناتهم من الظلم الاقتصادى والتخلف الاجتماعى السحيق ...

ولما كشف الواقع الملموس على طريق تحقيق منجزات الخطة الاولى ، عن جروح فائرة فى جسد المجتمع ، كانت الارادة الانسانية تفرض الدراسة والحل مهما زاد ذلك من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة ...

وحتى بالقواعد الاقتصادية المجردة من أحاسيس التعاطف الانسانى ، وحتى بالموازن الحسابية والمادية وحدها ، فان ناتج العمل وطاقة القادرين الأكفاء ، الأمنين على يومهم وغدهم ، حين ينفذون خطط التنمية والانتاج، يفوق كما وكيفا ناتج عمل الضعفاء والخائفين من الغد ، الذين لا يقدرّون على حمل أعباء الخلق والابداع أو الاندفاع فى مجالات جديدة ، يرتادها العمل الوطنى المصرى لأول مرة فى كل ميادين الحياة الحديثة ...

فاذا كنا لا نبخل على أجهزة الصناعة وأدوات الانتاج بشيء ،

حرصا على الانتاج ووفرته ومستواه ... نظل نرعاها بالصيانة والاهتمام ، فان القدرة البشرية والعنصر البشرى ، وهو أمل الانتاج وأساسه وصاحبه ، أولى بالاهتمام والرعاية والبلد ، اذا تكشف لنا على الطريق ما قد يعوق حريته الاجتماعية وسيادته على مجتمعه وقدرته على العمل الثورى ...

ان حياة البطالة والفاقة لا تحتاج من الانسان الى جهد اكثر من جهد السؤال والتسول ... اما حياة العمل والخلق والاندفاع فى الانتاج فهي تحتاج من الانسان الى طاقة وجهد ، الى بنية اجتماعى سليم ، الى حافز ثورى ملموس يصل بالمواطن الفرد الذى يعمل فى مجالات الجهد الوطنى كله ، الى المستوى الكريم فى حياته وعمله اليومى ...

هكذا مع بداية التخطيط الشامل ، تشابكت جوانب عديدة ، وفرضت ظروف طبيعية وغير طبيعية نفسها على النواحي المختلفة للعمل الوطنى ، يجب أن نتناولها بالتحديد والتحليل ..

أولا :

ما كان يمكن أن يحدث النمو الاقتصادى القوى الذى تحقق خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ، دون تفاعل قوى الشعب العاملة وحركتها الإيجابية لصالحه واندفاعها وحماسها لأهدافه التى حددتها خطط الانتاج الطموحة وخطط الخدمات المتنوعة ..

وما كان يمكن لهذه الحركة الإيجابية ، والاندفاع والحماس أن تتضافر ، وتتجمع مالم تكن قوى الشعب العاملة ، قد أحست احساسا ملموسا وأكيدا ، ان النظام الاجتماعى قد تغير بالفعل لمصلحتها ، وبأنها أصبحت بالحقيقة والواقع ، هى صاحبة المصلحة فى الانتاج والخدمات ، من نمو هذا المجتمع وتطوره ومضاعفة دخله القومى ...

واذن فان اجراءات إعادة توزيع الدخل فى صالح قوى الشعب العاملة ، والقوانين التى صدرت بتقدير الحد الأدنى للأجور ،

وتحديد ساعات العمل وتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية ومنع الفصل التعسفى واقرار حق العاملين فى ادارة مؤسساتهم ونصيبهم فى الأرباح ... لم تكن اجراءات عاطفية ، بقدر ما هى حتمية أساسية وشرط يلزم أن يسبق ويقترن بصفة مستمرة ومتزايدة بعملية تنفيذ خطط التنمية ...

وما من شك أن الحقوق التى حددتها القوانين التى تعيد الى الشعب سيطرته على وسائل الانتاج ، كانت بمثابة حافز دفعت القوى العاملة أن تثبت قدرتها على الملكية والادارة ، بل استطاعت برغم العوائق ، أن تحافظ على الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ، وتدعيمها ، برغم ما سبق ذكره من حالات الخراب والافلاس والتداعى التى أوصلتها اليها الرأسمالية المستغلة .

وإذا كانت تكاليف الانتاج قد ازدادت كثيرا ، بعد تحديد الأجور وتوزيع الأرباح وتحديد ساعات العمل وفرض التأمينات الاجتماعية حقا للعاملين ، فإن هذه التكاليف كانت قوة ثورية دافعة للانتاج ، الى جانب انها حق ونصيب عادل للعاملين من ثروتهم الوطنية ...

ومن ناحية أخرى ، فإن مسارعة الدولة بتعويض الفلاحين عما أصابهم من عجز فى محصول القطن عام ١٩٦١ والفناء أرباح بنك التسليف عما يحصل عليه الفلاح من لوازم الزراعة والانتاج ، وغير ذلك مما تم خلال الخطة الخمسية الأولى زيادة عن مقرراتها المحسوبة ، لم تكن الا تعبيرا عن ارادة العمل الانسانى التى تؤمن بحقيقة اقتصادية وحسابية هى التكامل والترابط بين الجانب الاجتماعى والجانب الاقتصادى فى أى مجتمع وأى عمل .

ولقد تكشفست الدراسات العميقة لأحوال العاملين فى الدولة مثلا عن مفارقات لا تقل فى ظلمها عن صور الظلم الاجتماعى الذى ساد طبقة العمال والفلاحين ، وكان لزاما على القيادة الثورية للعمل الوطنى ، أن تضع قانونا جديدا يضمن زيادة سنوية فى أجور العاملين ويحدد فئاتهم ويعيد تقييم العمل الذى يؤديه الفرد حتى

يأخذ نصيبه العادل ... بل لقد قررت الدولة مكافأة انتاج العاملين في الدولة ارتفعت من عشرة ايام الى نصف شهر ، حتى يكون لهم حافز جديد على مضاعفة الجهد والانتاج في العمل اليومي الذي يؤدونه مهما كانت طبيعة هذا العمل ، وفي أى مجال يتحقق .

ثانياً :

ومن ناحية ثانية ، لابد أن نحلل انعكاس التطور الاجتماعى والاقتصادى على الجانب السياسى فى المجتمع .

لقد قرر الميثاق أن السلطة السياسية تكون دائماً حيث تكون السلطة الاقتصادية ، أى سلطة ملكية أدوات الانتاج والسيطرة على وسائله ...

ان الثورة الاشتراكية فى أى بلد من البلاد قد احتاجت الى بعض الوقت ، طال عند بعضها الى أجيال ، لكى تنتقل السلطة السياسية بالفعل الى أيدي قوى الشعب العاملة بعد أن تنتقل السلطة الاقتصادية أولاً الى أيديها ، ثم تصل بعد ذلك الى مواقع السلطة السياسية .

ولقد استطاعت سنوات الخطة الخمسية الاولى ، أن تكون هى الجسر الذى قطعت فيه ثورتنا هذا الشوط الطويل ، فى طريق انتقال السلطة الاقتصادية بالفعل والواقع الى قوى الشعب العاملة ، وانتقلت تلقائياً السلطة السياسية الى يد تحالف قوى الشعب العاملة بعد أن تساقطت سيطرة تحالف الرجعية والاستعمار والاقطاع ...

وكانت نتيجة طبيعية أن يبدأ أول مجلس للأمة ، فى السنوات الاخيرة للخطة الخمسية الاولى ، ممثلاً لقوى الشعب العاملة والا تقل نسبة العمال والفلاحين فيه عن ٥٠ ٪ ..

وفوق ذلك ، فان قانون مجانية التعليم فى كل مراحله ، وفتح ابواب العلم أمام الجيل الصاعد حقاً أساسياً وليس سلعة تباع ليشتريها القادرون وحسبهم - لم يحقق مبدءاً تكافؤ الفرص وحسب ، وانما قصد به كذلك ، التمكين بدون حواجز للأجيال

القادمة بالآمال ، والنابعة من صفوف الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والراسمالية غير المستغلة ، أن يصلوا الى أعلى درجات العلم والمعرفة والفن والثقافة ، حتى يؤهلوا لحمل مسئولية القيادة في كل مواقع العمل في المجتمع إذ أن الإبقاء على مراحل من التعليم بالأجر ، لن يمنح الفرصة إلا لأولاد القادرين وحدهم ، أن يتبوءوا هذه المراكز القيادية .

وفي القياس الاقتصادي ، فإن مجانية التعليم بكافة مراحله ، برغم ما كلفت الدولة من أعباء اضافية ضخمة زيادة على مقررات الخطة ، كانت استثمارات توضع في أفضل البرامج وأسمى المشروعات وأكثرها ربحا وأغناها حصيلة وقد تتحمل الخطة الخمسية الاولى كل عبء الاتفاق دون عائد مادي يتحقق لها ، إلا أن العائد محتم والربح مجز ، إذا ما علمنا أن العامل الفني المثقف ، المتعلم والمدرّب مهنيا ، الذي يلم بدقائق الآلة والانتاج ، هو أكثر انتاجا وأكثر وعيا وأحرص على وسائل الانتاج وأحسن كفاية من عامل جاهل يضر بالانتاج كما ونوعا ثم هو الضمان الأكيد لاستمرار الثورة الاشتراكية جيلا بعد جيل وبقائها في أيدي التحالف القادر الكفء والواعي لقوى الشعب العاملة .

وحين تحددت قوى الشعب العاملة ثم أخذت طريقها الى مواقع القيادة الاقتصادية والسياسية ، وضمها تحالف الاحرار أصحاب المصلحة المشتركة والمصير المشترك ، كان من الطبيعي أن ينبثق أول تنظيم سياسي يعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة في الاتحاد الاشتراكي العربي

وقتئذ برز الاتحاد الاشتراكي بتشكيلاته يجمع هذا التحالف ويقود العمل السياسي بإدارة عن طريق قياداته النابعة من هذا التحالف العظيم ، بعد أن تأكد انتقال السلطة الاقتصادية الى قوى الشعب الاصيلة حقا وعدلا .

وإذا كانت السلطة السياسية ليست هدفا لذاتها ، وإذا كان من له شرف الانتماء الى هذه السلطة السياسية والخدمة في

منظوماتها وتشكيلاتها ، لا يمثل وظيفة أو يقف على درجة في سلم الوظائف ، فان العمل الشعبى داخل الاتحاد الاشتراكى يجب أن يتعمق في الازدهان ، لكى يتمكن من التطوير الثورى للمجتمع بعد أن بلغت قوى الشعب العاملة في تحالفها وفي ظل اتحادها الاشتراكى الى مواقع القيادة في السلطة السياسية ... ان خدمة الجماهير والالتحام بها وتلمس الحلول لمشكلاتها دون تعال أو انعزال ، هى اهم الواجبات التى تتحملها قيادات القوى الشعبية حتى تفتح آفاقا رحبة للانطلاق الثورى ...

ولهذا فان واجبات جديدة وأعباء متصلة تقع على عاتق القوى العاملة للشعب وقياداتها خلال السنوات المقبلة ، من أجل تدعيم الاشتراكية وتثبيت أركانها عن طريق تعبئة الجماهير وتوعيتها وخلق الوحدة الفكرية لديها ، والاحساس بالمسئولية والواجب تجاه التنمية ، والتغلب على كل العقبات التى تقف أمام خطاها

ثالثا :

ان التحول الاشتراكى العظيم الذى تم في سنوات الخطة الاولى ، ما كان يمكن أن يتحقق دون صعوبات وتحديات وبغير مشكلات عارضة أو رواسب متبقية ...

ان مجتمعنا حين بدأ خطة التنمية لم يكن قد أزال كل الرواسب المادية والفكرية والاجتماعية التى حفرتها عهود سيطرة الاقطاع ورأس المال المستغل . فالخريجون من المعاهد والجامعات مثلا ، كانوا يقضون سنوات قد تطول في بطالة كاملة ، وهم يلهثون وراء العمل ... أى عمل بعد أن يراق ماء وجوههم من طرق الأبواب العديدة ...

كان ذلك نتيجة للسياسة التعليمية الارتجالية الموروثة والتى كانت تهدف لتخريج فئة الموظفين الذين يعملون في خدمة المجتمع الرأسمالى وحسب ...

ولكن القيادة الثورية في مواجهتها لهذه الاوضاع ، التزمت بالحاق جميع الخريجين بأعمال تتوافق مع مؤهلاتهم ، ايماناً

منها بأن العمل حق ، وتحقيقا لما عبرت عنه ارادة الحياة لدى المجتمع في ميثاق العمل الوطنى ...

وحقيقة تكلفت الدولة اعباء اضافية فوق طاقة الخطة الخمسية الاولى ، لكنها لم تكن تستطيع أن تنظر الى هذه المشكلة المتخلفة عن سياسة العهود الماضية نظرة اللامبالاة ..

ومثال آخر من أمثلة الرواسب المتخلفة عن مجتمع تحالف الاقطاع والراسمالية المستغلة ... أن ملايين الفلاحين والعمال الزراعيين قد طحنتهم الاقطاعات الكبيرة ، وفرضت عليهم الحياة تحت ظروف أقرب الى السخرة ، وتحت مستوى من الاجور لا تغنى من جوع ... ولم يكن فى طاقة هؤلاء الملايين الا أن يقضوا سنوات حياتهم خلال البؤس والضياع والبطالة المقنعة المنتشرة فى كل القطاع الريفى ..

وكانت الخطة الخمسية الاولى - بدافع التنمية الزراعية مثلا - تستطيع أن تدخل الميكنة الزراعية وتعممها ، حتى تضاعف الدخل القومى من الزراعة .

لكن وقفة امام النتيجة الحتمية لتعميم الميكنة الزراعية ، اظهرت أن البطالة الموجودة فى الريف سوف تزداد سوءا ، وتنعكس فى شكل حرمان وضياع للغالبية العظمى من سكان الريف ...

وكانت ارادة التغير امام امرين كلاهما مر وصعب ... انها تريد أن تزيد الانتاج الزراعى ولكنها ستكون سببا فى تفاقم مشكلة متخلفة من عهود الحرمان والاستبداد والاهمال .. فاختارت الدولة أن تؤجل هذه الخطوة ، ايمانا منها أن اتساع مجالات العمل فى القطاعات الانشائية والصناعية سوف يمتص جزءا كبيرا من الذين يعيشون فى شبه بطالة دائمة بالقطاع الزراعى ، والذين يقاسون من استغلال ملاك الارض ومقاوى الأنفاس ... وتحقيق ذلك بالفعل وبدأ العامل الزراعى اليوم ، يأخذ أجره العادل الى حد ما ، نتيجة لقلّة أعداد العمال الزراعيين ، الذين لم يلتحقوا بالعمل فى مجالات الانتاج والخدمات العديدة ... عندئذ أدخلت

الخطوة في سنتها الرابعة الميكنة الزراعية ضمن نظام التجميع الزراعي في محافظتين من محافظات الجمهورية ، ويعمم هذا النظام تدريجيا حفاظا على رزق العامل الزراعي والفلاح وأجره...

ومثال آخر أنه - برغم نصيب الإدارة المحلية من الاستثمارات المجزية للخدمات في الريف - قد تأكدت الحاجة الماسة والفسائدة الملحة في أثناء تنفيذ الخططة لمشروع الوحدات الصحية بالإضافة إلى الخدمات الصحية في القرى ...

ولم تتردد الثورة في تنفيذ هذا المشروع ، لا ضرورة غنبدل أو شعورا بالواقع وحسب ، بل كان ضرورة للتنمية الاقتصادية أملاها تدعيم تحالف قوى الشعب العاملة ...

وكان في الوقت نفسه احساسا بالواجب وبالأهداف أزاء المجتمع الريفي من الدولة سعيا إلى إيصال القرية إلى المستوى الحضاري الكريم ...

رابعاً :

ان جزءا هاما من تحليل ثورتنا الاجتماعية وتقييم العمل الوطني خلال الخططة الخمسية الأولى ، يجب ألا يغفل ما واجهنسا من الصعوبات والمشاكل وأوجه القصور أو الضعف ...

ويقتضى مبدأ التقسب الذاتي أن نقول في شجاعة وصراحة : ان إعادة توزيع الدخل ... والاقدام على المشروعات الضخمة الانتاجية وبرامج الخدمات .. ان توفير العمل والاجور وكفالة التأمينات الاجتماعية والحقوق الأساسية ... كل هذا الذي تم ، كان يجب ان تسبقه وتلازمه باستمرار عملية توعية كاملة ودراسات عميقة ومصارحة شجاعة ، والتحام بالجماهر العاملة في كل ميدان ، وكان على القيادات جميعها حكومية أو شعبية ، نقابية أو سياسية ، أن تجعل هدفها ودورها الاعظم في مرحلة التحول مع سنوات الخططة ، توعية القواعد الشعبية ، وايضاح الرؤية امامها حتى تدرك مسؤولياتها ودورها الكبير في معركة الآمال العريضة وفي ثورة التحول العظيم ، التي تتم لمصلحتها وليس لمصلحة أحد سواها ...

ان الاتصال المستمر والسريع بين القيادات والقواعد الشعبية ،
وتعميق الوعي الكامل لدى شعبنا بأبعاد الثورة التي لا تتسم الا
لمصلحته وفوق أرضه خلال سنوات هذا الجيل ، سيدفع كل مواطن
دون شك الى أن يعمل باليقين وأن ينطلق أكثر سرعة وأكثر كفاية
وقدرة ، وسيضاعف من حرصه على كل منجزات الثورة وعلى اندفاعها

ولا أنكر ان الفضل الاول في كشف جحور الرجعية والاقطاع مثلا
كان على يد أفراد مخلصين ومؤمنين بالتحول الاشتراكي وبالقيم
التي صنعها الشعب المصري بثورته . . . والذين أبلغوا عن مؤامرة
الاخوان الارهابية مثلا هم أعضاء في تحالف قوى الشعب العاملة
والذين أثاروا حوادث تهريب الارض واستمرار أدوات الاستغلال
والسيطرة والتربص بانتصارات الشعب ، هم أيضا من أبناء
قوى الشعب العاملة . . .

ولكن الشباب الذي ضلله دعاة التخريب والقتل من عصاة
اخوان الفساد الارهابية مثلا قد ناله الكثير من خير هذا التحول
الاشتراكي وشب وعيه على انتصارات لم تتحقق لشعب آخر . .

فهل يكون كشف الانحرافات وبقايا الاقطاع والاسـتغلال
والسيطرة والفساد - بعد ظهورها وممارسة انحرافها واجرامها -
في أى قطاع أو جهاز ، هو وحده هدفنا ؟ . . . هل نترك تيارات
التضليل وتحركات الانتهازية والخروج على القانون والمجتمع
حتى تتفشى ، وليس علينا الا أن تكشف عن هذه الجحور
والمؤامرات وحسب ؟ !

ذلك ولا شك عمل كبير وهام . . . ولا يقل عنه أهمية استمرار
في الالتحام بالجماهير ، وتعبئتها ، وتقوية إيمانها ، ووضع هذا
الواجب المقدس عقيدة ورسالة واجبة الاداء على كل قيادة في أى
مستوى وبأى موقع ، حتى تؤكد ونعمق هذا التحالف بين قوى
الشعب ، ونوحد بين فكرها عن طريق المناقشات السياسية
والاجتماعية والاقتصادية الصريحة الواضحة ، ولا سيما أننا نملك
فلسفة تطبيقية ، وبرنامج عمل ونظرية متكاملة أوضحها الميثاق

الوطني بجلاء ، وشرحها لنا دائما الرئيس جمال عبد الناصر في خطبه بالوضوح والمنطق ... بذلك وحده لا يجد المضللون سوقا يبيعون فيه بضائعهم البائرة وتضليلهم الفاسد بسبب الفراغ والضياع الذي قد يجده البعض نتيجة لعدم الحركة والتفاعل والتحام القيادات بالقواعد الشعبية ...

خامسا :

أخيرا ، فان التحول العظيم الذي تحقق في مصر ، لم يحدث في فراغ دولي أو عزلة عن العالم وأحداثه وتياراته ...

لقد كانت وما تزال قوى معادية كثيرة في الخارج تترصد بهذا التطور وبالانتصارات التي تحققت ، لعلها تستطيع بالتآمر أو الضغط أو القتال أن تقضي عليها ... لم يكن ذلك فقط لرغبتها في هدم ما حققته مصر خلال سنوات قليلة من تاريخ التطور ... ان قوى الاستعمار وأذنا به أعداء الحرية والتقدم من الرجعية العربية والصهيونية ، تدرك ان انتصارات مصر هي نموذج رائد لكل الشعوب المتطلعة للحرية والتقدم ... وأن الجمهورية العربية المتحدة هي القاعدة والمنطلق لهذه الحرية ، وهذا التقدم ...

ان الاستعمار لا يقبل في حسابه ان بلدا ظل سنوات طويلة تحت سلطانه وتحكمه ونفوذه ، يخرج على هذا التحكم ، ويسترد حريته ، ويساعد غيره على الحرية ، ايمانا بأن الحرية لا تتجزأ وان الرخاء لا يتجزأ ... ان القوى المعادية لحرية الشعوب وحقوقها ، لا تطيق بالحق أن تحتذى الدول الاخرى حذو مصر ، وهي تتطلع الى مصر دائما بالامل والثقة والحنين ...

هكذا كان التحول الاشتراكي العظيم ، في سنوات الخطة الاولى ، يأخذ طريقه ، في ظل ظروف دولية تتلخص في الآتي :

● تربص من جانب قوى الاستعمار ومحاولات للضغط الاقتصادي ، ونسج للاكاذيب والاشاعات المختلفة في حرب نفسية محمومة ، لاتعكس الا ما في قلب الاستعمار من كراهية ... لأن قيام « المثال » المتحرر ، والقذوة الثورية فوق أرض مصر ، يهدد

بالانهيار البقايا المتخلفة من مراكز السيطرة الاستعمارية ، في المنطقة العربية ، وفي افريقيا ، وفي آسيا .

● تربص من جانب اسرائيل ، ربيبة الاستعمار وركيزته في المنطقة ... فتحقيق القوة الذاتية ، وبناء الاستقرار في الجمهورية العربية المتحدة ، هو ولا شك قضاء على أمل اسرائيل للتوسع في العالم العربي ، ثم على أملها في استمرار الوجود الاسرائيلي نفسه

● تربص من جانب القوى الرجعية في المنطقة العربية نفسها ، لان نجاح تجربة التحرر ، وتجربة الاشتراكية ، في جمهوريتنا ، سوف يحرك تلقائيا الشعوب العربية في المنطقة كلها ، لكي تحطم هياكل القوى الرجعية وأصنامها المستندة في تحكمها ووجودها الى التضليل والى الوجود الاستعماري ... ان حركة الجماهير العربية تحطم ، بالثورة الاشتراكية ، الاستغلال الطبقي الذي تستنزف به هذه القوى الرجعية ثروات هذه الشعوب ، تاركة اياها تعيش دون حد الكفاف ، وفي حياة تهدر فيها الكرامة الانسانية وتسلب فيها الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ...

وكان هذا التربص المثلث الحلقات ، على استعداد دائما لان يتحرك على جبهة واسعة ، تمتد من المؤامرات وتمويل الاغتيالات ... بعد أن أخفق في الاعتداء المسلح السافر على جمهوريتنا ... الى اقامة أحلاف عسكرية تحمل الاسماء البراقة والشعارات الزائفة لعلها توقف المد العربي نحو الحرية والاشتراكية والوحدة .

وأمام هذا التربص لم يكن من المعقول ان تترك ثورتنا مكاسب الشعب عرضة للاغتيال أمام احتمال عدوان مسلح جديد علينا او على المناطق العربية المتحررة ، لانه لا يوجد فرد من قسوى هذا الشعب العاملة ، يقبل عودة جمهوريتنا الى الخضوع الاستعماري ، الذي يتمنى لو استطاع ان ينقض ويصفى الاشتراكية ، ويحلم باعادة صور الاستغلال الطبقي والتحكم والسيطرة من جديد والنتيجة انه لم يكن من الممكن أن نتخلى عما تمليه علينا ارادة الحرية لدى قوى الشعب العاملة من حماية مكاسبها ، وعمما يختتمه ذلك من خلق قوة دفاعية مسلحة قادرة وقوية ،

وان نتحمل أعباء دفاعية ، كان من الممكن ان يوجه جسزء
من تكاليفها للتنمية ، لو ان قوى الشر الاستعماري ، والصهيوني ،
والرجعي غير موجودة ولا تترىص بنا كما هي اليوم . . . ولو ان
شعبنا كان يبني حياته في سلام . . .

ومن هنا فان أعباءنا الدفاعية ، وهي جزء من تكاليف التقدم
والتنمية الاقتصادية في بلدنا ، تلزم لزوم أى عنصر آخر من عناصر
التكاليف الاخرى المعروفة في علم المحاسبة ، لانه بدون هذه الاعباء
الدفاعية ، لن يمكن تحقيق أى نمو في الانتاج . . . وبدونها تنهار -
لا قدر الله - كل الثورة التى تحقق هذا الانتاج والنمو ، فلا يكون
انتاج ولا يكون نمو .

ومن ناحية اخرى فان ارادة الحرية العربية لا تتجزأ ، ولذلك
فان أى تهديد أو عدوان على شعب عربي في أى مكان من الوطن
العربي ، هو عدوان مباشر على شعب مصر العربي ومحاولة لعزله وخنقه
ولقد استطاعت القوات المصرية في الاحداث المتعاقبة ان تقف
مدافعة مع القوة العربية المتحررة في الدول الشقيقة المختلفة
ضد أى عدوان استعماري أو رجعي وضد كل تهديد بالعدوان . .
ان العمل الثوري في مصر يعتبر ان القوات المسلحة المصرية
مستعدة باستمرار للدفاع عن حرية الوطن العربي ، ويؤمن بدعم
السلام بالقوة ، اذا تهدد السلام العربي الذى هو سلام مصر
العربية كذلك . . .

هذه النواحي جميعا تعددت وتشابكت ، وتفاعلت ، خلال
الخطبة الخمسية الاولى . . فكان ما حققته تلك الخطبة من تقدم ،
وكان ايضاً ما صادفناه خلالها من صعاب ، ومن مشاكل ، ومن قصور
في بعض النواحي .

والهدف من هذا الكتاب هو تحليل الثورة الاجتماعية العميقة
التي تحققت خلالها على ضوء هذا التعدد والتشابك والتفاعل .
ولعل هذا التقديم يبين المنهج الذى سنسير عليه في تقييمنا
للخطبة الخمسية الاولى في هذا الكتاب .

ففي الفصل الاول سنتناول بالتحليل ما تحقق خلال سنوات

الخطّة من تحول اجتماعى ثورى ، قوامه زيادة درجة عدالة التوزيع ، وزيادة الكفاية بزيادة الانتاج ، وتحسن مستوى الشعب بزيادة الاستهلاك .

وفى فصل ثان سنتناول الصعاب والمشكلات والقصور التى صادفت تنفيذ الخطّة .

وفى فصل ثالث وأخير نحاول ان نلقى الضوء على طريق السنوات المقبلة ، ونبين دور التنظيم السياسى المتمثل فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، لتعبيد هذه المسالك ، ولجعلها الطريق الذى تنتظم فيه قوى الشعب العاملة ، لتستكمل ثورتها الاشتراكية ، ولتصنع ، بجهدىها الباسل المشرف ، حياتها المضيئة المشرقة ، وقد فتح أبوابها ، وقاد طريقها الثورى ، قائدها ، ومحطم أغلالها ، ومعلمها القدير : الرئيس جمال عبد الناصر .

لقد عبر الرئيس القائد ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عن ارادة قوى الشعب العاملة وهو يقود الطليعة الثورية من أجل تحطيم قوى الاستغلال والتبعية ، ويسقط الملكية الفاسدة ويزيح الاحتلال من بلادنا ...

وعبر الرئيس القائد خلال سنوات الثورة ، بما اتخذ من قرارات اشتراكية وثورية ، عن تصميم هذا الشعب على بناء حياته الجديدة ، بالعدل والكفاية ...

فكانت قيادة حكيمة لشعب عظيم وقادر ... وعلى قدر عظمة الشعب ، وإيمان القائد ، كانت عظمة الانتصارات الرائعة التى تحققت فى سنوات قليلة لا تعتبر شيئاً فى عمر الشعوب ...

وكان لقيادته الحكيمة ، مع ارادة شعبه وعظمته ، الفضل فيما حققناه ، قبل الخطّة الاولى ، وخلالها ، وما سنحققه بعدها ، بارادة الله وبِعونه ، من تقدم حر ، ومن بناء حياة متحررة من كل صور استغلال الانسان للانسان ، متحررة من أى قيد ، تتحقق فيها حرية الوطن ، وحرية المواطن ، وتسعى مصر بقوة عزمها الى صنع الحياة بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

الفصل الأول

التحول الاجتماعي

في سنوات الخطة الأولى

.. ضرورته وأبعاده

ليست الأرقام والاحصائيات وحدها هي التي تحدد أبعاد التحول الاجتماعي بالذات ، ولا تستطيع بمفردها أن تحسب أثر هذا التحول الاجتماعي في حياة الشعوب ، وأهميتها في تطوره ونموه ...

ولكن قبل سرد الأرقام والاحصائيات وبيان أحجامها ، يلزم أن نصل الى فهم صحيح ، وتحليل سليم واع ، لطبيعة الثورة الاشتراكية ، أية ثورة اشتراكية ، تتحقق في مجتمع معين ، له طبيعة معينة ، وتتم في ظروف عالمية معينة ...

ولهذا التحليل والفهم الصحيح أهمية وضرورة أساسية ، لأن البعض في نظراته التلقائية والعاجلة الى الثورة الاشتراكية في مجتمعنا ، يحسب أن نقل التجارب والاساليب التي سبق أن أخذت بها بعض الدول ، هو الطريق الوحيد أمام كل من يريد تحقيق المجتمع الاشتراكي ، وذلك حسابان لا يعتمد على أساس منطقي أو واقعي سليم ...

والبعض في مقارنته لمنجزات أي ثورة اشتراكية ، قد يقع في خطأ بالغ الآخر ، حينما يتجاهل طبيعة كل شعب ويفهم عينيه عن التغيرات الضخمة المتشابكة التي حدثت في عالمنا المعاصر ، واختلافها كلية عن تلك الظروف التي كانت قائمة في بلاد غيرنا ...

إن التحليل والفهم الصحيح - من ناحية أخرى - يحدد لنا الصعوبات والمشكلات التي يمكن بالضرورة أن تواجه فترة النمو والتحول من مجتمع رأسمالي اقطاعي متخلف ومستغل ، الى مجتمع اشتراكي متقدم ، له مكانته وظروفه ، له قيمه الروحية والقومية ، وله صلاته بالمنطقة التي يعيش فيها وبالعالم كله .. ولا يمكن لمجتمع

أيا كان موقعه ، وأيا كانت التطورات التجارية على أرضه ان ينعزل عن الأحداث الدولية وتياراتها ، ولا ان يتسلخ عن شخصيته وعن قيمه وطبيعته وظروفه ...

ان ما نريد ان نوضحه ونحدده هنا ان ثورتنا الاشتراكية ، بكل مقوماتها وسماتها ، قد التزمت ووضعت في حساب منجزاتها الأساسية والضرورية عامل « الحافز الثورى » لدى العنصر البشرى ، الذى يؤلف الطاقة الحية والخلاقة ، وقوة الدفع لانجاح هذه الثورة والحفاظ عليها بالايمان والعمل ، بالجهـد المخلص والتفاعل الثورى ، بالحماية والرعاية ...

ان الانسان لا يمكن ان يكون آلة صماء ، تزودها بالوقود وتضغط على أزرارها فتنتلق بالطاقة والحركة والعمل ، ثم تقطع عنها الوقود فتقف جامدة فى مكانها . واذا جاز للنظام الرأسمالى المستغل ، ان يعد الانسان اقل قيمة عنده من تروس المصنع ، فان ثورتنا الاشتراكية التى تستلهم كل القيم الانسانية والروحانية الحققة ، ما قامت الا لترفع بقيمة الانسان وكرامته وتوفر له اسـمى مراتب الحياة ...

واذا جاز لمجتمع فى العصور السابقة ان يفرض على نفسه العزلة طوال فترة التحول ويفلق كل ابواب الاتصال منه واليه ، حتى تنتهى الام الوضع ، ويتحقق مولد القامدة الاقتصادية والتطور الثورى ، فان دنيا اليوم ، أصبحت تطوى المسافات فى لحظة خاطفة ، وتفتح الابواب لتنقل انباء مجتمعات العالم وصور الحياة الناهضة والبائسة ، المتقدمة والمتخلفة الى كل بقعة فى هذا الكون .

الحافز الثورى لمرحلة التحول

فى الثورات الاشتراكية المعاصرة

ان الثورة الاشتراكية لابد لها ان تقطع مرحلتين رئيسيتين ، ومتتاليتين من الناحية الزمنية .

الاولى :

مرحلة اسقاط النظام السياسى القديم المعبر عن مصالح الاستغلال سواء كان اقطاعا أم رجعية أم رأسمالية أم تحكما أجنبيا . . . وسيطرة طليعة ثورية معبرة عن مصالح قوى الشعب العاملة وادارته وآماله .

الثانية :

مرحلة اقامة بناء المجتمع الاشتراكى الذى يتحقق بعد هدم قلاع الطبقة القديمة وازالة صور الاستغلال ، حتى تنتقل ملكية أدوات الانتاج الى الشعب وتتم سيطرته عليها . . ومن هذا المنطلق تندفع قوى الشعب العاملة فى تنمية أدوات الانتاج وهياكله ومضاعفة هذا الانتاج وتزايدده ، لكى يقدم عائدا يوفر للقوى العاملة مستوى من الرفاهية المتزايدة وبذلك تجنى هذه القوى ثمرة انتاجها وعملها وجهدها المبذول .

وتختلف طبيعة كل مرحلة عن الأخرى اختلافا كبيرا . . .

فالمرحلة الاولى :

يستغرق التحضير والاعداد لها وقتا طويلا . . . لكن تنفيذها وتحقيق الانتصار قد لا يأخذ أياما أو ساعات قليلة ، بعدها يتم بالفعل سقوط النظام السياسى القديم ، وتصل طلائع الثورة المعبرة عن أمل مجموع الشعب ، الى مراكز السلطة السياسية .

أما المرحلة الثانية :

فتحتاج الى وقت طويل ، من أجل استكمالها ، قد يمتد جيلا أو أجيالا كثيرة ، وتحتاج كذلك الى الجهد والنضال الفكرى والفنى والعلمى من قوى الشعب جميعا بعد أن تصبح صاحبة السلطة والسيطرة على وسائل الانتاج لفتح آفاق التنمية وتطوير أدوات الاقتصاد ، سواء فى تنمية الخدمات العامة أم فى تطوير أجهزة الدولة والارتفاع بمستوى الانتاج ، أو مضاعفة التصدير . . . وغير

ذلك من مئات النواحي التي تحتاج الى دأب وعمل وتفـساعـل
ووقت واخلاص ... وكلها تنطوي تحت حركة المجتمع في انتاجه
وحياته وعمله ، ماديا ومعنويا ...

واختلاف آخر بين طبيعة المرحلتين هو ان المرحلة الاولى تتسم
بواسطة قيادة ثورية وطليعة محدودة العدد ... انصهرت مع
الاحداث ، واحست بمشكلات الجماهير ورفضت أن تترك وطنها
نها للسيطرة انطباقية والاستغلال ، فتقدمت بالعزم والايـمـان
والتضحية تفرض ارادة القوى الشعبية وآمالها... وقد لا تشترك قوى
الشعب معها في التنفيذ ... وعملية التنفيذ تعد فترة حاسمة
وسريعة يبدأ بعدها دور القوى الشعبية ، حينما تقف جموعها مؤيدة
وحامية للثورة ، تعبيرا منها عن الترابط بين اراداتها وارادة العمل
الثوري الذي قامت به طليعة من قوى الشعب واسقطت معه النظام
السياسي القديم ...

اما المرحلة الثانية ، فلا يمكن انجازها بجهد وتضحية عدد قليل
مهما أوتى من قدرة ... بل انها تحتاج الى الجهد الكبير ، والنضال
المتواصل ، والعمل المخلص المنتظم من كل فرد من ابناء قوى الشعب
العاملة ... انها ارادة التغيير التي لا بد ان تصل وان تتحقق في كل
مرفق وكل وحدة ... انها عمل شاق وجهد متواصل في الارض
وفي المصانع وفي الاجهزة التي تعمل في كل قطاع ... انها تغيير
شامل في حركة الحياة نفسها وفي اسلوب التفكير والتعامل ...

ويضاعف من أهمية هذا العمل وضخامة هذا الجهد - الذي
يلزم ان يكون مسئولية حياة ومصير عند كل فرد - أن النظم
المستغلة التي تسبق قيام الثورات الاشتراكية ، تتحاشى ان تحمل
نفسها اعباء تكوين الاعداد الضخمة من القيادات الفنية والكفايات
الادارية ، لان ذلك عبء مادي يقلل من أرباح الرأسمالية المستغلة
... ولان خلق اعداد من القيادات الواعية والفنية ، قد ينتج عنه
ظهور معارضة للاسلوب الرأسمالي في استنزاف جهد العاملين
و ثروات الشعوب والتحكم في ارزاقها ومصيرها .

واذن فان الثورة الاشتراكية في مهدها ، تعتمد أولا وأخيرا - في

عملها الفني وفي جهدها المتزايد في كل القطاعات - على الاعداد الفنية القليلة المتوفرة منذ البداية . وعليها اذن ان تحمل وحدها الاعباء التي تحتاج في الظروف الطبيعية الى اضعاف اضعاف هذا العدد من الفنيين والقياديين في المجالات المتعددة .

كذلك الحال بالنسبة للعمل اليومي ، في أى موقع من مواقع حركة المجتمع ... لابد من جهد مضاعف يؤديه كل فرد بالرضى والاخلاص ، لان الثورة الاشتراكية لا تقوم الا من أجل قوى الشعب العاملة ، ولا تهدف الا الى تحقيق التقدم واسعاد كل فرد من الجموع الشعبية الغفيرة ، التي عانت من الظلم الاجتماعى فى ظل التحكم الطبقي ...

هكذا بدون الجهد المضاعف ، وبدون العمل المتواصل ، والبدل من جميع فئات الشعب وأفراده ، لا يمكن للمرحلة الثانية من مراحل الثورة الاشتراكية ، ان تتحقق أو يكتب لها النجاح .

وهنا يبرز السؤال الهام :

هل يمكن أن يتم هذا الجهد اللازم لاقامة النظام الاشتراكي ؟ هل يمكن ان تبدل الجموع التي طال ظلمها وحرمانها في العهود السابقة ، دون ان يكون هناك حافز ثوري يدفع القوى العاملة وهي المنهكة المتعبة من المعاناة ، وأن تضاعف جهدها في أى موقع من مواقع العمل الوطنى ؟! ... ثم ... ماهى طبيعة هذا الحافز وأهميته ؟

لقد اجاب الميثاق بوضوح وعمق على هذا السؤال الهام حين قال : « أن الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه ، لمجرد التغيير نفسه خلاصاً من الملل ، وانما تطليه وتسعى اليه وتفرضه تحقيقاً لحياة افضل ، تحاول بها أن ترتفع بواقعها الى مستوى أمانها » .

ولا يكفي الجيل الذى يحمل عبء تفجير الثورة الاشتراكية ثم يحمل عبء التحول وخطواته ، ان يرى النظام السياسى القديم قد تغير ، وحل محله نظام سياسى جديد .. ويكون هذا هو نهاية

مطافه او منتهى امله .. بل لابد ان تلمس الجماهير تحسنا في مستوى حياتها المتخلف حتى يكون ذلك حافزا لها للدفاع ...

ولا يكفي الجيل الذي يتولى تنفيذ الخطوات الاولى في اقامة الاشتراكية ، ويعبر بالثورة جسر التحول العظيم ، ان يستمع الى شعارات تقول له ان الحافز لمضاعفة البذل والعطاء يكمن في ان السلطة السياسية أصبحت في أيد وطنية ، تصدر قراراتها لمصلحته فاذا لم يلمسها ويعيشها هو ، فسوف يراها ويحسها جيل قادم في الغيب ... لا يكفي هذا الجيل ان يستمع الى هذا الشعار لمجرد الاستمتاع بالمعنى ثم نطالبه بمضاعفة البذل وحسب ..

لا يكفي الشعب ان نقول له - مجرد قول - ان السلطة السياسية كانت في أيد اجنبية او ايد خائنة وعميلة ومستغلة وتغيرت ، ثم لا يلمس أى تغير في حياته يتحقق ، بل نطالبه بدافع من القول والشعارات أن يبذل جهدا مضاعفا ، في حين ، لا يقوى جهده على البذل ، ولم يمسسه ما يعينه على الجهد أو يمنحه الطاقة للعطاء والابداع ...

ان انتقال السلطة السياسية الى الايدى الوطنية ، صورة جميلة ورائعة في انظار أبناء الشعب ، وأمل عزيز وغال ، لكنه لا يشكل حافزا اجتماعيا وماديا ، يدفعها الى الانطلاق والعمل المضاعف ، ما لم يترجم الأمل وتتجسد الصورة في نطاق من الواقع المادى الملموس ، عن طريق تحسين فعلى في معيشة هذا الجيل الذى ورث صور الظلم الاجتماعى وطحنه الاستغلال ، وعليه ان يقوم بعد التفجير الثورى والتأييد والحماية بعملية اخرى تحتاج الى جهود ضخمة ، وهى التنمية الاشتراكية الشاملة .

ومن ناحية اخرى لا يكفي ، لخلق هذا الحافز ، ان يقال للجيل الذى يتحمل جهد التحول الاشتراكى ، والخطوات الاولى الاساسية والعسيرة للتنمية : ان الاشتراكية سوف تحقق الرخاء والرفاهية للاجيال المقبلة ، واذن فعلى هذا الجيل ان يتنازل عن

ثمار عمله ، من أجل الغد البعيد الذي لن يستطيع ان يراه او يعيشه ... اذ ليس من منطق العدل ان يتحمل جيل واحد كل الأعباء ، وأن يرث كل المشكلات وأن يقوم بكل العناء دون أن يلمس واقعيا التحسن المأمول ... ولئن حدث ذلك في مجتمعات أخرى سابقة ، فانه حدث بالضغط والقهر . وطبيعة عصرنا الحاضر ، وظروف عالمنا المعاصر ، الى جانب طبيعة شعب مصر الاصيل وقيادته النابعة منه ، تؤمن بأن العمل الانساني هو المفتاح الوحيد للتقدم .

قد يقبل جيل عن رضى وبدون انانية ، أن يتنازل جزئيا ، عن قدر من الزيادة التي تمنها لنفسه ، ولتحسين مستوى حياته ، من أجل أن يؤمن الحياة الكريمة لأجيال أبنائه وأحفاده ... لكنه في ظروف العالم الحاضر وترايطه - والتي سنعرض لها فيما بعد - لا يمكن عمليا أن يتنازل كلية عن حقوقه وثمار جهده جميعا ونضاله بالرضى والحماس .

ولو أمعنا النظر في الشرائع السماوية نفسها التي أنزلها الله هديا للناس ، وهي في ذاتها ثورات انسانية ، وخلص من الظلم . الاجتماعي ، لوجدنا أنها حققت هذا الحافز الثوري الى جانب ما في الشرائع السماوية كلها من حوافز روحية وانسانية وعقائدية . ونستطيع أن ندرك مثلا أهمية الحافز من وراء فرض الزكاة واجبا أساسيا ، وتوزيعها على المسلمين المحتاجين حقبا وعدلا لرفع مستوى معيشتهم ... لم يجمعها محمد صلى الله عليه وسلم لنفسه وأهله . حاشا له أن يستنزف أموال المسلمين ... ولم يطلب محمد رسول الله أن يحرم منها جيل الرواد الأوائل من الذين جاهلوا معه وتحملوا العبء والدعوة ...

كذلك كان الرسول الامين يوزع الغنائم بالعدل على المسلمين ممن يشتركون معه في الحرب ضد الكفار ، وعلى أفراد الشعب المحتاجين ، ليحسوا بلارتفاع مستوى معيشتهم وتفسير مادي وملموس في حياتهم . ولم يأخذ محمد صلى الله عليه وسلم هذه الغنائم لنفسه ، حاشا له ان يسلب حقوق المسلمين وثرواتهم

ولم يطلب أن يحرم الذين عاشوا معه وتحملوا جهد التغيير من المجتمع الجاهلي الظالم الى المجتمع الانساني العربي العادل ، انتظارا لاسعاد جيل قادم من بعده ... كانت هذه الامثلة من الحوافز الاجتماعية والمادية التي لساها أبناء جيل محمد رسول الله دافعا لزيادة حماسهم وايمانهم واندفاعهم في العمل والدعوة من أجل تعليم هذا المجتمع العادل الذي خلصهم من ظلم الجاهلية واستنزاف أموال الناس .. بالباطل على يد الحكام الجاهلين والمستغلين ...

وليس هناك شك ان الحوافز الوطنية والعاطفية والوجدانية والروحية والعقائدية لها كل الأهمية في الاندفاع والاخلاص ، لكنها لا تكفي وحدها ، لتخلق حافز اجتماعي واقتصادي ، ثوري وقوي ، يدفع جموع الشعب التي عاشت في البؤس عصورا متعاقبة أن تبذل جهدا مضاعفا ومتواصلا لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل دون أن يكون لها نصيب من العدل وهو الجناح المكمل والملازم للكفاية ...

ان هذه الحوافز تعد عناصر لازمة ومكملة للحافز الثوري ... لكنها لا تكفي وحدها لتكون قوة الدفع الوحيدة ، لاستمرار البذل والجهد المطلوب للتنمية والبناء الاشتراكي ... وهي لا تغني عن الحافز الانساني ، وهو تحسين مستوى معيشة قوى الشعب العاملة للجيل الذي يقوم بعملية التحول العظيمة ، ويحقق الخطوات الاولى والصعبة في بناء الاشتراكية .

ولقد فرضت التطورات الدولية الحديثة والظروف العالمية الحالية ، ضرورة الالتزام بخلق هذا الحافز في أي مجتمع يقوم بثورة اشتراكية ويهدف الى تحقيق التحول والبناء الاشتراكي .. ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

أولاً :

أصبح الاتصال بين دول العالم المختلفة اليوم ، سهلاً وسريعاً
بشتى الطرق ... بالاذاعات الصوتية والمرئية ، بالصحف
والمجلات ، بالطائرات النفاثة ، والاكتشافات العلمية الحديثة ،
وكلها تنقل إلى شعوب الدنيا والبلاد النامية منها ، صوراً عن
حياة الشعوب الأخرى المتقدمة ، والتي لا تبذل الجهد المزدني في
هذه الأيام ، بعد أن حققت النمو والتطور ... وبالطبع فإن أجهزة
الاتصال تحاول دائماً أن تنقل أفضل ما لديها لتشهد العالم على
مدى تقدمها وارتفاع مستوى حياة شعوبها .

واذن فليس من المقبول أن تبقى الشعوب النامية - وهي تحفر
للتحول الاشتراكي في مجتمعها طريقه بالعرق والجهد - على
نفس المستوى الذي كانت تعيشه تحت السيطرة الاستغلالية ،
ولم تكن حينئذ مطالبة وملزمة بمضاعفة البذل والجهد والاختلاص
والتضحية ، للبناء والتنمية ...

بالضمير الانساني ، وعلى هدى من اسلوب الحياة العادل ،
والمنطق الواقعي يجب أن تحس الشعوب النامية ، التي تبنى
الاشتراكية وتحمل اعباء التحول ، أن من حقها الارتفاع بمستوى
معيشتها في جيلها الحاضر ، على نحو يؤكد لها الأمل في تضيق
الفجوة الضخمة بين مستوى حياتها ، وحياة الشعوب المتقدمة ،
التي ترى صورها ونماذجها وتقرأ عنها أو تستمع إليها كل ساعة
وكل يوم ...

بدون ذلك لا نستطيع أن نطالب جيلاً - عانى من الحرمان
وقاسى من الاستغلال وتحمل عبء قيام الثورة الاشتراكية وورعاها
وحماها - أن يبذل ويضحى لكي يحقق التنمية ثم لا يكون نصيبه
منها إلا استغراق الحرمان والاكتفاء في حياته وعمره بالحديث عن
'جيل بعده سوف تحيا حياة الرفاهية ...

ثانياً :

ان القوى الاستعمارية والرجعية لا تطيق أن ترى شعوباً تكسر

من حولها قيود السيطرة ، وتملك ارادة الثورة العنيدة ، وتحاول أن تغير حياتها تغيرا أساسيا في اتجاه آمالها الواسعة ، متحررة من كل قيود التبعية والاستغلال ، مصممة على تحقيق التقدم الاشتراكي .

ولذلك فإن القوى المعادية لأي ثورة اشتراكية ، تشن حربا نفسية لعلها تزعزع إيمان الشعوب واستمساكها بثوراتها وطريقها الاشتراكي . . وكثيرا ما تعتمد تقديم المقارنات غير المتكافئة لظهار الاختلاف بين مستويات الحياة عندها وفي الدول النامية الآخذة في بناء مجتمعنا من جديد على أساس الكفاية والعدل وعدم الاستغلال . . .

أن القوى الاستعمارية والرجعية ، تترك أثر هذه الدعايات المسمومة والملتوية في الشعوب المتخلفة ، خاصة وأن القوى المعادية نفسها هي التي فرضت على هذه الشعوب الضعف والجهل والحرمان . . . ومهما كانت درجة وعي الشعوب ، فإن مثل هذه الحملات الدعائية تحدث على الأقل تساؤلات وتترك علامات استفسار ، قد تصل إلى حد البلبلة الفكرية التي تؤثر على الجهد والاخلاص والعزم ، في حصيلة عمل الجيل الذي يتولى مهمة التحول والبناء الاشتراكي ، إذا لم يلمس تحسنا ملموسا ومطردا في مستوى معيشته . . أن احساس القوى المعاصرة للشعب بالتغيير الثوري يصيب مستوى حياتها ماديا هو أبلغ رد وأقوى وسائل التحصين ضد الدعايات المسمومة . . .

وقد أوضح الميثاق هذه الحقيقة حين قال : « أن ارادة الثورة لدى الشعب المصري ، والصلب الذي سلحت نفسها به ، قد حققت مقاييس جديدة للعمل الوطني ، وأكدت أنه لا يمكن أن تقوم عوائق أو قيود على امكانية التغيير إلا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة » .

وبديهي أن كل مواطن لابد أن يعرف الرد على مثل هذه الحملات النفسية والدعايات المسمومة ويؤمن به عن يقين لأن

الدول الاستعمارية لم تبذل رعاها ومستوى معيشة سكانها الا عن طريق عملية استنزاف مستمرة لجهد الامم ، ونهب موارد الشعوب وثرواتها طوال قرن ونصف قرن من الزمان .. في حين ان التنمية الاشتراكية في الدول النامية ، تتحقق بعرق ابنائها وبجهدهم وثروتهم الوطنية ... كما ان تجارب التطور الاشتراكي ، لم تبدأ في الدول الصناعية الا منذ سنوات قليلة ، وتبدوها هذه الدول من درجة الصفر ، بعد ان نزلت القوى الاستعمارية والسيطرة الاحتكارية كل امكانياتها وتركها في حالة جمود وتخلف سحيق ...

ثالثا :

تحاول القوى المعادية للتطور الاشتراكي ان تثير الشكوك في قدرة الدول الصغيرة على تحقيق واقامة المشروعات الكبيرة ... لان هذا النمو الاقتصادي يكسر احتكارها في الانتاج الصناعي ، ويقفل امامها اسواقا كانت مفتوحة للاستغلال والتحكم والاحتكار ...

وتخلق الابواق المعادية استنتاجات لا تكشف الا عن مغالطات حاكمة ، منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما تخناره الدعايات المغرضة التي تعمل في خدمة الاستعمار والاحتكار ، من مشروعات في الصناعة مثل النسيج والغزل مما تقيمه الدول النامية باموالها وجهودها ، وتقارن الابواق المعادية اجور العمال في هذه الصناعة مثلا باجور عمال آخرين في بلاد ارتضت ان تحتكر القوى الرأسمالية الاجنبية ثرواتها في صناعة البترول مثلا ، تريد للشعوب ان تصل الى استنتاج خاطيء يرمى الى اظهار الدول التي تختار الاشتراكية طريقا ، بانها لا تعطى الجزاء المساوي لما تعطى الدول الرأسمالية المستغلة من اجور ... وتغفل هذه الابواق حقيقة هامة بشأن العاملين في صناعة البترول مثلا وهي انهم في كل انحاء الدنيا يتميزون باجورهم العالية ... ولذلك لا تعقد المقارنة المتكافئة والمتشابهة ، انما هي تعتمد اخفاء الحقيقة ، لتثير التساؤل

والبليلة في الافكار لعلها تستطيع ان توهن عزائم العمالين ، او تعرقل تيار التحرر الاشتراكي الذي هو امل الشعوب النامية .

واذا كان الرد العلمى هو أن اجور عمال الصناعة في الدول الرأسمالية تختلف من البترول الى النسيج ، وإذا كان التحليل المنطقي لهذه الدعايات ، أن مآثر ربحه المشروعات الوطنية في الدول الاشتراكية وما تنتجه ، هو عائد على المجتمع ، في حين أن أرباح المشروعات الاحتكارية وعائداتها تعود كلها الى أصحاب رأس المال المستغل في الخارج ، فإن الرد العلمى الذى يزيد من حصانة أفكار الشعوب النامية ويدعم إيمانها بالطريق الاشتراكي الذى تسلكه ، هو الارتفاع التدريجى والمستمر في مستوى معيشة هذه الشعوب وهى تبني ، وتحمل أعباء التحول والبناء ، وتصارع التحديات ، وتواجه الحرب النفسية وتضليل القوى المعادية لحرية الشعوب وتقدمها ...

نتيجة لهذا كله ، وخلاصته أذن ، أنه في ظل التطور الدولى الحديث ومع الظروف العالمية المعاصرة ، ولأسباب سياسية بصفة خاصة ، لا يمكن خلق حافز ثورى لزيادة الانتاج لدى شعوب البلاد التى تبني اشتراكيته ، إلا بخلق المناخ المناسب للعنصر البشرى الذى يتحمل أعباء هذه التنمية دون تجاهل لمطالبه واحتياجاته وشعوره بارتفاع ملموس في مستوى معيشته .. وذلك يتأتى بأن يلمس جيل التحول والبناء الحاضر ، هذا التغير الى الافضل .. وذلك هو الذى يشعر قوى الشعب العاملة عمليا وماديا وواقعا بأن النظام السياسى قد تغير لمصلحتها ، بعد أن كان لمصلحة طبقة تمثل قسلة من الاقطاعيين والاحتكاريين والرأسماليين ... وهذا الاحساس الواقعى عند القوى العاملة للشعب يزيد بها استمساكا وإيمانا بالطريق الذى عبده ثم أخذت تبنيه ، ويحصنها ضد محاولات البليلة والتشكيك التى تثيرها وتختلقها الابواق الاستعمارية والدعايات الرجعية ...

على أننا اذا عرضنا لهذه القضية من الجانب الاقتصادي النظرى المجرد ، فان رجال الاقتصاد يرون أنه يجب عدم احداث اى ارتفاع مبدئى فى المستوى المعيشى للجموع العاملة ، للاسراع فى عملية التنمية الاشتراكية على نطاق واسع ، لكى يتوافر اكبر قدر من المدخرات اللازمة لهذه التنمية السريعة ... ويرون ان اى رفع فى مستوى معيشة الملايين ، فيه انقاص لهذه المدخرات عن حدها الاقصى ... وبالتالي وفى رأيهم أيضا ، فان ذلك اضعاف لسرعة التنمية ...

وهكذا نجد تعارضا او تناقضا بين نوعين من الاعتبارات والآراء :

● الاعتبارات السياسية والظروف النفسية للشعب ، والاحساس بحاجتها ، والشعور بحققها فى نصيب عادل من التغيير الاجتماعى حتى لا تحرم من كل ناتج جهدها ونضالها وعملها الشجاع الصعب .

● واعتبارات الاقتصاد وما تقدمه من تحليل للتنمية قائم على حساب الارقام ونظريات الاقتصاديين ...

الاعتبارات السياسية تحتم رفع المستوى المعيشى للشعب الأخذ بالاشتراكية فى بداية بنائها ، ولو بدرجة محدودة .

والاعتبارات الاقتصادية تحتم تأجيل رفع هذا المستوى ، ولفترة قد تطول ...

ولقد غلبت بعض التجارب فى التنمية الشاملة اعتبارات الاقتصاد ... على أنه من الواجب ان نبين ان ذلك كان ممكنا فى ظل ظروف العالم خلال تلك الفترة ... فلم تكن امكانيات الاتصال بالشعوب فى الخارج - خاصة بالاذاعة المرئية والصوتية والصحف والطائرات - بنفس القدر المفتوح والمتوفر الآن ... وبالتالي لم يكن من السهل نقل صورة الحياة الدنيا بكل ما فيها من تقدم الى الذين يبذلون ثم لا يجدون تغيرا فى حياتهم ومستواهم ... ونقل هذه الحملات النفسية والاساليب الدعائية الاستعمارية قد

تحدث البلبلة التي أشرنا إليها .

أما في ظروف العالم المعاصر فلا يمكن إهمال الاعتبارات التي عرضنا لها ، والتي تحتم أحداثه قدر من الارتفاع في المستوى المعيشي للجيل الذي يبدأ في بناء الاشتراكية ...

والواقع أن هذا هو الحل الذي اختاره الميثاق ، حيث قرر بوضوح أننا لا يمكن أن نضحى كلية بالجيل الحاضر ونتجاهل حقه في رفع مستوى معيشته ، في سبيل معيشة الأجيال المقبلة .

على أننا إذا ذهبنا في التحليل إلى أبعد من ذلك ، نجد أن هذا التعارض بين اعتبارات السياسة واعتبارات الاقتصاد ، بين الاعتبارات المعنوية والإنسانية ، والاعتبارات المادية والحسابية ، يمكن أن يحل بطريقة تعتمد على الأسلوب التالي :

(أ) حصر هذا التعارض في فترة محدودة ومبدئية ... مع دوام توضيح الرؤية أمام الجماهير وبالتوعية الاشتراكية ، حتى تدرك القوى الشعبية العاملة ، أن الاشتراكية - إلى جانب أنها إنتاج وكفاية وجهد مضمّن - هي أيضا أسلوب عسّدل ، وأن الاشتراكية ، وهي في حاجتها الضرورية الملحة للتنمية والبلد ، هي في الوقت نفسه عمل إنساني أولا وأخيرا ...

(ب) التوفيق والتلاقى تدريجيا - بعد هذه الفترة الحرجة - بين الاعتبارين المتعارضين : الإنساني والمادي ، أي بين الاعتبارات السياسية والقواعد الاقتصادية ...

وهكذا يتبين لنا واجب ارتفاع مستوى معيشة الجيل الذي يبدأ البناء ، وتفرض عليه إرادة التغيير مسئولية إقامة الأساس والمقاعدة الاقتصادية للانطلاق الثوري في بناء الاشتراكية ...

وتلك هي أصعب الفترات في مرحلة بناء الاشتراكية ... تفرضها أسباب جوهرية لا يمكن اغفالها ، تعويضها للجماهير عن تخلفها السحيق ومعاناتها المريرة طوال عهود سبقت ، وتأكيدا

ماديا ملموسا بأن النظام الاشتراكي في مصلحتها منذ بداية وجوده ، وتحصينا للشعوب التي تبني وتبذل وتعمل ، من النكسات التي تهدف اليها دعاوى البلبلة والحرب النفسية ومحاولات التشكيك مما تثيره القوى الاستعمارية والرجعية بكل السبل ، املا في العودة الى مواقعها القديمة حيث السيطرة والتحكم ، وعداء منها ضد كل ارادة للتغيير الاشتراكي ، الذي هو امل الشعوب المتطلعة الى حياة افضل ...

وبعد هذه الفترة الاولى والحرجة من البناء بعد تحقيق التحول الاشتراكي ، وعندما تندفع الجماهير بالحماس ، والايمان بتوقف درجة سعادتها على مستوى انتاجها وجهدها ، يتم تنظيم تزايد مستوى معيشة الجماهير على نحو يربطها بتزايد الانتاج ... وهنا تلتقى الاعتبارات الانسانية والسياسية والمعنوية مع القواعد الاقتصادية والمادية .

وهذا يحدد لنا فترتين متباينتين ومختلفتين في مرحلة بناء الاشتراكية في الدول النامية خلال العصر الحالي .. ويلزم ان تضعهما هذه الدول النامية في اعتبارها حتى تستطيع ان تقطع مرحلة البناء الاشتراكي في مناخ صحي، وتحقق الاشتراكية على ارضها بالكفاية والعدل ، وتصل الى الناتج الحسابي والانساني ، المادي والمعنوي المطلوب في وقت واحد ...

الفترة الاولى :

تفرضها ظروف التطور والتصارع في عالمنا المعاصر ، وتفرضها كذلك الدوافع الانسانية وطبيعة الدول النامية واحوالها القاسية التي فرضتها عليها عهود ما قبل الثورة الاشتراكية ، الى جانب ما تتطلبه مسئوليات بذل الجهد المخلص والمضاعف ، اللازم لتحقيق اصعب مراحل البناء الاشتراكي .

في هذه الفترة ، يجب ان يرتفع مستوى معيشة الجماهير العاملة ، التي هي الخلايا الاساسية للبناء الاشتراكي والعناصر

المرجوة من وراء الثورة الاشتراكية .

وفي هذه الفترة لا تلقى بل تتعارض القواعد الانسانية والاعتبارات السياسية والمعنوية مع القوانين الاقتصادية وقواعد الحسابات المادية المجردة ...

وهذه الفترة هي دون شك أخرج فترات البناء الاشتراكي .

الفترة الثانية :

تلي الفترة الاولى ، ويتم فيها التلاقى والتوافق بين القواعد والاعتبارات السابقة كلها ، حينما يرتبط ارتفاع مستوى المعيشة للجماهير - التي تعمل وتبنى ، وتبذل الجهد وتقيم البناء الاشتراكي على أرضها - بارتفاع الانتاج قيمة وقدرًا ...

ومما لا شك فيه أن التوفيق والتلاقى بين هذه الاعتبارات والقواعد ، خلال الفترة الثانية من عملية البناء الاشتراكي ، أمر ميسور وممكن ، للأسباب التالية :

(أ) ان رفع المستوى المعيشي للجماهير العاملة في الفترة الاولى والحرجة من شأنه أن يرفع مستوى الانتاج وكميته ، في الفترة الثانية وما يليها بالطبع ... ومن هنا فان الارتفاع بمستوى الانتاج كما وكيفا ، سيكون في مفهوم القوى العاملة ، هو المنبع والمصدر الاول والاساسي الذي يتيح رفع مستوى المعيشة ، وفتح فرص العمل ، وزيادة دخل الفرد تلقائيا فيما بعد ، دون أن يؤدي ذلك الى الضغوط والظواهر التي تبدو مع الفترة الاولى .

(ب) أن نقطة البداية للعمل والبناء في الفترة الاولى للبناء الاشتراكي لا تستند عادة الى دعائم كافية من الخبرة العالية والمستوى العلمي ، الذي يدفع ويقود عجلة الانتاج .. أما الفترة الثانية فهي تنطلق من قاعدة أقوى رسوخا ، ومستندة الى رعايل كاف ذي خبرة ودراية ، استطاعت الفترة الاولى أن تمنحه اياها ، وأن يصل خلالها الى مستوى مشرف وأعداد كافية لسد كل الثغرات والمطالب .

كذلك فان الفترة الاولى تكون ميدانا أمام القوى العاملة ، لتتزود بالدراية المهنية والعملية التى تستند اليها الفترة الثانية فى قوة الدفع والانطلاق وفى الارتفاع بمستوى الانتاج ...

(ح) أن المشروعات التى تقام عادة فى الفترة الاولى لا تعطى انتاجا بكل طاقتها لأسباب فنية أو اقتصادية أو لآى قصور يلزم عادة الذين يقتحمون آفاقا جديدة عليهم .. لكن هذه المشروعات تعطى انتاجها بكل طاقتها مع المرحلة الثانية ، بعد التغلب على أوجه القصور والالام بدروب ومسالك هذه الآفاق الجديدة وهذا العطاء الكامل من انتاج المشروعات ، يسر على الفترة الثانية أن تحمل عبء الارتفاع السابق فى مستوى المعيشة ، وتتمكن هذه الفترة من أن توازن دون عناء الارتفاع التدريجى فى المستوى المعيشى وتربطه تلقائيا بالتزايد المستمر فى الانتاج ومستواه .. والكفاية الانتاجية تتوقف الى درجة كبيرة على اتقان العامل لعمله ودرايته ... وكلما زادت هذه الكفاية أمكن زيادة أجر العامل ، دون أن يرفع ذلك من تكاليف الانتاج .

(د) أن الارتفاع بمستوى المعيشة للجماهير وانتشالها من المستوى غير الانسانى الذى فرضته عليها قوى الاستغلال الظالمة ، فى عهود ما قبل الثورة ، هو بمثابة تجميع للقوى البشرية ودفع لحماسها للنمو الاقتصادى فى المجتمع الذى انتشلهم من الهوة السحيقة ... ولا شك أن ذلك سيكون نقطة انطلاق تندفع منها الجماهير بالممارسة والحماس والوعى ، وتقبل سياسيا أن تربط الارتفاع التدريجى فى مستوى معيشتها بتزايد الكفاية الانتاجية ، أى تربط الانتاج بالتكاليف ربطا سليما .

(هـ) أن زمن الفترة الاولى وتجربتها كفيلة بأن تكشف الرؤية أمام الجماهير وتبدد ما قد يكون هناك من غموض فكرى أمامها ، ويستطيع وعى الجماهير المتزايد ، وتعميق الفكرة الاشتراكية فى أذهانها ، أن يزيل البلبلة التى يحاول دعاة الاستعمار اثارها واختلاقها .

الخطة الخمسية الأولى هي الفترة الحرجة

في مرحلة البناء الاشتراكي

على ضوء هذا التحليل يمكن القول بأن فترة الخطة الخمسية الأولى في مصر كانت الفترة الحرجة في بناء اشتراكيتنا .
لقد جاءت الخطة الخمسية الأولى بعد أن تم تحرير الوطن من الاحتلال الاجنبي ... وبعد الكفاح المسلح لدحر قوى العدوان الثلاثي على مصر ... وبعد تصفية قواعد السيطرة الاجنبية على الاقتصاد المصري وتمصير البنوك وشركات التأمين ووكالات التجارة الخارجية ، وبعد استرداد قناة السويس ، لتكون ملكا للشعب ، صاحب الحق الطبيعي فيها ، حتى تكون ايراداتها مصدر تمويل لمشروعات الانتاج وفتح آفاق العمل والحياة أمام أبناء مصر ، بعد أن كانت مصدر تأمر وتهديد لهم ..

جاءت الخطة بعد هذه المعارك الضارية وغيرها ، واستطاع شعب مصر بقيادته السديدة أن يجمع قواه لكي يبدأ المسئولية الكبرى في البناء الاشتراكي ، وقد شاء القدر لهذا الجيل أن يحملها كذلك بعد أن حمل عبء معارك التحرير والمعارك النفسية والضغط الاقتصادي والتهديد حتى حقق الاستقلال الوطني كاملا ... وكان لابد من خلق الحافز الثوري للانتاج حقاً وعدلاً للجيل الذي أعطى كل اخلاصه لقضية الثورة ، وظل يصارع جميع أنواع التحديات ، حتى أمكنه أن يحقق نموذجاً رائعاً للثورة الوطنية من أجل حياة افضل ... ان طاقة الاحتمال التي أعطاها شعب مصر تتجلى بكل القوى الكامنة فيها ، اذا عادت الى الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التي كانت تجثم على صدره ، ثم تتربص ، بعد التفجير الثوري ، بكل عود اخضر للأمل ينبت على وادي النيل ... ولم تشأ القيادة الثورية التي تؤمن بالمقاييس الاجتماعية والانسانية أن تحمل هذا الجيل أعباء جديدة دون جزاء عادل وحافز انساني من الحقوق الأساسية للشعب العامل ...

ومن هنا كانت مجانية التعليم بكل مراحله مثلاً ، ونشر الخدمات الصحية المجانية ، وإضافة مشروع الوحدات الريفية للخدمات الصحية في الريف ... ومن هنا كان تخفيض اجارات المساكن ، ووضع حد أدنى للأجور ، وتحديد ساعات العمل ، وإشراك العاملين في الأرباح وفي الإدارة ...

ومن هنا تقررّت مكافأة الانتاج السنوية للعاملين بالدولة ، ووضع قانون العاملين ، وإقرار العلاوات السنوية المنتظمة للعاملين ...

ومن هنا تحملت الدولة تعويض الزراع عن اصابة محصول القطن عام ١٩٦١ وألقت أرباح بنك التسليف التي كانت له في عملياته ومعاملاته مع الفلاحين ...

ومن هنا أيضاً تحملت الدولة راضية فروق أسعار المواد الأساسية والتموينية اللازمة لحياة الشعب وقررت التأمينات الاجتماعية ...

ومن هنا خفضت أسعار الدواء ... الى آخر هذه الخطوات الثورية التي كانت بحق عوامل ساهمت في الارتقاء بمستوى المعيشة ، وانتشال قوى الشعب من المستوى المتخلف الى المستوى الانساني اللائق بشعب عريق يبني بارادته وبايمانه المجتمع الاشتراكي ...

ويجب ان نضيف هنا ان فترة الخطة الخمسية الاولى ، واجهت كذلك ظروف التربص الخارجى الخطيرة ... والتي تتمثل في مواجهة نكسة الانفصال والتجمع الرجعى في المنطقة في محاولة مرسومة للضغط على جمهوريتنا وعلى مكاسب الثورة ... وتتمثل في زيادة حدة المؤامرات الاستعمارية والرجعية التي أدت بالضرورة الى زيادة واجباتنا والتزاماتنا الدفاعية وتعزيز قواتنا المسلحة التي استطاعت أن تؤدي دورها في اليمن ، وتمنع الاستعمار والرجعية من السيطرة على شبه الجزيرة العربية في محاولاتها اليائسة لفرض العزلة وخنق قاعدة التحرر ، التي تهب منها التيارات العاصفة بقلاع الرجعية وحصون الاستعمار ... وتعزيز

قواتنا المسلحة لتكون دائما على أهبة الاستعداد وردع كل عدوان أو تهديد هو تعزيز للدرع الواقى الذى يحمى اطار البناء الاشتراكى، الذى يقام فوق أرضنا ولمصلحة الشعب .

ولقد شكلت هذه الاجراءات الانسانية والاجتماعية والسياسية التى اتخذت خلال الخطة الخمسية الاولى حافزا ثوريا للانتاج ، وظهرت كذلك آثار هذا الحافز الثورى القوى فى مواجهة الشعب لكل هذه الصور من التربص والتحديات والتآمر ، وساعدت على انتصار الشعب على أعدائه ... وهنا نصل الى :

تقييم الخطة الخمسية الأولى فى اطار هذا التحليل

التحسن فى مستوى معيشة الشعب وتوزيع الدخل

ان المعيار الحقيقى لمعرفة أى تقدم اقتصادى ، هو المقدار الذى يحققه الاقتصاد القومى للانسان من رفاهية وحياة كريمة .
فالاقتصاد انما يوجد ويعمل فى خدمة الانسان .

والاشتراكية فى حقيقتها وجوهرها وأهدافها هى نظام انسانى أولا ، يهدف الى تحقيق الرفاهية الانسانية ، بديلا للبؤس الانسانى الذى يصيب المجتمعات البشرية على أيدي النظم المستغلة .
والرفاهية الانسانية ، ومدى التقدم الذى يتحقق فى طريقها ، انما تقاس موضوعيا بمدى التحسن الذى يطرأ على المستوى المعيشى .

واذن يجب البدء أولا بمعرفة ما حققته الخطة الخمسية الاولى من ارتفاع فى المستوى المعيشى للانسان الفرد ...
ان مستوى معيشة أى انسان يقاس موضوعيا بمستوى دخله ، ولذلك نستطيع أن نبدأ بتحديد ما حدث فى متوسط الدخل من تحسن خلال الخطة .

ويجب أن ننظر لمتوسط الدخل كمعيار مبدئى ، لأن متوسط الدخل هو : حاصل قسمة حسابية للدخل على الأفراد ... وذلك

المتوسط الحسابى ، يبين نصيب الفرد لو أن الدخول موزعة بالتساوى بين الناس .

والحقيقة أننا بدأنا ثورتنا من مجتمع كانت الدخول فيه موزعة توزيعا غاية فى التناقض وفى البعد عن كل ما يمت الى المساواة والعدالة بصلة ..

ومع أن تحقيق عدالة التوزيع التى ننشدها ونسعى اليها أمر يستغرق زمنا ليس قصيرا ، إلا أنه يجب علينا أن نعود الى ما حدث عندنا من خطوات فى طريق تحقيق عدالة التوزيع فى الدخول والتى تستغرق زمنا طويلا ، ولم تصل الى توزيع الدخل فيها توزيعا حسابيا متساويا ...

متوسط دخل الفرد ومتوسط دخل الاسرة

الفرد هو وحدة الحياة الانسانية ، والاسرة هى وحدة الحياة الاجتماعية ، التى يباشر معها الفرد استهلاكه ومعيشته عامة . ومن هنا يمكن قياس التقدم فى مستوى المعيشة ، اما بمعرفة متوسط دخل الفرد وما حدث فيه من تغير ... واما بمعرفة متوسط دخل الاسرة وما حدث فيه من تغير .

التطور السكانى

كان عدد السكان « الافراد » فى سنة ١٩٦٠/٥٩ « قبل بداية الخطة » حوالى ٢٥٦ مليون نسمة ، ارتفع سنة ١٩٦٥/٦٤ « عند نهاية الخطة » الى حوالى ٢٩٥ مليون نسمة . وكان عدد الأسر سنة ١٩٦٠/٥٩ حوالى ٨٥ ملايين أسرة ، ارتفع فى سنة ١٩٦٥/٦٤ الى حوالى ٨٥ ملايين أسرة . هذا عن تطور السكان ...

كيف تطور الدخل ؟

يلزم أن نشير أولا الى أن الدخل يقاس هنا بالاسعار الثابتة ، أى بالاسعار التى كانت سائدة فى سنة ١٩٦٠/٥٩ قبل الخطة، حتى نعرف التحسن الحقيقى والفعلى الذى حدث فى مستوى المعيشة.

اما بالاسعار الجارية التى تحدث فيها ارتفاعات من سنة لآخرى ، فان رقم الدخل سيكون متضخما بسبب ارتفاع الاسعار ، ولا يمكن ان نستخلص منه عندئذ درجة ارتفاع مستوى معيشة الناس بالاسعار الثابتة « ٦٠/٥٩ » :

كان الدخل سنة ١٩٦٠/٥٩ حوالى ١٢٨٥ مليون جنيه
ارتفع الدخل سنة ١٩٦٥/٦٤ الى حوالى ١٧٦٢ مليون جنيه
وبعملية قسمة بسيطة نجد ان :

● متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ، قد ارتفع من حوالى ٥٠ جنيها سنة ١٩٦٠/٥٩ الى حوالى ٦٠ جنيها فى سنة ١٩٦٥/٦٤ اى بنسبة تزيد على ١٩ ٪

● متوسط نصيب الاسرة « باعتبارها وحدة معيشة يستهلك افرادها معا » - ارتفع من حوالى ٢٥٠ جنيها سنة ١٩٦٠/٥٩ الى حوالى ٣٠٣ جنيها فى سنة ١٩٦٥/٦٤ ، اى بنسبة ٢١ ٪

المبيانات	٦٠/٥٩ السنة السابقة للخطة	٦٥/٦٤ السنة الأخيرة في الخطة	نسبة الزيادة عن سنة ٦٠/٥٩
الدخل بالمليون جنيه	١٢٨٥	١٧٦٢	٣٧,١ ٪
السكان "عدد الأفراد بالمليون فردا"	٢٥,٦	٢٩,٥	١٥ ٪
عدد الأسر "بالمليون"	٥,٢	٥,٨	١٢,٢ ٪
متوسط نصيب الفرد من الدخل بالجنيه	٥٠,٢	٥٩,٨	١٩,١ ٪
متوسط نصيب الأسرة من الدخل بالجنيه	٢٥٠,٤	٣٠٣,١	٢١ ٪

ما هى الدلالة الواقعية لهذه الأرقام ؟ ..

الدلالة تظهر فى حقيقتين هامتين :

الحقيقة الاولى :

ان الخطة الاولى قد نجحت في وضع الاسس التي تجعل نمو الاقتصاد القومي ، يكفل تزايد الدخل بنسبة تفوق كثيرا نسبة تزايد السكان . فبينما زاد عدد السكان بنسبة ١٥ ٪ في سنوات الخطة ، زاد الدخل في الاسعار الثابتة بنسبة ٣٧ ٪

تتضح أهمية هذا الوضع بمقارنته بما كانت عليه الحال قبل سنة ١٩٥٢ حيث كان السكان يتزايدون بمعدل حوالى ٢٧ ٪ سنويا ، وكان الدخل في السنوات السابقة للثورة مباشرة يزيد بنسبة لا تتجاوز في المتوسط ١٥ ٪ وكان من اثر ذلك تدهور مستمر في متوسط دخل الفرد .

في ذلك رد على دعايات الصهيونية والاستعمار وقد ملاءما الفيلظ والحق قد حين تقول ابواقهما ان الخطة الاولى في الجمهورية العربية المتحدة قد حققت تزايدا في الدخل ، ولكنه لم يقابل الزيادة في السكان . ان نسبة الزيادة في السكان كانت بعد الثورة اكثر منها قبل الثورة بالفعل ولكن هذه الزيادة كان مردها الاول والاخير هو الزيادة في الخدمات الصحية والعلاجية والارتفاع بمستوى المعيشة لابناء الشعب واطفاله وكانوا من قبل نهبا للفاقة وللمرض والموت ورغم هذه الزيادة المرتفعة في السكان فان الزيادة في الدخل قد فاقتها كثيرا

ان متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات قد زاد في نهاية الخطة عن بدايتها بحوالى ١٩ ٪ ومتوسط نصيب الأسرة من السلع والخدمات قد زاد بنسبة ٢١ ٪ ومعنى ذلك أن مستوى معيشة الافراد والاسر على حد سواء قد زاد بتنفيذ الخطة ، في خمس سنوات ، بحوالى خمس ما كان عليه المستوى قبل الخطة . هذه النسبة المرتفعة لا يمكن أن يتمكن من تحقيق مثلها الا النادر القليل من البلاد النامية ، واذا كانت هذه النسبة لا توحى بشيء للقارئ العادى ، فلنحاول ترجمة معناها الى نسب في زيادة الاستهلاك في بعض السلع الهامة ، مقارنة بكميات استهلاكها (وليس بسعرها) خلال السنوات الخمس للخطة .

واذا بدأنا مرة أخرى من نقطة زيادة السكان ، وقلنا ان السكان قد زادوا خلال هذه الفترة بنسبة ١٥ ٪ ، فان الاستهلاك من السلع الآتية خلال سنوات الخطة قد زاد بالنسب المبينة :

نسبة زيادة استهلاك بعض السلع الهامة

من سنة ٦٠/٥٩ حتى سنة ١٩٦٥/٦٤

القمح	٢٩ر٤ ٪	المسلى الصناعى	١٦٨ر٨ ٪
اثررة الشامية	٤٠ر٩ ٪	الزيوت النباتية	٣٢ر٤ ٪
الدرة الرفيعة	١٦ر٢ ٪	الصابون	٧٠ر٦ ٪
الفول	٣٥ ٪	المنظفات الصناعية	٤٥٣ر٨ ٪
الدقيق	٦٠ر٤ ٪	المكرونة	٥٩ر٤ ٪
أقمشة صوفية وقطنية	٢٣ر٢ ٪	البيض	٣٤ر٣ ٪
مصنوعات جلدية	٤٥ر٧ ٪	اللحوم والدواجن	١٧١ر٨ ٪
الأسماك	٢١٦ ٪	الأحذية	٦٠ر٦ ٪
العدس	١٤ ٪	الأدوية	١٢١ر٤ ٪
ماكينات خياطة	٧٢ر٤ ٪	راديوهات	٦٥٢ر٢ ٪
ثلاجات	٢١٥ر٥ ٪	مواقد كيروسين	١٧ر٣ ٪
دراجات	١٨١ر٢ ٪	ومواقد بوتاجاز	١١٧ ٪

واذا كانت هذه الزيادة فى الاستهلاك الكلى تبين أن استهلاك الشعب فى مجموعه قد تحسن ، فاننا لو نظرنا الى متوسط استهلاك الفرد من بعض السلع لوجدنا أيضا مدى التحسن الذى طرأ على دخل الفرد وقدرته على الاستهلاك ، كما يتضح من الجدول الآتى :

متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكمي لبعض السلع

السلعة	الوحدة	سنة الأساس ٦٠/٥٩	السنة الخامسة ٦٥/٦٤
القمح	كجم	١٠٧,٦	١٢١,١
الثروة الثمانية	"	٦٢,٦	٧٦,٨
الفول	"	٨,٦	١٠,١
السكر	"	١٢,٩	١٥,٦
الشاي	"	٠,٢٨	٠,١
للمساكن المنزلية	"	٠,٢٦	٠,٥
البعض	عدد	٢٦,٨	٣١,٤
أثاث وملايش فطانية	متر	١٦,١٤	١٦,٤٩
مبابون مطبخ وقسيل	كجم	٢,٤	٣,٤
مبابون تواليت	"	٠,٣٣٧	٠,٥٤٤
أدوية	جنيه	٠,٥٤٧	٠,٥٤
بوتاجاز	كجم	٠,٧	١,١٨
فلاجات كهربائية	لكل ١٠٠٠ من السكان	٠,٣٨	٠,٥
مواقد بوتاجاز	" " " "	١,٤٤	١,٧٢
تليفزيون	" " " "		١,٦٩

● عدد السكان في سنة الأساس ٢٥٦١٥٠٠٠ نسمة

● وفي السنة الخامسة ٢٩٤٥٦٠٠٠ نسمة

ان سردنا لهذه الارقام لا يعنى أننا ننظر الى هذه الزيادة في استهلاك هذه السلع على أنها لم تخلق بعض المشاكل والصعوبات ، بل على العكس من ذلك . وسنرى خلال هذا التقييم أن هذه الزيادة في الاستهلاك قد خلقت صعوبات للخطة

كل ما نريد بيانه هنا هو أنه قد حدث بالقطع تحسن حقيقى
وضخم فى متوسط مستوى معيشة الافراد والاسر ، مما يبين
كيف استجابت الثورة انسانيا وثوريا للآمال المشروعة لجماهير
الشعب التى طال حرمانها ، وكيف أعطت بذلك حافزا ثوريا للانتاج
قد لا نجد له مثيلا فى الدول النامية التى تمر فى مثل ظروفنا ،
ولا نجد له مثيلا فى الدول التى سبقت الى التنمية الشاملة فى
عصور سابقة ...

تساؤل عن قضيتين رئيسيتين :

وهنا نطرح سؤالين هامين عن قضيتين رئيسيتين للبحث
والاجابة :

اولا :

هل اقترن هذا التحسن الظاهر فى متوسط نصيب الفرد من
الدخل بتحسن فى عدالة التوزيع ؟

وتظهر أهمية هذا السؤال فى أن تحسن حالة التوزيع يتبين من
مدى استفادة الطبقات الضئيلة الدخل من ناتج عملية التنمية ..
فمن المتصور ان يحدث نمو فى بلد رأسمالى ، بمعدل قوى ، ويزداد
فيه الدخل الكلى ، ويزداد نصيب الفرد (حسابيا وبعملية القسمة
المعروفة) من هذا الدخل ، دون أن يزيد نصيب الفرد الفعلى
والحقيقى من هذا الدخل ، لان كل الزيادة او معظمها تذهب
وتؤول الى الفئات ذات الدخل المرتفع ...

فهل يحدث مثل هذا عندنا ؟ أو أن ما حدث فى مصر
هو تحسن حقيقى فى عدالة التوزيع زاد معه نصيب
الطبقات ضئيلة الدخل ؟

هذا هو السؤال حول القضية الاولى ...

ثانيا :

ما هي جوانب النمو الذي حدث في الدخل الكلى والذي سمح بحدوث هذا التحسن في متوسط نصيب الفرد من الدخل ، والذي اقترن - كما سنبين - بزيادة عدالة التوزيع ، والذي كان من أثره تحسن مستوى معيشة الافراد أو الاسر ؟

هذا هو السؤال حول القضية الثانية .

ولئن كان السؤال الاول يأتى ، طبيعيا ، بعد ما بينا - من تحسن في متوسط نصيب الفرد من الدخل ، اننى سأبدأ بالإجابة عن السؤال الثانى لأوضح الاسس التى ارتكز عليها تحقيق عدالة التوزيع .

فالتحسن في عدالة التوزيع لم ينصب فقط ، على الدخل الذى كان موجودا قبل الثورة ، وقبل الخطة الخمسية الاولى ؛ بل انصب على دخل زاد بنسبة كبيرة .

النمو الذى تحقق في الدخل والانتاج خلال سنوات الخطة

ولنبداً أولاً بالقاء نظرة على ما حدث من نمو الدخل الكلى ... ثم لنقف امام القطاعات الاساسية بعد ذلك :

النمو في الدخل الكلى

وهنا حقيقة لا بد من ذكرها بوضوح ... وهى أن الخطة الخمسية الاولى - برغم كل ما سنعرض له موضوعيا من صعوباتها ومشكلاتها وقصورها - قد حققت معدل نمو في الدخل ، لم يستطع الكثير من دول العالم تحقيقه ، بما في ذلك الدول التى تفوق مواردها الطبيعية . وثرواتها أضعاف أضعاف موارد وثروات جمهوريتنا . كذلك يجب أن نشبه الى أن القياس والمقارنة يجب أن يكونا على

أساس حساب الدخل بالاسعار التى كانت سائدة سنة ٦٠/٥٩ (أى الاسعار الثابتة للخطه) لاننا لو حسبنا الدخل بأسعار السنين اللاحقة ، وهى سنوات حدث فيها ارتفاع فى الاسعار ، فاننا سنكون قد ضخمنا الدخل وضاعفناه فى السنة الاخيرة للخطه عن حقيقته، وتكون مقارنتنا غير صحيحة .

على أساس الاسعار الثابتة

كان الدخل سنة ١٩٦٠/٥٩ حوالى ١٢٨٥ مليون جنيه .
وصل سنة ١٩٦٥/٦٤ الى حوالى ١٧٦٢ مليون جنيه .
أى أن نسبة الزيادة الكلية فى السنوات الخمس وصلت الى ٣٧٪ .

ومعنى ذلك أن الزيادة السنوية قد بلغت خلال سنوات الخطه فى المتوسط حوالى ٧.٥٪ سنوياً
وهنا يجب أن نذكر أن هذا المعدل الذى تحقق يعد من أعلى معدلات نمو الدخل فى العالم كله ، وأن الخطه الخمسية الاولى قد حققت فى مصر - برغم كل الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية التى واجهت تنفيذها .

ويتضح مدى ارتفاع متوسط معدل النمو السنوى فى الدخل عندنا ، فى سنوات الخطه ، من المقارنة بمتوسط النمو فى الدول الاخرى الواردة فى الجدول التالى ، والتى جاءت أرقامها فى بيانات الامم المتحدة :

معدلات النمو السنوية
في إجمالي الدخل المحلي في بعض الدول

الدولة	المدة	المعدل (%)
الجمهورية العربية المتحدة	٦٠ - ١٩٦٥	٦,٩
قبرص	٥٣ - ١٩٦١	٢,٧
انجلترا	٥٤ - ١٩٦٢	٢,٧
اليابان	٥٣ - ١٩٦١	٢,٧
الولايات المتحدة	٥٤ - ١٩٦٢	٢,٩
بلجيكا	٥٤ - ١٩٦٢	٣,٠
الاربعينيات	٥٤ - ١٩٦٢	٣,٢
برجواي	٥٤ - ١٩٦١	٣,٢
النمسا	٥٣ - ١٩٦٠	٣,٥
سويسرا	٥٤ - ١٩٦٢	٣,٦
سويسرا	٥٤ - ١٩٦٢	٣,٧
كندا	٥٤ - ١٩٦٢	٣,٧
النرويج	٥٤ - ١٩٦٢	٣,٧
كندا	٥٤ - ١٩٦٢	٣,٨
اندونيسيا	٥٣ - ١٩٥٨	٣,٩
إكوادور	٥٤ - ١٩٦٢	٤,١
ماليزيا	٥٦ - ١٩٦٠	٤,١
نيوزيلاند	٥٣ - ١٩٦١	٤,١
الراغون	٥٤ - ١٩٦٢	٤,٢
كولومبيا	٥٤ - ١٩٦١	٤,٢
هولندا	٥٤ - ١٩٦٢	٤,٣
سويسرا	٥٤ - ١٩٦٢	٤,٧
فنلندا	٥٤ - ١٩٦٢	٤,٩

تابع جدول معدل النمو السنوى

الدولة	الفترة	المعدل (%)
فرنسا	١٩٦٢ - ٥٤	٤٩
ألمانيا الاتحادية	١٩٦٢ - ٥٤	٤٩
الفلبين	١٩٦٢ - ٥٤	٤٩
بورما	١٩٦٢ - ٥٤	٥٠
تركيا	١٩٦٢ - ٥٤	٥٠
البرتغال	١٩٦٢ - ٥٤	٥١
النمسا	١٩٦٢ - ٥٤	٥٤
بيرو	١٩٥٩ - ٥٤	٥٩

معدل النمو فى الدخل المتولد فى القطاعات المختلفة

إذا انتقلنا الى بيان معدل النمو فى القطاعات المختلفة فائنا نجد ما يأتى :

١ - الدخل المتولد فى الصناعة

حجر الزاوية فى تطوير اقتصادنا القومى .

ارتفع من حوالى ٢٥٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٠/٥٩ الى ٣٨٥ مليون جنيه ، أى بزيادة تبلغ حوالى ١٢٩ مليون جنيه ، وهذا الرقم يمثل نسبة زيادة تفوق ٥٠٪ فى السنوات الخمس للخطه .

وهنا أيضا يجب ان نذكر ان هذه النسبة (وهى ١٠٪ فى المتوسط سنويا) تعتبر من أعلى نسب نمو الدخل الصناعى فى العالم كله

٢ - فى الزراعة

ارتفع الدخل من ٤.٥ ملايين جنيه سنة ١٩٥٩ الى ٤٧٧

مليون جنيه ، أى بزيادة قدرها ٧٢ مليون جنيه ... وينسب
زيادة كلية حوالى ١٨٪ فى سنوات الخطة كلها .

٣ - الكهرباء

ارتفع الدخل فيها من حوالى ١٠ ملايين جنيه الى حوالى
٢٠٢ مليون جنيه بزيادة تبلغ نسبتها ١٢٩٪ .

٤ - التشييد

زاد الدخل فيه من حوالى ٤٧ مليون جنيه الى حوالى ٩٣
مليون جنيه ، بزيادة تبلغ نسبتها حوالى ٩٧٪ .

٥ - فى النقل والمواصلات

زاد الدخل من حوالى ٩٣ مليون جنيه ، الى حوالى ١٥٨ مليون
جنيه بنسبة زيادة تبلغ حوالى ٧٠٪ .

٦ - فى التجارة والمال

زاد الدخل فيها من حوالى ١٢٩ مليون جنيه الى ١٥٢ مليون
جنيه بزيادة تبلغ نسبتها ١٧٦٪ .

٧ - فى المباني السكنية

من ٧٣ مليون جنيه الى حوالى ٨٠ مليون جنيه بنسبة حوالى
١٠٪ .

٨ - المرافق العامة

من حوالى ٦٥ ملايين جنيه الى حوالى ٨ ملايين جنيه بنسبة
زيادة تبلغ حوالى ٢٠٪ .

٩ - الخدمات الأخرى

(من صحة وتعليم وخدمات ثقافية واجتماعية .. الخ) زاد
الدخل من ٢٦٥ مليون جنيه الى ٣٨٨ مليون جنيه ، أى بنسبة
زيادة حوالى ٤٦٪ .

النمو في الانتاج المتولد عنه هذا الدخل

اذا كنا قد بدأنا بالدخل فلأنه مقياس مستوى رفاهية الأفراد والسكان . . . هذه الحقيقة يجب ألا تنسينا الانتاج .

فالانتاج هو الذي يتولد منه الدخل الذي يحصل عليه الأفراد الذين ساهموا في عمليات الانتاج ، سواء في شكل اجور ومرتبات ، أم في شكل ارباح وعوائد ملكية يحصل عليها الملاك . وهنا يظهر بشكل أكثر وضوحاً مدى ما حققته الخطة الخمسية الأولى من تقدم :

فعلى المستوى الكلى ، وبلاسعار الثابتة دائماً . .

كانت قيمة الانتاج الكلى في سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ حوالى ٢٥٤٨ مليون جنيه وارتفعت قيمته في سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ الى حوالى ٣٤٧٤ مليون جنيه .

ومعنى ذلك أن الانتاج الكلى قد حقق خلال سنوات الخطة الأولى زيادة بلغت نسبتها ٣٦٤ ٪ .
أما على مستوى القطاعات . .

(١) ففي الصناعة

زاد الانتاج بلاسعار الثابتة كما يلى :

- من حوالى ١٠٨٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ .
- الى ١٤٧٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ .
- بنسبة زيادة كلية تبلغ ٣٥٣ ٪ .

ويكفى أن نذكر هنا تطورات كميات الانتاج ، من بعض السلع الهامة لاعطاء بعض ملامح النمو الصناعى :

بعض المنتجات	الوحدة	سنة ٦٠/٥٩	سنة ٦٥/٦٤	نسبة الزيادة (%)
البترول الخام	مليون طن	٣,١	٦,٣	٩٩,٤
فحم الحديدي	طن	٢٤٣-٧٣	٥١-٨٨٨	١١٠,٤
سكر مكرر	ألف طن	٢٢٦	٤٠٤	٩٠,٤
سلي صناعي	ألف طن	١٦	٤٤	١٧٥
زيت بذرة القطن	ألف طن	١٠٣,٦	١٤٧,٨	٤٣,٤
المكرونتات	ألف طن	٢٤,٥	٥٤,٣	٦٧,١
غزل القطن	طن	٩٨٠٥٥	١٣٦٠٧٦	٣٨,٨
منسوجات قطنية	طن	٦٨٧٦٥	٨٤٣٤١	٩٤,٧
بنزين	ألف طن	٣٤١	٧٥٨	١٢٢,٣
كبريتات	ألف طن	٣٠٤	٩٤٤	٩٠,٦
سولار	ألف طن	٣٠٤	٩٨٤	٢٢٥,٤
صودا كاوية	طن	٤٠٠٠	١٦٩٥٤	٣٢٣,٩
أسمدة نتراتية	"	٢٧٧-١٧	٩٤٥٠٠٠	٢٤١,١
سوبر فوسفات	"	١٧٨٣٠٠	٢٦٥٦٥٠	٤٩
سيارات لوكس	عدد	٣٠٧	٩٤٨	٢٠٨,٨
سيارات ركوب	"	١٢٠	٤٣٨٦	٣٥٥٥
سيارات أوتوموبيل	"	١٢٦	٤٠٠	٢١٧,٥

(ب) في الزراعة

زاد الانتاج بالاسعار الثابتة ، من حوالى ٥٨٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ، الى ٦٧٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بنسبة زيادة كلية تبلغ ١٦٨٨ ٪ .
ويجب ان نقرر هنا ، ان هذه الزيادة قد حدثت اساسا من الاراضى القديمة حيث ان الاراضى المستصلحة خلال الخطة الخمسية الاولى ، والتي بلغت ٥٣٦ الف فدان ،

لن تعطى انتاجها الكامل الا خلال الخطة الثانية ... ومن هنا فان الزيادة التي حدثت في الانتاج الزراعى والتي بلغت قيمتها ما يزيد عن ٩٧ مليون جنيه ، قد تحققت أساسا من زيادة انتاجية الفدان من المحصولات الزراعية فى الاراضى القديمة .

التطور الكلى لاهم المنتجات الزراعية
فى الخطة الخمسية الاولى

(١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤)

المنتجات	الوحدة	متوسط محصول الفدان بالوحدة		زيادة النم الحاضر على سنة الأساس	نسبة الزيادة (٪)
		١٩٦٥/٦٤	١٩٦٠/٥٩		
غلات					
زيت شامية	إردب	٨,٣٤	٥,٧٦	٩,٥٦	٤٤,٤
زيت ضيق	"	١٠,٦٨	٩,٦٤	١,٠٤	١٠,٨
قمح	"	٧,٤١	٦,٨٦	٠,٥٥	٨,٠
أرز	ضريبة	٩,٩٤	٩,٩٣	٠,٠١	٠,٤
شعير	إردب	٨,٦٥	٨,٧٤	٠,٠٩	١,٠ -
بقوليات					
عدس	إردب	٤,٣٠	٣,٦٨	٠,٦٢	١٦,٨
فول	"	٤,٨٣	٤,٣١	٠,٥٢	١٢,١
حبش	"	٤,٧٤	٤,٤٤	٠,٣٤	٧,٢
فول	"	٥,٥٢	٥,١٧	٠,٣٥	٦,٨
حبش	"	٤,٦٥	٤,٦٢	٠,٠٣	٠,٦
الحبوب الزيتية					
سمسم	إردب	٣,٥٣	٣,١٥	٠,٣٨	١٢,١
فول سودى	"	١٢,٤٤	١١,٣٥	٠,٨٩	٧,٨
بنجر كائن	"	٣,٤٦	٣,٣٦	٠,١٠ -	٣,٠ -

تابع جدول التطور الكمي

أهم المنتجات	الوحدة	متوسط محصول الفدان بالوحدة		زيادة السنة الخامسة على سنة الأساس	نسبة الزيادة ٪
		١٩٦٥ / ٦٤	١٩٦٠ / ٥٩		
الألياف:					
قطبت زهر	قنطار متر	٥,٦٦	٢,٧٧	٨٩,٠	١٨,٧
بكتان ألياف	" "	٥٠,٠	٥٤,٠	٤,٠	٧,٤
قصيف العكر	قنطار	٨١٠,٠	٨٦١,٠	٥١	٦
الخضبر	طن	٧,١٦	٦,٩٨	١٨	٢,٦
البصل					
بصل شتوي	قنطار	١٧٤	١٤٨	٢٤	١٦,٢
الفاكهة					
(بدون البيلج)	طن	٠,٥٠	٤,٢	٨,٠	١٩,٠

(ج) في الكهرباء

بلغت قيمة الانتاج المحقق في سنة الاساس ٦٠/٥٩ نحو ١٨ر٤ مليون جنيه ، ارتفعت الى ٣٧٩ر١ جنيه تحققت في السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٥/٦٤ وذلك بالاسعار الثابتة ، بنسبة زيادة تبلغ ١٠٦ ٪ على سنة الاساس .

وقد ارتفعت القدرة المركبة من ٨١٦ ميجاوات في سنة ٦٠/٥٩ الى ١٣٧١ ميجاوات في السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤ بزيادة نحو ٥٥٥ ميجاوات نسبتها ٦٨ ٪ على سنة الاساس .

وارتفعت الطاقة المولدة من ٢٢٤٥ مليون كيلو/وات في سنة الاساس ١٩٦٠/٥٩ الى ٥٥٦٠ مليون كيلو/وات/ساعة في السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤ ، بزيادة نحو ٣٣١٥ مليون كيلو/وات/ساعة نسبتها ١٤٧ر٧ ٪ .

وارتفعت الطاقة المستخدمة من ١٧٦٥ مليون ك . و . س في سنة الاساس ٦٠/٥٩ الى ٥٢٠٠ مليون ك.و.س. في السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤ بزيادة نحو ٣٤٣٥ مليون ك . و . س نسبتها ١٩٤٦ ٪ .

(د) في النقل والمواصلات والتخزين

بلغت قيمة الانتاج المحققة في سنة الاساس ١٩٦٠/٥٩ نحو ١٣٥٥ مليون جنيه ارتفعت الى ٢٠٨٧ ملايين جنيه تحققت في السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٥/٦٤ وذلك بالاسعار الثابتة بنسبة زيادة تبلغ ٥٣٩ ٪ على سنة الاساس .

وفيما يختص بالتطور الكمي لاهم الانشطة فقد ارتفعت حمولة البضائع بالسكة الحديد من ٢٢٥٦ مليون طن كيلو متر في ١٩٦٠/٥٩ الى ٣٤٣١ مليون طن كم في ١٩٦٥/٦٤ بنسبة زيادة ٥٢٩ ٪ . كما ارتفع عدد الركاب من ٣٦٣٤ مليون راكب كم الى ٥٧٨٨ مليون راكب كم في نفس الفترة أي بنسبة زيادة ٥٩٣ ٪ . وارتفعت الحمولة بالنقل النهري في نفس الفترة بنسبة ٦٣٩ ٪ . وفي النقل بالانابيب بنسبة ٦٩٩ ٪ وفي النقل الجوي بنسبة ٢٠٠ ٪ في الحمولة و ٣٢٦٧ ٪ في عدد الركاب .

وفي قناة السويس كانت نسبة الزيادة في عدد السفن العابرة خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ نحو ٣١٧ ٪ حيث بلغت ١٧٣٩ ألف سفينة في سنة الاساس ارتفعت الى ٢٢٨٨ ألف سفينة في السنة الخامسة ، كما بلغت نسبة الزيادة في الحمولة ٨٧ ٪ حيث بلغت ١٨٣ مليون طن في سنة الاساس ارتفعت الى ١٩٩ مليون طن في السنة الخامسة .

(هـ) قطاع الخدمات

بلغت قيمة الانتاج المحقق في هذا القطاع سنة الاساس ١٩٦٠/٥٩ نحو ٣٧١٢ مليون جنيه ، ارتفعت الى ٥٩٠٤ مليون جنيه حققتها في السنة الخامسة من الخطة ٦٥/٦٤ ، وذلك بزيادة بلغت نسبتها نحو ٥٩٩ ٪ عن سنة الاساس .

الخدمات التعليمية

بلغ الانتاج المحقق في سنة الاساس نحو ٦٤ر١ مليون جنيه ارتفع الى ٦٤ر١٥٠ مليون جنيه في السنة الخامسة من الخطة بزيادة نسبتها نحو ٦٤ر٧ ٪ عن سنة الاساس .

التعليم الابتدائي

بلغت نسبة الزيادة في الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ نحو ٢٧ر٥ ٪ في عدد الفصول حيث كان عددها ٦٢٦٦٥ فصلا في سنة الاساس ٦٠/٥٩ . ارتفع الى ٧١٧٥٠ فصلا في السنة الخامسة ٦٥/٦٤ بزيادة قدرها ١٥٤٨٤ فصلا .

كذلك بلغت نسبة الزيادة في الفترة المذكورة نحو ٩ر١ ٪ في عدد المدارس حيث كان عددها ٦٦٥٢ مدرسة في سنة الاساس ٦٠/٥٩ ارتفع الى ٧٢٥٩ مدرسة في السنة الخامسة ٦٥/٦٤ بزيادة قدرها ٦٠٧ مدارس .

التعليم الاعدادي العام

زادت الفصول من ٦٩٣٤ فصلا في سنة الاساس الى ٩٦٩٤ فصلا في السنة الخامسة بزيادة ٢٧٦٠ فصلا نسبتها ٣٩ر٨ ٪ كما زادت المدارس من ٦٤٢ مدرسة في سنة الاساس الى ٧٨٠ مدرسة في السنة الخامسة أي بزيادة ١٣٨ مدرسة نسبتها ٢١ر٥ ٪ .

التعليم الثانوي العام

زادت الفصول من ٣٦٢٨ فصلا في سنة الاساس الى ٤٠٥٣ بزيادة ٤٢٥ فصلا نسبتها ١١ر٧ ٪ ، كما زادت المدارس من ١٩٦ مدرسة في سنة الاساس الى ٢١٠ مدرسة في السنة الخامسة بزيادة ١٤ مدرسة نسبتها ٧ر١ ٪ .

التعليم الجامعي

زاد عدد الطلبة المقيدين من ٨٢٥١٠ طلاب في سنة الاساس الى ١١٧٠٤١ طالبا بزيادة ٣٦٥٣١ نسبتها ٤٤ر٣ ٪ كما زاد

عدد الطلبة المستجدين من ١٧٩٥٧ طالبا في سنة الاساس الى ٢٥٨٤٧ طالبا بزيادة ٧٨٩٠ نسبتها ٤٣٩٪ .

الخدمات الصحية

بلغ الانتاج المحقق في سنة الاساس نحو ١٨٧ مليون جنيه ارتفع الى ٢٨٥ مليون جنيه تحققت في السنة الخامسة من الخطة أى بزيادة ٥٢٤٪ على سنة الاساس . وقد بلغت نسبة الزيادة في عدد الوحدات في الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ نحو ٥٨٥٪ في الجمهورية ، حيث بلغ عدد الوحدات ٢٣٥٧ وحدة في سنة الاساس ارتفع الى ٣٧٣٥ وحدة في السنة الخامسة .
أما في الريف فقد بلغت نسبة الزيادة ٨٩٥٪ حيث بلغ عدد الوحدات ٦٤٩ وحدة في سنة الاساس ارتفع الى ١٢٣٠ وحدة في السنة الخامسة .

وكذلك بلغت نسبة الزيادة في عدد الاسرة في الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ نحو ٩٪ في الجمهورية ، حيث بلغ عدد الاسرة ٥٦٦٧٦ سريرا في سنة الاساس ارتفع الى ٦١٧٥٥ سريرا في السنة الخامسة .

أما في الريف فقد بلغت نسبة الزيادة ٨٥٪ حيث بلغ عدد الاسرة ٦٩١٣ سريرا في سنة الاساس ارتفع الى ٧٥٠٠ سرير في السنة الخامسة .

ما هي دلالة كل هذا التطور في الدخل والانتاج ؟

دلالات متعددة الجوانب ، أهمها :

١ - أن الخطة الخمسية الاولى أرست القاعدة الاقتصادية الصلبة ودفعت الاقتصاد القومي دفعة قوية في طريق التمسو . . هذه الدفعة هي مرحلة الانطلاق التي يتحدث عنها الاقتصاديون في عملية التنمية ، اذ سوف يفتح النمو الذي حدث خلالها إمكانات أقوى وأعم لمرحلة نمو جديدة في الخطة التالية . . وعلى سبيل المثال لا الحصر :

● الارض المستصلحة في الخطة الاولى والتي لم تعط انتاجا

في سنوات الخطة سوف تعطى انتاجها في الخطة الثانية ، وسوف يكون هذا الانتاج الجديد نفسه من عوامل نمو في الخطة الثانية وما بعدها

● وكذلك الامر بالنسبة للمصانع التي انشئت في السنوات الاخيرة من الخطة الاولى والتي لم تعط انتاجا على الاطلاق خلال الخطة الاولى ، او التي لم تعط الا بشائره ... انها مهياة للعمل بكامل طاقتها خلال الخطة الثانية ، وهذا بالطبع يغذى الانتاج والنمو في الخطة الثانية .

● ولقد كانت المصانع والمؤسسات الحديثة التي انشأتها الدولة ويسيطر عليها الشعب ، مجالا خصبا استطاع المجتمع بعد الخطة الاولى أن يجني من ثماره الغالية الخبرات والمهارات التي تدربت وبلغت المستوى العالي المشرف في الاعمال الفنية الحديثة أو المهارة الادارية .

● وهناك مشروعات كبرى لم تؤت ثمارها طوال الخطة الخمسية الاولى وقد تولت الدولة عملية الانفاق عليها .. ولكن سوف يبدأ عائداتها وخيرها يظهر ويعم في الخطة الخمسية الثانية مثل مشروع السد العالي ومشروعات التغذية ...

● وكذلك الامر بالنسبة للفنيين الذين قبلتهم الجامعات والمعاهد خلال الخطة الاولى وسوف يتخرجون خلال الخطة الثانية ليسدوا كل نقص في الاعداد المطلوبة والخبرات اللازمة للتنمية ..

٢ - ان الخطة الاولى قد حققت تغيرا اساسيا وخطيرا في صورة مجتمعنا ، وامكانياته ، له كل الاهمية التي تظهر فيما يأتي : (١) من حيث الطاقات الانتاجية ، وقد زادت تحت تأثير

الاستثمارات الضخمة التي تحققت ، والتي بلغت ١٥١٣ مليون جنيه ..

(ب .) من حيث تطوير الاقتصاد القومي تطويرا اساسيا عن طريق استيعابه للفن الانتاجي المتقدم ، وامكانية تحقيق هذا التطور والتنوع والتقدم في الاقتصاد وقد ظهر أساسا في الصناعة ، وفي الكهرباء ، وفي النقل والمواصلات .. وكان الاقتصاد القومي

من قبل يعتمد على الزراعة ، بل على محصول واحد من الزراعة
التي كانت تستخدم فيها الطرق البدائية وحسب ...

(ج) من حيث بدء أول خطوات التنظيم العلمى فى الزراعة ،
والربط بين الامكانيات الواسعة التى يفتحها هذا التنظيم المعتمد
على العلم الحديث وبين النظام التعاونى ، الذى أصبح جزءا من
صميم زراعتنا الحديثة .

ولئن كانت تجربة هذا التنظيم العلمى قد بدأت خلال الخطوة
الخمسية الاولى فى محافظتين فقط - بنى سويف وكفر الشيخ ،
فان الآثار الناجحة التى نتجت عنها ، قد برزت تعميمها فى كل
المحافظات فى سنوات الخطوة الثانية ، ودفعت كل المحافظات أن
تطالب بتنفيذه لديها ...

(د) من حيث اكتسابنا الثقة الكبرى فى أنفسنا وقدرتنا على
تنفيذ المشروعات الكبرى (السد العالى - المشروعات الصناعية
الضخمة - الصناعات العلمية الحديثة - استصلاح المساحات
الكبيرة من الارض) ...

على ان كل هذه النواحي انما تتعلق بالطاقات الانتاجية
وتنظيمها .. وهنا نصل الى السؤال الهام الذى أرجانا
الاجابة عنه ، وهو :

هل حدث تغير حقيقى فى صورة المجتمع من حيث عدالة
التوزيع ؟ ..

عدالة التوزيع فى الخطوة الخمسية الاولى

من الصعوبة بمكان ، قياس درجة عدالة التوزيع ، التى تكون
قد تحققت فى مجتمع من المجتمعات خلال فترة معينة قصيرة ..
مؤالاقتصاديون يصلون الى ذلك بمعايير مختلفة :

(ا) من هذه المعايير نسبة توزيع الدخل الكلى بين الاجور من جانب ،
وبين عوائد حقوق التملك من ارباح ، وفوائد ، ودخل عقارات
من جانب آخر ... فاذا حدث تغير فى النسبة ، لصالح الاجور ،
كان ذلك دليلا على ازدياد درجة عدالة التوزيع .

واذا بدأنا بهذا المعيار ، وحاولنا تطبيقه على ما تحقق في الخطة الخمسية الاولى فسنجد أن نسبة الاجور من الدخل الكلى قد زادت عما كانت عليه قبل الخطة ، مما يبين طبقا للمعيار السابق ذكره أن درجة عدالة التوزيع قد زادت قياسا على الحقائق التالية: سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ كان الدخل الكلى المحقق هو ١٢٨٥٢ مليون جنيه وفي السنة نفسها كانت الاجور ٥٤٩٥ مليون جنيه أى بنسبة ٤٢٨ ٪ من الدخل وكانت عوائد التملك ٧٣٥٧ مليون جنيه بنسبة ٥٧٢ ٪ من الدخل .

وفي سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ أصبح الدخل الكلى بالاسعار الجارية هو ١٨٨٤ مليون جنيه وأصبحت الاجور ٨٧٨٩ مليون جنيه .. أى بنسبة ٤٦٧ ٪ من الدخل وأصبحت عوائد التملك ١٠٠٥ ملايين جنيه بنسبة ٥٣٣ ٪ من الدخل ... يدل ذلك بوضوح على درجة زيادة عدالة التوزيع فى هذه الفترة .. وتجب الاشارة هنا الى أن التغير الذى حدث بنسبة ٤ ٪ من الدخل - زيادة لصالح الاجور فى الخطة عندنا - هى نسبة لا يتم الوصول اليها الا بعد سنوات وسنوات ، لكى يتحقق مثلها فى البلاد الرأسمالية التى تضطر الى اتخاذ بعض الاجراءات بدعوى تحسين حال العاملين (ب) اذا كانت للمعيار الاول اهميته العلمية فاننا يجب ألا تقنع به .. بل نستطيع ان نذهب الى ابعد منه فى قياس ما تحقق من تحسين فى عدالة التوزيع . ولتوضيح ذلك نحاول ان نبين جانبين هامين

الجانب الاول :

حدثت تغيرات هامة - بالزيادة - فى متوسط أجر العامل ، بكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى خلال سنوات الخطة

وهذه الزيادة فى متوسط أجر العامل معناها أن نصيب العامل من قيمة الدخل المتولد عن انتاج السلعة قد زاد ، وخاصة فى ظل اقتصادنا الذى تدخل ومنع لدرجة كبيرة ، حدوث زيادات مضاعفة فى اسعار السلع ... وتمسك بالمحافظة على اسعار السلع الضرورية والاساسية منها ..

وأمامنا مسألة حسابية ليست معقدة تتلخص فيما يلي : أن عدد المشتغلين قد زاد في نواحي الاقتصاد القومي كله خلال الخطة الخمسية الأولى ...

وبالتالى فإن حجم الاجور الكلية قد زاد بزيادة عدد المشتغلين ماذا يكون حجم الاجور الكلية في نهاية الخطة ، لو أن متوسط الاجور ظل على مستواه في سنة الاساس ١٩٦٠/٥٩ ؟

الزيادة المحققة في حجم الاجور الكلية ، على حجم الاجور لعدد المشتغلين - لو حسبنا متوسط الاجر كما كان في بداية الخطة - تؤكد دون شك وبحساب الارقام ، الارتفاع في متوسط الاجر لمصلحة العاملين تحقيقا وتأكيدا لعدالة التوزيع .

الجانب الثانى :

ان عدالة التوزيع معناها النهائى زيادة نصيب الفئات التى كان دخلها محدودا

ان زيادة نسبة نصيب الفئات المحدودة الدخل ، من السلع والخدمات الكلية التى ينتجها الاقتصاد القومى ، وكل ما من شأنه زيادة هذا النصيب ، يؤدى بالطبع لزيادة درجة عدالة التوزيع .. سواء تحقق هذا :

عن طريق زيادة الدخل النقدى لهذه الفئات ..
أم تحقق عن طريق تقديم الدولة للسلع والخدمات الجديدة التى تؤدى لهم بالمجان .

ونظرا لان فترة الخطة الخمسية الاولى قد شهدت التوسع في تقرير مجانية الخدمات التعليمية والصحية فاننا يجب أن نحسب أيضا تأثير هذا العامل لكى نصل لقياس تقريبي - ولكنه موضوعي - لدرجة عدالة التوزيع التى تحققت في مجتمعنا خلال الخطة الخمسية الاولى .

ارتفاع متوسط الاجور وأثره على عدالة التوزيع :

حدثت زيادة كبيرة في العمالة خلال الخطة الخمسية الاولى .

● ارتفعت العمالة من حوالى ٦ مليون مشغل الى حوالى ٧ر٣ مليون مشغل .

● وزادت الاجور فى الفترة نفسها من ٥٤٩ر٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٠/١٩٥٩ الى ٨٧٨ر٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤/١٩٦٥
اى ان الزيادة الكلية فى الاجور كانت ٣٢٩ر٤ مليون جنيه خلال سنوات الخطة .

ماذا تكون الزيادة الكلية فى الاجور لو ان عدد المشغلين قد وصل الى ما وصل اليه وبقي متوسط الاجور على ما كان عليه سنة ١٩٦٠/١٩٥٩ ؟

وما هى الزيادة فى الاجور الكلية التى تحققت نتيجة حصول هؤلاء المشغلين على متوسط اجر أعلى مما كانوا يحصلون عليه سنة ١٩٦٠/١٩٥٩ ؟

ندل الحسابات فى هذا الصدد انه لو كان متوسط الاجور قد بقى على ما كان عليه سنة ١٩٦٠/١٩٥٩ فان عدد المشغلين الذى بلغته الخطة (وهو حوالى ٧ر٣ ملايين مشغل) كان سيحصل فقط على اجور تبلغ قيمتها ٧٤٥ر٧ مليون جنيه اى ان الزيادة الكلية فى متوسط الاجور تبلغ ١٩٦ر٢ مليون جنيه عن اجور ٦٠/٥٩ وبناء عليه تصبح الزيادة الكلية فى الاجور نتيجة تحسن متوسط الاجور ١٣٣ر٢ مليون جنيه .

وهكذا نستطيع ان نقرر هذه الحقيقة فى الارقام التالية وفى الجدول اللاحق

● زيادة الاجور فى ١٩٦٥/٦٤ ٣٢٩ر٤ مليون جنيه

● منها بسبب زيادة المشغلين وبفرض بقاء متوسط الاجور على ما كان عليه فى ١٩٦٠/٥٩ ١٩٦ر٢ مليون جنيه

● ومنها بسبب ارتفاع متوسط الاجور عما كان عليه فى ١٩٦٠/٥٩ ١٣٣ر٢ مليون جنيه

تقدير الزيادة في الأجور

النتيجة عن إعادة توزيع الدخل خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى

البيانات	القيمة	الأجور مليون جنيه	عدد المشتغلين (ألف مشتغل)
المحقق في سنة ١٩٦٠ / ٥٩		٥٤٩,٥	٦٠٠٦,٠
المحقق في سنة ١٩٦٥ / ٦٤		٨٧٨,٩	٧٢٢٣,٤
الزيادة المحققة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى		٣٢٩,٤	١٣٢٣,٤
أجور المشتغلين في ١٩٦٥ / ٦٤ بافتراض ثبات متوسطات الأجور عند مستواها في سنة ١٩٦٠ / ٥٩		٧٤٥,٧	
الزيادة في أجور المشتغلين الجدد خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى بافتراض ثبات متوسطات الأجور		١٩٦,٢	
التحسن في أجور المشتغلين خلال سنوات الخطة نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور في الصناعة - نتيجة زيادة حصة أصحاب الأعمال في أقسام التأمين الإجتماعي نتيجة التحسن في متوسط الأجور	٨,٤ ٩,١ ١١٩,٣		١٣٣,٢

تقدير أجور المشتغلين في سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥
 بافتراض ثبات متوسطات الاجور السنوية عند مستواها
 في ١٩٦٠/٥٩

القطاعات	١٩٦٠ / ١٩٥٩			١٩٦٥ / ٦٤			مشتغلون في القطاع بمئة ألف جنيه	مشتغلون في القطاع بمئة ألف جنيه	مشتغلون في القطاع بمئة ألف جنيه
	مشتغلون بمئة ألف جنيه	مشتغلون بمئة ألف جنيه	مشتغلون بمئة ألف جنيه	مشتغلون بمئة ألف جنيه	مشتغلون بمئة ألف جنيه	مشتغلون بمئة ألف جنيه			
الزراعة الصناعة الكهرباء التشييد	٣٤٤,٥٠٠ ٦٠١,٨ ١١,٩ ١٨٥,٠	٩٨,٠ ٨٨,٨ ٤,٥ ٤٩,٩	٣,٠٤ ١٤٧,٦ ٤٠,٧ ١٦١,٦	٣٧٨,٠ ٨٤٥,٠ ١٨,٠ ٣٤٥,٢	١٦٧,٤ ١٤٩,٦ ٤,٧ ٥٣,٧	١١٦,٩ ١٤٢,٨ ٣,٦ ٥٥,٨	(مليون جنيه)	(مليون جنيه)	(مليون جنيه)
مجموع قطاعات الإنتاج المسمى	٤٠٤,٣٧	٢١٩,١	—	٤٩١,٨٢	٣٧٥,٤	٤٩٨,١	٧٩,٠	٧٧,٣	
خدمات النقل والمواصلات والبحر وقناة السويس خدمات الإسكان خدمات المرافق العامة خدمات التجارة والمال الخدمات التعليمية الخدمات الصحية الخدمات الاجتماعية والدينية خدمات الأمن والعدالة خدمات ثقافية وترويحية خدمات تنظيمية وإدارية خدمات شخصية	٢١٨,٦ ١٦,٠ ٥٢,٢ ٦٣٥,٧ ١٩١,٠ ٤٤,٠ ٢,٠ ١٧٣,٠ ١٦,٣ ٧١,٠ ٥٤٨,٥	٣٩,٣ ١,٠ ٥,٤ ٧٠,٢ ٥١,١ ١١,١ ٣,١ ٦٢,٢ ٥,٤ ٣٣,٦ ٤٨,٠	١٧٩,٨ ٦٢,٥ ٢١٤,٣ ١١٠,٤ ٢٦٨,١ ٢٥٢,٢ ١٣٤,٨ ٣٦,١ ٣٣,٣ ٤٧٣,٢ ٨٧,٥	٢٧٧,٧ ٢١,٠ ٣٠,٣ ٧٢٩,٧ ٢٥٦,٠ ٨٦,٠ ٣٣,١ ١٨٤,٢ ٢٦,٥ ١٨٠,٥ ٥٤٠,٢	٦٠,٧ ١,٨ ٧,٧ ١٠١,٧ ٨٥,١ ١٨,٠ ٥,٧ ١٨٨,٥ ١٠,٧ ٧٣,٢ ٥٠,٤	٤٩,٩ ١,٣ ٦,٥ ٨٠,٦ ٦٨,٦ ٢١,٧ ٤,٥ ٦٦,٣ ٨,٨ ٨٥,٤ ٥٤,٠			
مجموع قطاعات الخدمات	١٩٦,٣	٣٣,٤		٢٣٦,٢	٥٠,٣	٤٤٧,٦	١١٧,٢	٥٥,٩	
المجموع الكلي	٦٠٠,٦	٥٤٩,٥		٧٢٨,٠	٤٢٥,٧	٩٤٥,٧	١٩٦,٢	١٣٣,٢	

● وإذا حللنا هذه الزيادة الكلية في الأجور ، والمرتبطة بتحسين متوسطها فسنجد أنها :

٤٨ مليون جنيه نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور في الصناعة
٩١ مليون جنيه نتيجة زيادة حصة أصحاب الأعمال في أقساط التأمين الاجتماعي .

١١٩٣ مليون جنيه نتيجة التحسين في متوسط الأجر المباشر .

● وإذا حللنا هذه الأرقام وجدنا أن متوسط أجر المشتغل قد زاد بصفة كلية خلال سنوات الخطة على النحو المبين في الجدول التالي ، وهو يبين مدى تحسن دخل العاملين ويبين مدى الارتفاع في مستوى دخلهم النقدي عما كان عليه عام ١٩٦٠/٥٩ :

القطاعات	متوسط أجر المشتغل سنة ٦٠/٥٩	متوسط أجر المشتغل سنة ٦٥/٦٤	الزيادة في متوسط أجر المشتغل في نهاية الخطة	نسبة هذه الزيادة على الزيادة على ٦٠/٥٩ %
الزراعة	٣٠,٤	٤٤,٣	١٤,١	٤٦,٦
الصناعة	١٤٧,٦	١٨١,٣	٣٣,٧	٢٢,٨
الكهرباء	٢٠١,٧	٢٦١,١	٥٩,٤	٢٩,٤
النقل	١٧٩,٨	٢١٨,٦	٣٨,٨	٢١,٦
التجارة والمال	١١٠,٤	١٣٩,٤	٢٩,٠	٢٦,٣
الإسكان	٦٤,٥	٨٥,٧	٢١,٢	٣٢,١
المرافق العامة	٢١٤,٣	٢٥٤,١	٣٩,٨	١٨,٦
خدمات أخرى	١٦٧,١	٢١١,٤	٤٤,٣	٢٦,٥

الخدمات المجانية وأثرها على عدالة التوزيع

يتبين من الجدولين التاليين أن التحسين في دخول الأفراد ، نتيجة حصولهم على خدمات بالمجان في التعليم والصحة وحدهما قد بلغ ما يأتي :

١ - وفر في دخول الافراد نتيجة مجانية التعليم في كل مرحلة ٢٢٥ مليون جنيه .

٢ - وفر في دخول الافراد نتيجة التوسع في الخدمات الصحية المجانية ٧٨ مليون جنيه .

المجموع ٣٠٣ مليون جنيه

تقدير الزيادة في دخول الأفراد

نتيجة تقرير مجانية التعليم

تعداد الطلبة لعام ١٩٦٥/٦٤ في المدارس الرسمية والمعانة .

المرحلة	عدد التلاميذ والطلبة	الرسوم الدراسية في السنة بالجنيه	مجملة الرسوم في السنة بالجنيه	الحصيلة السنوية بالمليون جنيه
ابتدائي	٧٥٠,٤٣٩	١٠	٧,٥٠٤,٣٩٠	٧,٥
اعدادي وثانوي عام	٤٩٠,٦٩١	٢٠	٩,٨١٣,٨٢٠	٩,٨
كانت أصول بدوون رسوم وكانت الدولة تتحملها قبل الخطة كانت أصول بدوون رسوم وكانت الدولة تتحملها قبل الخطة				
المعاهد العالية	٢٩,٠٥٤		٩٦١,٠٠٠	١,٠
كليات جامعة نظريية	٥٨,٢٥٥	٢٥	١,٤٥٦,٣٧٥	١,٥
كليات جامعة عمليية	٦٠,٧٨٦	٤٥	٢,٧٣٥,٣٧٠	٢,٧
المجملة العامة	—	—	٢٢,٤٧٠,٩٥٥	٢٢,٥

تقدير زيادة دخول الأفراد

نتيجة التوسع في الخدمات الصحية

البيانات	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	الزيادة
إجمالي الإنفاق على الخدمات الصحية بالمليون جنيه	١٨٠٧	٢٨٠٥	٩٠٨
متوسط نصيب الفرد بالجنية	٠٧٠٤	٠٩٦٧	٢٦٣ ر
عدد السكان بالمليون	٢٥٧	٢٩٥	-
الزيادة في دخول الأفراد بالمليون جنيه	-	-	٧٠٨

فاذا جمعنا الآن التحسن الكلي في توزيع الدخل نتيجة عدالة توزيع الأجور ونتيجة الخدمات المجانية فان الرقم يصل الى $١٨٧٢ + ٥٤ = ١٩٢٦$ مليون جنيه .

وهنا يجب أن نقف لنتساءل :

لم كانت سندهب تلك الزيادة المترتبة على عدالة توزيع الأجور، لو لم يكن نظامنا اشتراكيا، ولو كانت التنمية التي حدثت - وان كان ذلك افتراضا نظريا بحثا - في ظل نظام رأسمالي ؟ كانت تلك الزيادة ستذهب بالطبع لكبار الاقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يعملون - بكل قواهم وبكل وسائل القهر أيام أن كانت السلطات السياسية في أيديهم - على استمرار اضعاف متوسط أجور العاملين .

نعود فنكرر أن فرض تحقيق التنمية في ظل الرأسمالية لم يكن ممكنا ، وانه كنتيجة لذلك لم يكن من الممكن أن تتحقق هذه الزيادة في الدخل .

ومعنى ما تقدم ان النظام الاشتراكي - الذي ارتكز عندنا على انتقال السلطة السياسية للطليعة المثلة

لقوى الشعب وبالقيادة السديدة ، المؤمنة بالشعب
والساهرة على مصلحته مهما كلفها ذلك - قد قطع
شوطا هاما في نقل السلطة الاقتصادية لقوى الشعب العاملة .
هذا الانتقال في السلطة الاقتصادية تتمثل آثاره في
تزايد النصيب الذى يحصل عليه أفراد قوى الشعب
العاملة من دخول الانتاج وهم اليوم يسيطرون على أدواته
ولنتساءل كذلك : من أين تمول الخدمات المجانية التى يحصل
عليها أصحاب الدخل المحدودة .

والجواب أنها تمول من حصيلة الضرائب التى تأتى نسبة
هامية منها من أصحاب الدخل المرتفعة نسبيا .

ومعنى ذلك أيضا أن هذا التمويل هو طريق آخر
لاحداث تأكيد لسيطرة الفئات المحدودة الدخل - والتى
يرتفع دخلها تدريجيا - على حساب سيطرة الفئات
ذات الدخل الأعلى نسبيا من بين قوى الشعب العاملة نفسها
وهنا تبدو نتيجة واضحة وهى أن ثورتنا كما بينت الأرقام
السابقة ومن تحليل هذه الأرقام قد أعطت قوى الشعب العاملة
حافزا ثوريا قويا للانتاج .

لقد أصبح النظام فعلا وواقعا في مصلحتها ، وظهر اثر ذلك في
عدالة التوزيع المتزايدة ، كما يظهر اثر عدالة التوزيع المتزايدة في
تزايد الاستهلاك الذى يترجم الارتفاع الحقيقى في مستوى المعيشة
ودخل الفرد .

الاستهلاك فى الخطة الخمسية الأولى

لا شك أن الاستهلاك خلال الخطة الخمسية الأولى ، قد زاد
على المعدلات التى كانت مقررة بشكل يلفت النظر ويستدعى أن
نبحثه بالتحليل من نواحيه المختلفة وأبعاده المتباينة ... لكن
قبل أن نقدم الاحصائيات والأرقام الخاصة بارتفاع نسبة
الاستهلاك عن المعدل يجدر بنا أن نعود لحظة الى الحافز الثورى
وضرورة العمل على رفع مستوى المعيشة لأبناء قوى الشعب
العاملة وانتشالهم من الهوة السحيقة والتخلف الذى فرض

عليهم زمنا بعد زمن ، حتى يتمكنوا من بذل طاقات العمل المضاعف واللازم لتحقيق البناء الاشتراكي .

واذا ترجمنا هذا الحافز الثوري الذي قرره الثورة بالروح الانسانية والسلوك العادل وجدنا حصيلته تركزت فى انجازات لرفع مستوى المعيشة للطبقات الشعبية العاملة .

ماذا تعنى هذه الاجراءات التى كان من شأنها أن غيرت النمط المعيشى للمواطن العادى من سواد الشعب وزاد دخله بطريق مباشر وبطرق كثيرة غير مباشرة وكان من قبل محروما لا يقوى ولا يقدر على الاستهلاك ؟

ماذا يعنى رفع الحد الأدنى للأجور - تحديد ساعات العمل - زيادة العمالة - مكافآت الانتاج - العلاوات الدورية - التأمين الصحى للعمال - التأمينات الاجتماعية ضد البطالة والشيخوخة - التسويق التعاونى ومنع استغلال الوسطاء فى مستلزمات الزراعة - التعليم المجانى - تخفيض ايجارات المساكن - تحديد العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر ... الى آخر هذه الاجراءات التورية التى اتخذت من أجل رفع مستوى المعيشة لقوى الشعب العاملة خلال الفترة الحرجة من بناء الاشتراكية كضرورة أساسية ولازمة ؟

لقد استطاع المواطن العادى أن يدخل أبواب الاستهلاك وأن يمارس لأول مرة أسلوب المعيشة الكريمة بعد أن كان الاستهلاك قبل ذلك وقفا على القادرين والذين يملكون السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية فى النظم المستغلة .

ولو كان الفرد العادى من أبناء القوى العاملة للشعب فى غير حاجة شديدة الى الفوائد الاقتصادية والمادية والمعنوية والصحية التى قدمها له المجتمع الاشتراكي عن رضى ، فى صورة حافز ثورى للانتاج ، لما أقدم على طرق أبواب الاستهلاك ، ولكان قد اتجه الى استثمار وادخار كل ما وصل الى يديه ... لكن الحاجة الملحة والرغبة فى الحياة الكريمة هى التى دفعت القوى المحرومة أن تدخل بالثورة والاشتراكية والعدل الاجتماعى أبواب الاستهلاك .

لقد كانت الزيادة في الاستهلاك مع زيادة الانتاج دلائل الصحة في المجتمع الذي أصبح يعوج بالأمل والعمل والطمأنينة .

ويمكن أن ترجع الزيادة في الاستهلاك الى عوامل كثيرة ، منها :
١ - تزايد الدخل في حد ذاته وما اقترن بذلك من تزايد في عدد العاملين الذين دخلوا لأول مرة ميدان الاستهلاك من أبواب لم تكن مفتوحة امامهم من قبل .

٢ - عدالة التوزيع التي تحققت بالقوانين الاشتراكية والقرارات الثورية والاجراءات التي اتخذت من أجل تقريب الفوارق بين فئات الشعب ... فمبلغ الـ ١٨٧ مليون جنيه الذي تولد عن عدالة التوزيع خلال سنوات الخطة لابد أن النسبة الكبرى منه ذهبت الى الاستهلاك .

٣ - تزايد السكان السنوي بمعدلات تعد من أعلى معدلات العالم ، وقد ضاعف من نسبة الزيادة هذه قلة عدد الوفيات ، نتيجة للرعاية الصحية التي وفرتها الدولة ، والضمانات ، وارتفاع مستوى معيشة العاملين وأسرهم ... وقد ارتفع عدد السكان من ٢٥ مليون و ٦١٥ ألف نسمة في سنة الأساس ، الى ٢٩ مليونا و ٤٥٦ ألف نسمة سنة ١٩٦٥/٦٤ ، أي بمتوسط سنوي قدره ٧٦٨ ألف نسمة ، يدخلون ميدان الاستهلاك كل سنة بالإضافة الى عدد السكان .

٤ - التوسع في الانفاق على الخدمات الحكومية بكافة أنواعها توسعا كبيرا ، تعويضا عن التخلف والاهمال الطويل الذي لقيه الشعب على أيدي النظم السابقة للثورة ، وقد زاد هذا الانفاق على الخدمات الحكومية من ٢٢٨١ مليون جنيه سنة ١٩٦٠/٥٩ الى ٤٣١٣ مليون من الجنيهات سنة ١٩٦٥/٦٤ بزيادة قدرها ٢٠٣٢٢ ملايين من الجنيهات ، وبنسبة في الزيادة قدرها ٨٩١٪ على سنة الأساس .
٥ - تزايد الأجور بمعدلات كبيرة خلال سنوات الخطة ...

فقد زادت الأجور من ٥٤٩٠٥ مليون من الجنيهات في سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ الى ٨٧٨٩ مليون من الجنيهات ... وإذا راجعنا جداول الاستهلاك وجدنا أن هذه الزيادة بلغت حدها الأقصى في المواد التموينية والاساسية اللازمة لمعيشة كل فرد في مجتمع ثوري اشتراكي عادل ، والتي تؤكد الارتفاع بمستوى هذه

المعيشة الى القدر العادل الكريم .
ولقد بلغ التطور في الاستهلاك النهائى كما يلى :

- الاستهلاك النهائى عام ٦٠/٥٩ بالاسعار الجارية وبسعر السوق ١١٩٩٧ مليون جنيه .
- الاستهلاك النهائى عام ٦٥/٦٤ بالاسعار الجارية وبسعر السوق ١٧٦٢٢ مليون جنيه
- الزيادة فى الاستهلاك بلغت ٥٦٢٥ مليوناً من الجنيهاً على سنة الأساس أى بنسبة فى الزيادة تبلغ ٤٦٩٪ على سنة الأساس .

واذن يمكن القول بأن الحافز الثورى كان يهدف الى الارتقاء بمستوى معيشة أبناء القوى العاملة للشعب ، للاندفاع فى البناء والانتاج بكل طاقاتهم وابداعهم ، بعد أن لمسوا بالواقع أن المجتمع الاشتراكى وحده هو الذى حقق هذه الطفرة لهم ، ورفعهم من حياة لا تليق بالانسان الحر فى وطن حر الى مستوى الحياة العزيزة .. وأن مستوى الحياة هذا يستمر فى الزيادة مع الاستمرار فى زيادة الانتاج ورفع المستوى الانتاجى كما وكيفا ، وذلك تدعمه الحقيقة بأن « العبيد يقدرّون على حمل الأحجار ولكن الأحرار وحدهم هم القادرون على الإبداع والخلق والارتفاع الى آفاق التطور والرقى الإنسانى فى كل مجالاته » .

ولقد أكد الاتجاه الإنسانى والواقعى ، الذى فرضته الثورة المصرية على نفسها ، ولاء منها لقوى الشعب العاملة ، وإيماننا بالقيم الأصيلة للمجتمع الذى نبعت منه ، وثقة بقدرة الشعب ووعيه فى بنائه للاشتراكية فوق أرضه بالحق والعدل والكفاية - أكد أن « الحافز الثورى » كان المنطلق السليم ، الذى يمكن معه أن نمر فوق جسر المرحلة الحرجة بقوة ، وأن نحقق بعد ذلك معدلات معتدلة فى تزايد الاستهلاك ومعدلات متزايدة فى الانتاج ، بحيث يبدأ اليوم التلاقى والتوافق بين القوانين الاقتصادية والاتجاهات الإنسانية فى ظل التزايد المستمر للانتاج ، والارتفاع بمستواه ، وبانتاجية العاملين ، الذين أخذوا حقهم العادل كاملاً .

الفصل الثاني

مشاكل

الخطبة الخمسية الأولى

.. وصعوباتها

لم يكن الهدف من التحليل الذى قدمته فى الفصل الأول ، وما
أوردت من بيانات وأرقام ، محاولة للوصول الى القول بأن الخطة
الخمسية الأولى ، كانت خطة متكاملة الجوانب لم يشبها أى
قصور - تخطيطا واعدادا وتنفيذا - أو انه لم يكن فى الامكان
أبداع مما تحقق خلالها ...

ذلك أمر ليس فى الحسبان ... ولن يكون ... والهدف
الحقيقى من الفصل الاول هو بيان وتحليل للتغيير الذى تم فى
صورة المجتمع خلال سنوات الخطة ... ولم يكن غير ذلك ...

وعلى العكس تماما فاننى اول من يقول ان الخطة الخمسية
الأولى صادفت المشاكل وواجهت الصعوبات الكثيرة .

وتقتضى الأمانة انلقى مزيدا من الضوء على الجوانب السلبية
فى الخطة الأولى - بغير مواربة وفى صراحة تامة - حتى نستبين
خطانا ونستزيد خبرة وتجربة ، ونحسن نمضى بعون من الله
وبفضل القيادة الرائدة ، وبقدرة هذا الشعب العظيم ، لتحقيق
المزيد من الانتصارات وتنفيذ مزيد من خطط التنمية الشاملة
الطموحة ، حتى تصل بنا الى آفاق الأمانى التى نتطلع اليها ...

ويمكن تحديد اهم النواحي السلبية فى الخطة الأولى ، فيما
يلى :

أولا : ضعف معدل النمو فى السنتين الاولى والثانية من الخطة .

ثانيا : التأخر فى تنفيذ بعض المشروعات الرئيسية فى بداية
الخطة .

ثالثا : عدم تحقيق التوازن الكامل والصدق بين مختلف القطاعات :

رابعا : عدم استكمال أجهزة القطاع العام ، لتحقيق الكفاية والقدرة المطلوبة منها .

خامسا : القواهر الاستغلالية للقطاع الخاص في عمليات التنمية
سادسا : العجز في ميزان المدفوعات

سابعاً : عدم الاستفادة بمزايا بعض السلع المصرية في التصدير عند وضع الخطة

ثامنا : المركزية الموروثة من النظام المتخلف المستغل ، والنقص في بعض نواحي التخصص الفنى والإدارى .

تاسعا : عدم التركيز على الكفاية الانتاجية ومنحها العناية اللازمة لرفع مستوى انتاجية الفرد .

أولا - ضعف معدل النمو في السنة الثانية للخطة

كان من أهم الصعوبات التى تركت آثارها على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، ضعف معدل النمو الذى حدث في السنة الثانية للخطة (٦٠/٦١) على ما يتضح من الجدول التالى :

السنة	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٤	٦٤/٦٥	٦٥/٦٦
الدخل	١٤٨٥,٢	١٣٦٣,٥	١٤١١,١	١٥٣٦,٧	١٦٦٩,٧	١٧٦٤,٤
معدل نمو الدخل بالنسبة للسنة السابقة	—	٦,١%	٣,٥%	٨,٩%	٨,٧%	٥,٥%

ويتضح من هذا الجدول ان السنة الثانية من الخطة (٦١/٦٢) حققت معدلا ضعيفا جدا من معدلات نمو الدخل . وبتحليل أسباب

هذا الضعف في معدل النمو في تلك السنة يتضح أنها نتيجة لما حدث من تدهور في الانتاج الزراعي خلالها ، بل أن الانتاج الزراعي في السنة الأولى من الخطة، كان قد انخفض بعض الشيء عنه في سنة ٦٠/٥٩ على ما يتضح مما يلي :

قيمة الانتاج الزراعي من ٦٠/٥٩ حتى ٦٤/٦٥

السنة	قيمة الانتاج الزراعي بالأسعار الثابتة وبالمليون جنيه	نسبة الزيادة عن العام السابق له
١٩٦٠/٥٩	٤٠٥	
١٩٦١/٦٠	٤٠٢,٧	- ٠,٦ %
١٩٦٢/٦١	٣٧٣	- ٧,٤ %
١٩٦٣/٦٢	٤٢٦,٤	١٤,٣ %
١٩٦٤/٦٣	٤٥٢,٩	٦,٢ %
١٩٦٥/٦٤	٤٧٧	٥,٣ %

كان من الطبيعي ان تأتي معدلات السنة الأولى من الخطة في التنمية ، أقل من المستوى المقدر لها ، فذلك نتيجة واجهتها كل الدول التي مارست أو تمارس التخطيط الشامل لأول مرة . لكن السنة الثانية في تطبيق الخطة جاءت ، وجاءت معها تحديات قاسية لإرادة التصميم .

ان انخفاض الانتاج الزراعي في السنة الثانية من الخطة ، قد ترتبت عليه آثار خطيرة ، انعكس بعضها على السنة الثانية نفسها ، وامتد بعضها حتى نهاية الخطة ...

ومما زاد في خطورة هذه الآثار أن الاقتصاد القومي حتى ذلك

الحين ، كان يعتمد اعتمادا أساسيا على الزراعة وبالذات على محصول القطن ، الذي أصيب عام ١٩٦١ بنقص بلغ ثلث قيمة المحصول .

وبالقياس الاقتصادي فإن القطن لا يمثل محصولا رئيسيا في القطاع الزراعي وحسب ، لكنه يمثل الى جانب ذلك ، عمادا أساسيا في الاقتصاد القومي . . . والعجز في محصوله بهذا القدر ، معناه كارثة تصيب الفلاح المنتج ، وتسبب نقصا في الانتاج الداخلي ، وكذلك في الدخل القومي . . ومعناه أيضا قصور في صادراتنا الى الخارج التي تمثل موردا رئيسيا للعمولات الأجنبية مما أدى الى عجز في المدفوعات .

هبطت صادرات القطن من ١٢١٨ مليون جنيه سنة ١٩٦١/٦٠ الى ٨٨٨ مليون جنيه في ٦٢/٦١ ، وترتب على ذلك هبوط قيمة صادراتنا من ١٨٩ جنيه الى ١٥١ مليون جنيه ، الامر الذي اوجد قفزة ضخمة في عجز الميزان التجاري في تلك السنة .

ومن ناحية أخرى صدرت القوانين الاشتراكية العظيمة في شهر يوليو من السنة نفسها مما أحدث أثرا كبيرا في زيادة الاستهلاك لدى الفئات المستفيدة من الشعب وترتب على ذلك هبوط في المدخرات المحلية في السنة الثانية من الخطة عن مستواها حتى في السنة الأولى ، بل عن مستواها في سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ .

كل هذا يحدث في نفس السنة التي واجهت نقص الانتاج وما ترتب عليه من ضعف في نمو الدخل .

وقياسا على القواعد الاقتصادية ، كان علينا في هذه السنة أن نخفض من خطة التنمية فورا ، ونقل من وارداتنا الى أن نستعيد التوازن في مدفوعاتنا وموقفنا الاقتصادي .

وبالقياس الاقتصادي أيضا فإن الانتاج الزراعي يعد قطاعا خاصا ، مهمة الدولة ازاءه ، أن ترعاه وتوفر له ما يحتاج اليه من مستلزمات، وقد فعلت الدولة ذلك . وحينما حلت كارثة القطن أمر الرئيس جمال عبد الناصر باستيراد المبيدات بالطائرات وأن تباع للفلاح بالسعر الرسمي دون أي زيادة .

وبرغم أن الدولة أدت دورها القومى والاجتماعى تجاه زراع القطن ، إلا أن ارادة العمل الانسانى ، النابعة من طبيعة هذا الشعب وقيادته ، حدت بالرئيس جمال عبد الناصر أن يصدر قرارا بتعويض الدولة للمواطنين من المنتجين للقطن الذين أصيب محصولهم ، يعطى لهم التعويض حقا وليس احسانا .

بذلك دفعت الدولة ضريبة مزدوجة واجبة الاداء ، ولا يقابلها عائد أو نمو فى الانتاج ، لكن مجتمعنا استلهم هذا الاتجاه من ايمانه بالقيم الروحية وبالمشاركة الاجتماعية الكريمة وبالعلاقات الانسانية التى تسود كل أبناء القوى العاملة للشعب . وهبوط المدخرات المحلية كان مرده للأسباب التى ذكرتها والتى تتضح فيما يلى :

المدخرات المحلية

٦٠/٥٩	١٧٥ر٩	مليون جنيه	٦٣/٦٢	١٩٥ر٦	مليون جنيه
٦١/٦٠	٢١٠ر١	مليون جنيه	٦٤/٦٣	٢٣٦ر٨	مليون جنيه
٦٢/٦١	١٦٤ر٧	مليون جنيه	٦٥/٦٤	٢٨٨ر٤	مليون جنيه

أما عن الآثار التى استمرت الى ما بعد السنة الثانية نفسها فتتلخص فى الآتى :

١ - أن هبوط محصول القطن دائما يمتد أثره فترة بعد السنة التى يحدث فيها ، ولقد ظل تأثير هذا الهبوط فى عام ٦٢/٦١ ، من عوامل ضعف الادخار الى حد ما خلال السنة الثالثة ، رغم أن الدخل فى هذه السنة الثالثة قد زاد بنسبة كبيرة ، إلا أن الادخار المحلى فى السنة الثالثة ظل أقل من ادخار السنة الأولى للخطة والذى بلغ حوالى ٢١٠ ملايين جنيه ، وإن كان الادخار فى السنة الثالثة قد زاد عنه فى السنة الثانية بحوالى ٣٠ مليون جنيه ، فإنه لم يكن موازيا للمعدل المقدر له .

٢ - لو أن السنة الثانية فى الخطة حققت نموا فى الدخل بنفس معدل السنة السابقة لها - ولا نقول أكثر منه كما هو مفروض - لترتب على ذلك ، مع مضاعفة هذا النمو فى السنوات التالية،

وصول الدخل في نهاية الخطة الى أعلى كثيرا من المستوى الذي حققه
٣ - وبافتراض ان النمو في الدخل قد وصل الى النسبة
المقدرة له من قبل أو بلغ ما حققته السنة السابقة له ، فان
النتيجة الحتمية والتلقائية أن تزداد المدخرات نفسها عما وصلت
اليه ... وكان الأثر الذي سيحدث بالطبع هو انخفاض اعتمادنا
على العالم الخارجى، وبالتالي انخفاض العجز مع العالم الخارجى
عما حدث بالفعل ..

ويكفى أن نشير هنا الى أنه لو كانت مدخرات السنتين الثانية
والثالثة قد بلغت مستوى السنة الأولى - والمفروض منطقيا أن
تتعداها كثيرا - لكانت المدخرات المحلية قد زادت - في هاتين
السنتين وحدهما - بحوالى ٦٠ مليون جنيه ولكن عجزنا في
المدفوعات مع العالم الخارجى خلال الخطة ينخفض بهذه القيمة .
٤ - ترتب على عجز صادراتنا في السنة الثانية ، نقص النقد
الأجنبى الذى عاد علينا ... وبالتالي نقص السيولة النقدية
الأجنبية لدى البنوك . عندما اضطرت البنوك لمواجهة تمويل
الاستيراد العادى من الخارج ، ولم تجد النقد الأجنبى الكافى
لديها ، فاضطرت الى التوسع فى استخدام قروض مصرفية
قصيرة الأجل من البنوك الأجنبية ... ومن المعروف أن هذه
القروض المصرفية القصيرة الأجل تخلق ضغطا قويا على حصيله
النقد الأجنبى ، اذ أن المطالبة بها وبأرباحها العالية ، تحل بعد
فترات قصيرة .

هذا كله ينبهنا الى أهمية الانتاج الزراعى فى تشكيل التطور،
ويعين كذلك أن أى جهد لمنع تدهور الانتاج الزراعى فى أى سنة
من السنين ، مهما كان الجهد كبيرا ، لا يقارن بالآثار الضارة
على التنمية بسبب تدهور الانتاج الزراعى ، مما قد يمتد الى
سنوات بعد السنة التى يقع فيها التدهور .

ثانيا - التأخر فى تنفيذ بعض المشروعات الرئيسية فى بداية الخطة

وتقصد هنا بعض المشروعات الرئيسية الضخمة التى تعتبر فى

نظر شعب الجمهورية العربية المتحدة ركائز قوية للاقتصاد والتطور والنمو ، وهى فى الوقت نفسه حصيلة المعارك السياسية والاجتماعية والقومية والعسكرية والنفسية لشعب مصر ، وقد تشابكت هذه المعارك معا وكأنها حلقات سلسلة متتابعة ومتراصة ، ولذلك كان لها أهمية بالغة فى حياة شعب مصر ..

وأهم هذه المشروعات التى هى أمل عزيز و ارادة حتمية بالنسبة لمجتمع الثورة ، لكنها كانت مع بداية الخطة متخلفة فى التنفيذ :

● كانت معدلات التنفيذ فى مشروع السد العالى متخلفة بما يعادل سنة كاملة حتى خريف سنة ١٩٦٢ .

● كذلك الحال بالنسبة لمشروع تهجير أهالى النوبة الى وادى كوم أمبو وانشاء ٣٣ قرية لتضم ١٧ ألف مسكن مع كل ما يلزمها من المرافق والخدمات واستصلاح الاراضى اللازمة للسكان الجدد .

● ولحق التأخير مشروعات الري الحوضى ، وتحويلها الى رى دائم الى جانب مشروعات استصلاح الاراضى .
ولا شك أن النتيجة الحتمية لاي تراخ أو تردد أزاء هذا التخلف ، سيتحول الى عجز وقصور فى امكانية شعب مصر انجاز المشروعات الكبرى ، وكانت آثاره ستعكس فى اتجاهات ثلاثة :

الاول : ان خطة التنمية الاولى لن تتحقق فى موعدها .. وبرغم أن هذه المشروعات الكبرى لن تؤثر ثمارها فى الخطة الخمسية الاولى ، التى تكفلت بأغلب تكاليفها ، الا أن استكمالها فى موعدها يعد تدفقا للخير من مصدر رئيسى جديد من مصادر الثروة القومية . وتأخير انجاز مثل هذه المشروعات الكبرى شهرا واحدا عن الموعد المحدد يعنى خسارة محسوبة تصيب الدخل القومى ، وتبلغ قيمتها ملايين الجنيهات .

الثانى : تعذر هذه المشروعات الكبرى مثل : السد العالى ، والتهجير ، ومشروعات الري ، ومشروعات الاستصلاح ب وحدات عضيل متكامل ... اذ لا يمكن التركيز على تعويض التخلف فى تنفيذ مشروع السد مثلا ، وإهمال العجز فى التهجير أو التأخير فى

استصلاح الاراضى أو مشروع التحويل ...

وهذه الاعمال الضخمة كانت تحتاج الى مضاعفة الأعباء ، ومضاعفة الأيدى العاملة ومضاعفة الأجور ومضاعفة فترات العمل حتى يمكن تعويض التخلف الذى كان موجودا ... وزيادة على ذلك يتم تحقيق الكفاية لنصيب كل سنة آتية من خطة العمل فى هذه المشروعات الضخمة الطويلة الأمد ، والتي لا تعطى عائدا فى سنوات التنفيذ ، وقد وقعت أغلبها فى الخطة الخمسية الأولى .

الثالث : ان الدول الاستعمارية التى حاولت بكل السبل أن تحول دون تنفيذ هذه المشروعات الكبرى ، كانت تشن حملات التشكيك فى قدرتنا ونجاحنا ... بل كانت تنفث سمومها ضد معنويات الشعب ، مدعية اخفاقنا فى اقامة هذه المشروعات ، حتى يفقد الشعب ثقته بنفسه وامكانياته ، وحتى يفقد العالم ثقته بقدرة شعبنا على ارتياد أصعب المجالات ... وكان لابد أن نحفظ للشعب ثقته بنفسه وبقدرته مهما كلفنا ذلك من الانفاق على مشروعات تعد فى ذاتها حجر الزاوية فى طريق التطور ومجالات الانطلاق الاقتصادى .

ان تحويل اراضى الحياض الى رى مستديم - على سبيل المثال - استلزم انشاء شبكة من الترع الرئيسية والفرعية تبلغ أطوالها ٢١ ألف كيلو متر ، الى جانب القناطر والكبارى والطمبات وغير ذلك ... وكان هذا يقتضى منا تشييد ٣٠٠ ألف عامل يوميا ، لكى يتم تعويض التخلف السابق ويتحقق المشروع فى مواعيده المقررة . كذلك فان الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع السد العالى فى موعدها ، بل قبل موعدها ، استدعى تركيز كل الجهود ، وتوجيه الأعداد الضخمة من العمال والفنيين نحو العمل فى السد . وواصل العاملون ليلاً بنهارهم حتى يستمر العمل فى المواقع العديدة بالسد ٢٤ ساعة كل يوم ، واستخدمت كميات هائلة من مواد البناء ، ووجهت كل امكانيات النقل اللازمة لذلك . وكان لابد من توفير المواد الغذائية الكافية للعاملين هناك ونقلها الى أسوان ... الى آخر مستلزمات العمل

الشجاع القادر ... حتى انتصرت ارادة العمل والحياة ... وقد استمر التركيز في هذه المشروعات الضخمة المتكاملة - والتي لا تعطى عائدا في الخطة الخمسية الاولى - مدة سنتين كاملتين . ومن ناحية أخرى كان هناك تأخير في السنتين الاولى والثانية من الخطة في استصلاح مساحات الأراضي المقررة ... فوجهت جهود أخرى للعمل والاستصلاح بكل ما أوتينا من قدرة على قهر الصعاب الى أن تحقق النجاح بعون من الله ... والجدول التالي يبين ما تم استصلاحه على مدار سنوات الخطة :

مساحات الأراضي المستصلحة

في سنوات الخطة الخمسية الأولى بالفدان

٢٨٢٧٣	١٩٦١/١٩٦٠
٨٩٣٣٠	١٩٦٢/١٩٦١
١٢٢٣١٣	١٩٦٣/١٩٦٢
١٥٩٤٣٥	١٩٦٤/١٩٦٣
١٣٧٠٠٠	١٩٦٥/١٩٦٤
<u>٥٣٦٣٥١</u>	المجموع

ويتبين من هذا الجدول أنه في السنة الاولى لم يستصلح الا حوالي ٢٨٣ ألف فدان وفي السنة الثانية حوالي ٨٩٤ ألف فدان ، بمتوسط سنوي حوالي ٥٩ ألف فدان .
 ● من الواضح أننا لو كنا سرنا بهذا المعدل في السنوات التالية، لما أمكن الاستفادة من مياه السد العالي بالصورة المرجوة .
 ● من هنا ركزت الجهود أيضا في السنتين الثالثة والرابعة من الخطة للارتفاع بهذا المعدل حتى استطعنا في الخطة الاولى استكمال استصلاح أكثر من ٥٣٦ ألف فدان وكان المقدّر أن نصل الى نصف مليون فدان فقط .

وهنا أيضا - بجانب أعمال السد ويجاتي أعمال التهجير وغيرها - وجهة نسبة كبيرة من قدرة جهاز التشييد والبناء نحسب الاراضى المقرر استصلاحها مع ما استتبع ذلك من استخدام مواد التشييد ، وطاقة النقل والايدي العاملة والاجهزة والآلات .. ودفعت اجور ونفقات لم يكن لها عائد في الخطة الخمسية الاولى .

نتائج التركيز لتعويض التأخير في تنفيذ المشروعات الكبرى

ترتب على هذا التركيز ما يأتى :

١ - ندرة مواد البناء والتشييد بالنسبة للقطاعات الأخرى وخاصة قطاع الاسكان ... ولم يكن مقبولا أن نترك استكمال بناء السد العالى والا نحققه في موعده بل في أقل من المدة المقررة له ... ولا كان مقبولا أن نغفل استصلاح الاراضى ، لنهتتم باقامة أعداد ضخمة من المساكن العادية . ولم يكن مستساغا من الناحية الانسانية والوطنية الا نقيم لأبناء النوبة قراهم ومسكناتهم ومستلزمات حياتهم الجديدة التى نقلتهم الخطة الاولى اليها في وادى كوم أمبو ... ومن هنا كان تأخير قطاع الاسكان في تنفيذ مشروعاته ، وخاصة في المساكن الحضرية .

٢ - ظهور بعض اختناقات في النقل والتشييد ، استغلها اصحاب القطاع الخاص الذين يملكون وسائل نقل ويقومون بأعمال البناء ، فرفعوا أسعاره ، مما ظل واضحا خلال السنوات التالية في الخطة .

٣ - كانت اجور العاملين - الذين عملوا في هذه المشروعات ، لانجازها ولتعويض التخلف والقصور السابق - تتفق في الاستهلاك بحالبا منها أوجد ضغطا استهلاكيا ، لم تكن تقابلة زيادة في انتاج السلع المادية ، لان السد العالى ، واستصلاح الاراضى ، ومشروعات التحويل من الرى الحوضى الى الرى المستديم لا تؤتى انتاجها الا بعد انجازها تماما ، والارض المستصلحة لا تؤتى ثمارها المرجوة الا بعد سنوات من الاستزراع ...

ومن المهم الاشارة هنا الى ثلاث حقائق ، لو أن معدل التنفيذ

في هذه المشروعات الكبرى كان يسير بالسرعة المطلوبة في السنتين الأولى والثانية :

١ - كان يترتب على ذلك توزيع ما استخدم من مواد ، وطاقة - نقل ، وما وزع من أجور في السنتين الثالثة والرابعة من الخطة بصورة أخف .

٢ - كنا نتلافى حدوث الآثار التي ذكرناها بالتفصيل وانعكست على السنوات الثلاث الأخيرة ، أو على الأقل كانت تقع بصورة طبيعية خلال هذه السنوات .

٣ - لو سارت الخطة في سنواتها الأولى بدون قصور في تنفيذ هذه المشروعات الكبرى لاستطاعت الخطة الأولى ولا شك أن تجنى من هذه المشروعات عائدا مجزيا بعض الشيء في السنوات الأخيرة منها ، يسد جزءا كبيرا من الثغرة التسعة بين نسبة الاستهلاك ونسبة الانتاج ... ولا يمكن تحقيق التحسن الواضح في ميزان المدفوعات .

هكذا تحملت الخطة الخمسية الأولى وسنواتها الثلاث الأخيرة على وجه خاص العبء الكبير في هذه المشروعات - اعدادا وتنفيذا - تمويللا وعملا ، تأهيلا وبناء ... وقد بلغت قيمة الاستثمارات في هذه المشروعات الكبرى وحدها خلال السنوات الأخيرة من الخطة ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه حتى نتمكن من دفع الخطى بسرعة مضاعفة لانجازها في مواعيدها المقررة معا .

ان الخطة الأولى وهي تضاعف الجهد ، وتحقيق هذه الاستثمارات الضخمة ، كانت على يقين ان انتاج هذه المشروعات الكبيرة سوف يبدأ فيضه وعائده في السنوات التالية للخطة باذن الله ، ولن يكون لها نصيب من عائد ما تحملت .. وكان المعادلة التي فرضتها العمل الوطني وفرضتها التنمية وتحقيق هذه المشروعات الكبرى في مواعيدها ... ان تتولى الخطة الأولى التمويل والتنفيذ والبناء بدون عائد وأن تبدأ الخطة الثانية من جنى العائد والطاقة والانتاج .

ثالثاً - عدم تحقيق التنسيق والتكامل بين القطاعات

(١) لقد ورث مجتمعنا من رواسب الماضي ظاهرة خطيرة ، هي انفصال كل جهاز من الاجهزة القائمة على تنفيذ المشروعات بعقلية القطاع الذى تتبعه ولمصلحته فقط ولو أدى ذلك الى الاضرار أو اللامبالاة بغيره من القطاعات ... وذلك ينتج عنه أن كل جهاز يهمل النظر بالقدر الكافى لما يرتبط بهذا القطاع من مشروعات أخرى وقطاعات غيره فى المجتمع ، وكلها تنتظم فى إطار حى واحد ومتكامل هو إطار الاقتصاد القومى .

ويجب الاعتراف بأننا لم ننجح بعد النجاح الكامل فى علاج هذه المشكلة المترسبة من النظام القديم البالى ... وإذا كانت قد بدلت فى هذا السبيل جهود لا بأس بها فمن الواجب أن نواصل بذل الجهد الكبير حتى تقضى على هذه الظاهرة قضاء جذرياً

وكان من آثار ذلك أن اندفع كل قطاع فى تنفيذ بعض مشروعاته دون أن يتم الربط والتنسيق الزمنى أو البشرى أو المادى بين ما ينفذه هو ، وبين ما يلزم تنفيذه من القطاعات الأخرى استكمالاً لهذا المشروع أو ذاك ...

وظهر ذلك بصورة مجسمة فى بعض مشروعات الإدارة المحلية ، التى كانت متعطشة لتنفيذ المشروعات السكّيرة والمختلفة ، فكان المستشفى يقام مثلاً ويتأخر وصول الاجهزة اللازمة ، أو لا يحصل على كل ما يلزمه من أخصائيين وأطباء فور الانتهاء من التشييد ..

كان المصنع يقام ويتم تركيب الاجهزة ، قبل توصيل القوى الكهربائية .. أو كانت آلات المصنع تصل قبل أن تستكمل مبانيه أو قبل أن ينتهى تمهيد الطرق الموصلة اليه ، أو كان المصنع يقام وتتم كل المنشآت اللازمة ويكون هناك قصور فى توفير المواد الخام اللازمة ونقلها اليه بالسرعة الكافية ...

وقد ظهر خلال المتابعة السنوية لتنفيذ الخطة وتقييم خطوات العمل الوطنى أن بعض المشروعات نفذت ، دون أن تتأكد الجهة المنفذة من سير التنفيذ بواسطة الجهات الأخرى المرتبطة بها أو

المعتمدة عليها والمشاركة معها في عمليات التنفيذ بنفس المعدلات. وعلى الفور تمت مواجهة هذا الموقف عن طريق تعديل أسلوب الميزانية السنوية في السنتين الأخيرتين من الخطة بما يحقق تكامل المشروعات وتناسقها ، مهما اختلفت قطاعات التنفيذ أو جهات الإعداد ..

(ب) أما الوجه الآخر من عدم تحقيق التنسيق والتكامل بين القطاعات ، فكان أيضا من ميراث المجتمع القديم ، حين كانت هناك أجهزة ومؤسسات متشابهة في الإنتاج ، لكن كلا منها كانت تعمل بطريقتها وأسلوبها وأهدافها الخاصة ...

ولقد ظلت الى فترة طويلة في الخطة الخمسية الاولى ، هذه الظاهرة برغم اختلاف مفهوم التطور الاقتصادي الشامل في المجتمع الاشتراكي عن سياسة التنافس غير المشروع والتصارع والانفصال الذي يوجد في أجهزة متشابهة في المجتمع الرأسمالي ...

ومن ناحية أخرى فان انتاج الوحدات الصغيرة سواء كانت شركات أم مؤسسات أم أجهزة ، يتحمل نفقات كثيرة ، تضعف ولا شك من القدرة الاقتصادية والانتاجية ومن الكفاية الفنية ..

وبدأ تجميع وحدات الانتاج الصغيرة ذات العمل المتشابه والانتاج الواحد في وحدة اقتصادية كبيرة ، أصبحت لها امكانيات فعالة وكفاية اقتصادية عالية الى جانب ما أمكن توفيره من النفقات الكثيرة التي تتحملها كل منها سواء في أجهزة الادارة والرقابة أم في ادارات الحسابات والمتابعة وغير ذلك . وفوق هذا فان تجميع هذه الوحدات الصغيرة ، ذات النوع الواحد ، يؤلف قاعدة اقتصادية وانتاجية كبيرة ، مما يؤدي الى سهولة الاشراف الاداري والفني ، والرقابة الحسابية لعمليات الانتاج .

رابعا - عدم استكمال أجهزة القطاع العام

وضعت الثورة المصرية منذ بدايتها النواة الاولى للقطاع العام في المجتمع الاشتراكي وهي تهدف من وراء ذلك الى ضمان حسن سير عملية الانتاج في طريقها المحدد من أجل الكفاية وفي سبيل

توفير العدل باعتبار أن هذا القطاع ملك للشعب بمجموعه . ولقد وضع النضال الوطنى لجماهير الشعب الأساس للقطاع العام حينما استرد المصالح الاحتكارية وأعادها الى الملكية العامة للشعب . واستمر تزايد القطاع العام تدريجيا من عام ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦١ الا أن قوانين يوليو ١٩٦١ وثورتها العميقة ، خطت خطوات كبرى فى هذا السبيل . ومكنت القطاع العام من موقعه الطليعى وأمكانياته ودوره بعد أن أضافت اليه المشروعات الكثيرة الهامة الى جانب ما أنشئ من مشروعات جديدة خلال سنوات الخطة . .

ولقد واجهت القطاع العام مشكلتان رئيسيتان حينما امتدت آفاقه الى أبعاد ما بعد قوانين ٦١ و ١٩٦٣ وهما :

أولا: عدم استكمال الأعداد اللازمة من الكفايات القادرة والقيادات والأجهزة الفنية الكافية التى يمكن أن تحمل مسئولية القطاع العام بعد أن أصبح مداه واسعا وأبعاده ضخمة ليؤدى دوره الطليعى فى خطة التنمية .

أن عدم كفاية الخبرات الفنية مشكلة تواجه كل الدول النامية وإن كنا أسعد حظا من غيرنا ، حيث قد بدأنا نحمل مسئولية القطاع العام بأعداد من الفنيين تفوق ما بدأت به دول كثيرة غيرنا . .

لكن المشكلة ظهرت بوضوح عندما أسند الى القطاع العام تنفيذ المشروعات الكبيرة التى استهدفتها خطة التنمية ، فى وقت لم يكن القطاع العام يملك أجهزته الفنية الكافية والقادرة بعد .

ولقد أثر هذا الوضع بالضرورة على كفاية التنفيذ فى بعض النواحي وخاصة فى بداية الخطة .

الا أنه مع مرور سنوات الخطة اكتسب القطاع العام خبرات جديدة ، لم يكن من المستطاع أن تتحقق بغير الممارسة العملية ، التى باشرها القطاع العام واقعا فى تنفيذ مشروعات الخطة ومواجهتها

ثانياً : كانت مشكلة ايجاد قيادات متخصصة وعلى درجة عالية من الكفاية والخبرة العلمية والفنية للقطاع العام ، من أصعب المشاكل التي واجهتنا كما واجهت غيرنا من البلاد التي تبدأ تجربة التنمية على نطاق واسع .

وكان أمامنا أحد أمرين :

١ - اما تأجيل قيام القطاع العام نفسه فترة من الزمن حتى نتمكن من اعداد وتوفير القيادات الفنية الكاملة اللازمة له . . وذلك امر خطير لا يمكن قبوله ، فمعناه أننا كنا نترك ثروة المجتمع ومشروعات التنمية وغيرها نهبا لاستغلال القطاع الخاص المستغل سنوات قد تطول ، وكان المجتمع وهو يبنى إنما يعطى الفرصة للاستغلال أن ينمو ويضاعف من حصيلة الاستغلال التي كان يتطلع اليها الطامعون والمتربصون من المستغلين .

هذا فضلا عن حاجة القطاع العام دائما الى سنوات من الممارسة والتجربة لا تقل عن السنوات التي كان قد قضاه في الخطة الخمسية الاولى وهو تحت سيطرة الشعب وملك له . . .

٢ - والحل الآخر هو خلق القطاع العام ، بالقيادات التي يمكن اختيارها في فترة البدء به ، والعمل باستمرار على تحسين هذه القيادات كفاية وعددا ، شيئا فشيئا . . . وهذا هو الحل الذي تم الاخذ به . . .

ولقد اختير الجزء الاكبر من هذه القيادات ، من بين الادارات الحكومية في كثير من الحالات . . وقد نقلت هذه القيادات - للأسف الشديد - روتين الادارة الحكومية والاسلوب البيروقراطي الى القطاع العام . وكان ذلك من عوامل ظهور التعقيدات المكتبية والروتينية التي أصابت بعض جهات القطاع العام وعانت منها ، مما أثر في كفاية وسرعة تنفيذ بعض مشروعات الخطة ، بل أثر في بعض الحالات على تكاليفها .

واذن فلا بد أن تبذل الجهود المستمرة خلال الخطط المقبلة ، لإزالة هذا الوضع والقضاء عليه . . .

وفي رأينا - ودون استباق للتحليل الوارد في الفصل الثالث - اننا لن نستطيع مواجهة هذه المشكلة ، الا عن طريق التكوين السياسى القوى لقيادات القطاع العام ، بحيث تكتسب هذه القيادات ثورية سياسية ، وتنظر الى الامور بالمفهوم والادراك السياسى ، وتحس بالمسئولية السياسية بالاضافة الى خبرتها الفنية والعلمية .. وذلك يجعلها تحطم قيود الروتين والتعقيدات المكتبية ، وتكون قوة انطلاق للقطاع العام دون شك ...

واذا كان عدم استكمال أجهزة القطاع العام قد اثر على الخطة في كفاية التنفيذ - وفي سرعة التنفيذ - وبالنسبة لبعض الحالات في تكاليف التنفيذ ، فانه بالاضافة الى هذا كله ، قد فتح الابواب امام القطاع الخاص ، واتاح الفرصة له لى يقوم بعمليات استغلال في بعض الميادين .

خامسا - الظواهر الاستغلالية للقطاع الخاص

١ - في كل عملية تنمية ، توجد بعض الاختناقات ، التي ترجع اسبابها الى عدم توافر سلعة معينة ، مع الطلب التلقائى عليها ، خاصة اذا كانت هذه السلعة متوقفة على عملية استيراد .. واما لعدم توفر السلعة في فترة زمنية معينة .

كما يساعد أيضا على هذه الاختناقات ما يقوم به المستهلكون انفسهم من عمليات تخزين السلع .

٢ - اذا لم يكن القطاع العام قد استكمل أجهزته بصورة فعالة ، فان هذا ، بطبيعة الامور ، يوقع القطاع العام في بعض صور القصور ، أو الأخطاء التي تحدث اختناقات هي الأخرى ، وبالتالي ترفع من التكاليف ...

وكلا هذين العاملين قد حدثت لهما أمثلة عديدة خلال الخطة الخمسية الأولى ، فاستغل القطاع الخاص هذه الأمثلة ، وانهز كل فرصة من هذه الفرص ليقوم بعمليات زادت من الاختناقات

ورفعت من أسعار السلع ومن تكاليف تنفيذ الخطة في بعض المشروعات .

ومن أهم الامثلة على ذلك مثالان :

(ا) التجارة :

كان التجار يختزنون بعض السلع ، ويخلقون حالة النقص فيها ، بحيث تبدو نادرة ... في صورة مصنعة تزيد بالطبع من حدة الاختناقات الموجودة والعادية ، ويستفيدون من ذلك برفع الاسعار ...

ونظرا لضيق دائرة القطاع العام نسبيا حتى الان في قطاع التجارة الداخلية ، فان القطاع العام لم يستطع ان يتخذ الاجراءات اللازمة لمواجهة هذه العمليات الاستغلالية في بعض السلع .

(ب) المقاولات :

لجأ جهاز القطاع العام في المقاولات - بسبب عدم استكمال اجهزته في البداية ، وبسبب السماح بوجود قطاع خاص للمقاولات الى جواره - الى الاستفادة من جهود القطاع الخاص ، باعطائه عمليات من الباطن ...

ونتيجة ذلك ظهور اثرين :

١ - استغلال القطاع الخاص لهذا الوضع ، فأخذ في رفع اسعار العمليات التي يعهد اليه بها ، حتى في ظل عمليات المناقصات ، اذ كان من السهل ان يتفق معا مقاولو القطاع الخاص فيما بينهم ، على حدود دنيا لا ينزلون عنها في اسعار مقاولاتهم - وقد زاد هذا الاسلوب الاستغلالي من ارباح القطاع الخاص في المقاولات بصورة استغلالية غير مقبولة .

٢ - زيادة تكاليف عمليات التشييد والبناء ، وهي التي تمثل ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من قيمة استثمارات الخطة الكلية .
وظهر ذلك بوضوح منذ السنة الثالثة للخطة. حيث تبين أنه تكاليف التشييد زادت بحوالى ٢٥٪ في تلك السنة عن سنة ٥٩/١٩٦٠ ، وأن النسبة الكبرى من هذه الزيادة تركزت في عوائد حقوق التملك ، أى في الارباح التي تعود على المقاولين .

وقد اتخذت الدولة عندئذ اجراءات لعلاج هذا الوضع ولتتبع هذا الاستغلال ...

ويمكن القول بأن هذه الاجراءات بعد احكام تنفيذها سوف تستبعد أثر هذا العامل .

ولكن يبقى استغلال القطاع الخاص في التجارة - هذا الوضع من شأنه لو استمر أن يؤدي الى ما يأتي :

١ - استمرار ظاهرة الندرة المصطنعة واختفاء كثير من السلع وتداولها في السوق السوداء .

٢ - وجود تيار مضاد لاعادة التوزيع مما يضعف أثر تحسين عدالة التوزيع الذي تستهدفه الدولة - اذ سيترتب على رفع الاسعار بواسطة التجار زيادة ارباحهم ، مما يقطع جزءا من دخل قوى الشعب العاملة لكي يذهب الى التجار دون مبرر اقتصادي - الامر الذي يترتب عليه حدوث تركيز في الدخل لمصلحة هؤلاء التجار - هذا الدخل الزائد :

(أ) اما أنه يوجه لصور من الاستثمار غير تلك التي تحددها الخطة ، وبذلك تنشأ اختلالات في التوازن لا يمكن التنبؤ بها ، ويفاجأ الاقتصاد القومي بآثارها بين الحين والحين .

(ب) واما يوجه لبعض صور الاستهلاك في الكماليات ، في الوقت الذي نقيده بالضرورة انتاج واستيراد هذه السلع الكمالية ، فترتفع - مع هذه الظاهرة - اسعارها بشدة ، وتخلق تيار ارتفاع في الاسعار ..

من هنا فان مواجهة مشكلة التجارة من أهم النواحي التي يجب أن نلتفت اليها في السنوات المقبلة وعلى ضوء توجيهات الرئيس جمال عبد الناصر الذي نبهنا اليها مرارا في مؤتمرات وطنية ومناسبات كثيرة في الفترة الاخيرة ...

سادسا - العجز في ميزان المدفوعات

من الظواهر التي صاحبت الخطة الخمسية الاولى العجز الذي حدث في ميزان المدفوعات والذي بلغ حوالي ٤١٧ مليون جنيه

فقد تقلنا استثمارات قيمتها ١٥١٣ مليون جنيه .
مولنا منها بالمدخرات المحلية ما قيمته ١.٩٦ مليون جنيه .
ومولنا منها بالاقتراض من العالم الخارجى ما قيمته ٤١٧ مليون
جنيه .

ولا شك أن هذا العجز يمثل عبئا على الاقتصاد القومى ،
ولكن السؤال الهام هنا هو الآتى :
هل كان يمكن حدوث التنمية الاقتصادية بالمعدل الذى حدث
بدون هذا العجز ؟

وهل يمثل هذا العجز خطورة على الاقتصاد القومى ؟
وللاجابة على هذين السؤالين يجب أن نشير الى ما يأتى :

١ - أنه باستثناء القليل من الدول التى ضغطت استهلاك
شعوبها ضغطا شديدا خلال عملية التنمية - وهو حل استبعدناه
لخلق الحافز الثورى للنتاج ، فإن جميع دول العالم التى قامت
بعمليات التنمية قد اعتمدت للدرجة ما على العجز الخارجى فى
تمويل جزء من استثمارات التنمية اللازمة لها .

حدث ذلك فى الدول التى قامت بعمليات نمو فى القرن التاسع
عشر والقرن العشرين - من أهم أمثلتها الولايات المتحدة الأمريكية
نفسها حيث استمر ميزان مدفوعاتها فى عجز حتى الحرب العالمية
الثانية ، بسبب عمليات التنمية التى حققها اقتصادها ، وبعد
الحرب العالمية الاولى .

وبعد أن نما الاقتصاد الأمريكى أخذ العجز يتحول الى فائض
استطاع أن يسدد الديون السابقة ، وزاد عليها .

وحدث ذلك أيضا فى الدول المتقدمة التى تحطمت اقتصادياتها
بسبب الحرب العالمية الثانية : فرنسا - انجلترا - ألمانيا - ودول
أوربية أخرى وهى الدول الأعضاء فى المنظمة الاقتصادية الأوروبية .
وعملية إعادة بناء هذه الاقتصاديات تسير فى الاتجاه نفسه مثل
عملية التنمية تماما . لذلك اعتمدت هذه الدول على العجز مع

العالم الخارجى - خصوصا مع الولايات المتحدة - حتى أعادت بناء اقتصادها ...

فليست الجمهورية العربية المتحدة اذن مثلا شواذا فى تاريخ التنمية وفى إعادة بناء اقتصادها ..

هكذا فان أى نظرة الى قضية العجز فى ميزان المدفوعات ، يجب الا تنصب على الخيار بين العجز أو عدم العجز ، إنما يجب أن تتركز فى الخيار بين تنمية الاقتصاد القومى لمصلحة الشعب العربى فى مصر أو عدم تنميته ...

٢ - اذا سمحنا بمبدأ إمكان حدوث عجز فى ميزان المدفوعات من أجل تحقيق التنمية ، فليس معنى ذلك أن يكون استخدامه بغير حدود وبدون تحفظات .. المهم والاساس فى هذه الحدود والتحفظات جميعا أن يكون استخدامه مقترنا بزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى حتى ينمو الانتاج .. ويتولد من هذا الانتاج النامى فى المستقبل فائض تصدير ، يسد العجز ..
فهل حدث هذا فعلا ؟ ..

الجواب بالقطع : ان الطاقة الانتاجية زادت بالقدر الذى يسمح فائضا بالتصدير الذى يسد العجز ..
فمع العجز الذى حدث تم ما يلى :

● زادت مساحة الارض المستصلحة فى الخطة الاولى بحوالى ٥٣٦ ألف فدان ، تمثل طاقة ستستخدم لزيادة الانتاج ، ولتحقيق زيادة الصادرات الزراعية جزئيا .

● زادت الطاقة الصناعية فى جميع القطاعات ، مما سيؤتى ثمراته التصديرية المتزايدة بالضرورة خلال سنوات ، ويكفى هنا ذكر البترول والسماد والاسمنت والمنسوجات والغزل .. الخ .
هذا فضلا عما توفره هذه الطاقة الصناعية من الاستهلاك المحلى الذى كان يستورد من الخارج ويخصص له جزء من حصيلة النقد الاجنبى ، وسوف تخصص بعدئذ لمواجهة سد العجز وزيادة التصدير ..

● زادت القدرات الفنية للشعب المصرى فى الوقت نفسه ؛ مما يتيح زيادة صادراته من المعلمين والاطباء والمهندسين وغيرهم من الفنيين الى الخارج ، وهو ما يدر دخلا بالنقد الاجنبى الى جانب الاستغناء عن خبرات اجنبية فى بعض النشواحي بعد استكمال هذه الخبرات الفنية ، مما يوفر عملات صعبة كانت تدفع لهذه الخبرات الاجنبية ..

● زادت كفاية قناة السويس وقدرتها على مرور السفن الضخمة بها ، مما يرفع العائد المتولد منها بالنقد الاجنبى ، ومما يسر استخدام هذا العائد فى سد العجز .

● زادت كفاية قطاع السياحة على اجتذاب واستيعاب اعداد ضخمة من السياح الاجانب والحصول منهم على النقد الاجنبى . هذه هى الاستخدامات التى ستسمح بمواجهة سد العجز . وتأتى بعدئذ المدة التى سننتهى خلالها كلية من سد هذا العجز . وهنا يجب ان نلاحظ ما يأتى :

١ - فى بعض الدول المتقدمة الكبيرة استمرت عملية العجز فى القرن التاسع عشر ما يزيد على ثلاثين سنة حتى أنقلب العجز الى فائض يسد الديون القديمة .

٢ - فى الدول الاقتصادية التى أعادت بناء اقتصادها استمر العجز فى بعضها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٦ ، واستمر فى بعضها الآخر حتى أوائل الستينات ، أى ما بين ١١ سنة و ١٥ سنة ، وإذا كان العجز فى هذه الدول قد استمر هذه الفترة ، وهى دول ذات موارد ضخمة وقدرات كبيرة ، فإننا نحاول ان نقضى على تولد العجز تماما خلال الخطوة الثانية ، بحيث تقوم الخطوة الثالثة والخطط التالية بالسداد من الفائض ، بسهولة ويسر ..

ومعنى ذلك أن فترة العجز عندنا سوف تستمر بالاضافة الى سنوات الخطوة الاولى ، سنوات الخطوة الثانية كذلك ، وهى فترة ضئيلة جدا بالقياس لما حدث فى الدول المتقدمة المشار اليها .

سابعاً - عدم الاستفادة بمزايا بعض السلع

المصرية في التصدير عند وضع الخطة

أن جزءاً كبيراً من القصور في التصدير خلال سنوات الخطة وعدم وصوله إلى الدرجة المرجوة ، يرجع إلى أننا عند وضع الخطة سنة ١٩٥٩ لم نخصص صناعات ونركز عليها في التصدير .. ولم نضع في الحسبان ضمن أعداد أطار الخطة امكانية الاستفادة الكاملة من مزاياها في انتاج بعض السلع التي يمكن أن نخصص مصانع كاملة فيها ، ليكون انتاجها مقصوراً على التصدير وغزو الاسواق الدولية وهو قادر على ذلك ولا شك ، اعتماداً على المزايا التي جعلناها في وضع أحسن من غيرنا بين الدول المنتجة لهذه السلع .

أن وضعنا التسببي من حيث عناصر الانتاج وتوافر الخبرة العالية يجعلنا أكثر امتيازاً على كثير من دول العالم في انتاج المنسوجات القطنية مثلاً ..

وأكثر الدول تقدماً في الصناعة مثلاً شعرت بهذا التفوق الذي نحققه عن جدارة في انتاج هذه المنسوجات .. وأصبحت هذه الدول لا تخشى منافستنا وحسب ، بل أنها اليوم أصبحت ضمن الدول الكثيرة المستوردة لمنسوجاتنا القطنية وللغزل المصري .

كذلك فإن السماد المصري من السلع الهامة التي يتزايد الطلب العالمي عليها سنة بعد أخرى ، ولا بد أن نضع في الحسبان إقامة المصانع التي تكفي الاحتياجات المحلية إلى جانب ضرورة تخصيص مصانع لانتاج السماد المصري للتصدير ..

ونفس القول ينطبق على صناعات كثيرة أخرى كالبتروكيمياويات والاسمنت والسكر والجلود والملابس الجاهزة .

وفي نطاق السلع الزراعية ، كان من الواجب أن نعمل على زيادة صادراتنا من أنواع إضافية للسلع الزراعية ، نصدرها جنباً إلى جنب مع صادراتنا التقليدية من القطن وغيره ، وإذا كانت الخطة الخمسية الأولى قد خطت في هذا المضمار خطوات طيبة ،

فنحن في حاجة الى خطوات اكبر .

أن إمكانيات كبيرة يمكن أن تفتح أمام صيادراتنا من الارز والخضروات والفاكهة والزهور والبصل والثوم . . . ولقد واجهت الخطة الخمسية الاولى قصورا في هذه الناحية بسبب عدم التنظيم الزراعي والصعوبات التي صادفت عمليات التصدير . .

أن مناخ بلادنا وموقعنا الجغرافي ، وفترة ظهور كثير من أنواع الخضر والفاكهة والزهور على مدار السنة ، يجعل لنا مميزات نسبية هائلة في التصدير

ثامنا - المركزية الموروثة من النظام المتخلف المستغل

والنقص في بعض نواحي التخصص الفني والاداري

ورثت الثورة من عهود الاستغلال صورة المركزية التي كانت تتفشى في الوزارات والمصالح . . وآمنت الثورة أن المركزية تتنافى مع روح المجتمع الاشتراكي ، وهو يقيم بناءه الاقتصادي والاجتماعي على أسس جديدة وثورية .

وبرغم أنه تم خلال الخطة الخمسية الاولى إصدار قانون الادارة المحلية ، وحقت أجهزتها نجاحا ملحوظا في تحقيق اللامركزية في كثير من النواحي ، وبرغم أن قوانين يوليو قد ضمنت التمثيل الديمقراطي لقوى الشعب العاملة في المجالس والهيئات والادارات ، إلا أن مزيدا من النجاح سوف يتحقق لمحو هذه السمة الموروثة من مجتمعات ما قبل الثورة ، وذلك حينما تستكمل التنظيمات الشعبية أجهزتها ، وهي التي تستطيع ان تلمس عن قرب مشكلات المجتمع في القرى والمدن ، وهي تعيش مع الجماهير هذه المشكلات . .

وقد استهدفت القوانين التي صدرت خلال الخطة الخمسية الاولى ، بشأن تنظيم الاجهزة الادارية في الحكومة ومؤسسات القطاع العام ، أن تؤدي هذه الاجهزة دورها الطبيعي في البناء الاشتراكي ، وأزالة صور المركزية الموروثة ومحو الامتيازات

الطبقية من أى نوع ، حتى تكفل التقدير والتقييم السليم مع الحركة السريعة فى كل عمل يودى فى المجتمع وللشعب ، سواء كان انتاجا أم خدمات أم ادارة .

وكان لزاما ان يتطور مفهوم الوظيفة العامة بحيث يتلاءم مع قيم المجتمع الاشتراكى وطبيعته واسلوبه ..

ولقد ضمنت القوانين التى صدرت فى القطاع العام أو للعاملين فى الدولة أن الوظيفة تقوم اليوم على أساس طبيعة العمل وما يتطلبه من مجهود وخبرة وعلم دون الاعتماد على المعيار الشكلى الذى كان مرتبطا بالمؤهل وحده ..

وذلك أفسح أمام المجيدين وذوى الكفايات الترقى الى درجات لم يكن فى مقدورهم أن يصلوا اليها فى الماضى ، كما قضى ذلك على ما كان يحدث عادة من بقاء العاملين فى درجات مجمدة مددا طويلة ..

وبذلك أعطت هذه القوانين العاملين مزيدا من المرونة والاستقرار ، يقضى على عوامل القلق والركود التى كانت تحد من ايجابيتهم وكفاياتهم ..

وحين بدأنا تنفيذ الخطة الخمسية الاولى - ضمنا لبلادنا ان نستفيد بكل ما لديها من امكانيات وموارد لتحقيق التنمية الشاملة - لم تكن نملك حينئذ الاجهزة الفنية ولا الخبرة العملية والادارية الكافية لتحقيق برامج التخطيط الشامل كفاية وخبرة ، ودراية عملية .. وكان علينا ان نختار أحد أمرين :

● أما ان ننتظر حتى نتمكن من أعداد وتدريب وتهيئة الاجهزة الفنية الواعية والمدربة على التخطيط الشامل

● وأما ان نبدأ بما لدينا من امكانيات وأجهزة فنية ، ليست على درجة عالية من الكفاءة والكفاية حتى لا نتوقف عن المضي فى التنمية الشاملة ، فاذا أخطأت أو حدث تقصير أصلحنا من أخطائنا مع التقييم المستمر لاعمالنا وخطائنا .

وكان واضحا أن ايجابية التقدم بالتخطيط العلمى الشامل ، برغم ما سيواجهنا من مشاكل وأخطاء ، وما قد يحدث من عثرات خلال تنفيذ الخطة ، هى أفضل من سلبية التوقف عند مستوى

التخلف أو الانتظار خوفا من الخطأ .
ان التقدم خلال الخطة الاولى دون تردد أو خوف والمضي
بالتجربة والخطأ وبالأعداد القليلة من الخبرات الفنية والإدارية -
هو الذى صنع لمجتمعنا اليوم ذخيرة عالية ومتجددة من الخبرة
العلمية والكفاية الفنية والأعداد الهائلة من ذوى الدراية فى
المجالات المختلفة .

بل أنهم اليوم ، وبعد سنوات الخطة الاولى ، يعتبرون بمثابة
ذخيرة متجددة وخلايا تتضاعف وتموج بالحياة والأمل ، وتستطيع
أن تمد الخطة الثانية وكل تجربة جديدة وخطة قادمة بجميع
احتياجاتها من الذخيرة والعلم والفن والدراية .

تاسعا - بعض نواحي الاسراف فى الانفاق وعمليات الانتاج

ليس من شك أن الاسراف ، فى أية صورة وبأى قدر ، يعتبر
علة اذا أصابت المجتمع المتطور النامى فإن خطورتها تمتد ولاشك
الى طاقاته وإنتاجه ومدى قدرته على التقدم .

ان العمل الوطنى يحتاج الى مراجعة أوجه الانفاق وعاداتنا
الاستهلاكية ضمانا لمنع الاسراف الذى لا مبرر له ، سواء حدث
هذا الاسراف على المستوى الحكومى أم فى القطاع العام أم
على المستوى الفردى الخاص .. ولقد نبهنا الميثاق الى هذه
الآفة فقال : « ان الاسراف ، حتى وإن لم تتبعه استفادة
شخصية هو نوع من الانحراف ، لانه اهدار لثروة الشعب » التى
هى طاقة معركة التطوير . وعند متابعة وتقييم الخطة كل سنة تبين
لنا أن الاسراف له وجهان :

الوجه الاول :

يتميز بالطابع المظهرى واصحابه يهتمون بالشكل الخارجى اكثر
من اهتمامهم بكفائتهم فى الانتاج .
وبدا ذلك على سبيل المثال فى تكاليف الابنية والمنشآت وطابع
الاسراف الواضح فيها .
وهناك طابع آخر يتمثل فى الحرص من البعض على الحصول

على امتيازات عينية يختص بها كبار الاشخاص في الشركات والمؤسسات والجهزة الحكومية . واذا كانت مقاومة هذا النوع من الاسراف قد بدأت بالفعل الا انها لم تؤد الى زيادة ملموسة في الميزانية لكن النظرة اليها يجب ان تتركز من جانب خطورتها الاجتماعية ، لانها تشكل نوعا من الانحراف والروح المظهرية غير المقبولة التي هي عدوة السلوك الاشتراكي

الوجه الثاني :

ويبدو في عدم رفع الكفاية الانتاجية بالقدر المطلوب ، وعدم الاستفادة بالبحث العلمي ، مما يسبب هبوطا في نوعية الانتاج في بعض الاحيان أو ارتفاع تكاليفه في احيان اخرى ان الارتفاع بالكفاية الانتاجية في ظل الاشتراكية اكثر سهولة منه في ظل النظام الرأسمالي ، اذا ما أحسننا الاستفادة من التطور العلمي الحديث ومن الاجهزة العلمية المتخصصة لاستخدام الفن الانتاجي المتقدم وتوعية العاملين وتدريبهم كما ان الكفاية الانتاجية تتوقف - الى درجة كبيرة - على اتقان العامل لعمله والحرص على وسائل الانتاج حتى تزداد هذه الكفاية ويزداد بالتالي اجر العاملين دون ارتفاع في تكاليفه ، والعكس في ذلك ينتج عنه اسراف خطر في اجهزة الانتاج وقيمتها .. ولقد كانت الجوانب العديدة من الحافز الثوري الذي حققته الخطة الاولى للارتفاع بمستوى معيشة العاملين ماديا وثقافيا ومعنويا وصحيا ، عوامل اساسية من بين نتائجها دون شك الارتفاع بالكفاية الانتاجية الى المستوى الذي تمنناه . واذا كانت ثورتنا الاشتراكية قد ردت الى العاملين حقهم في الاجر العادل وفي التأمينات والحقوق الاساسية التي نص عليها الميثاق فان مسئولية العاملين في السنوات القادمة هي العمل على تقليل تكلفة الانتاج مع الارتفاع بمستواه حتى يمكن ان يستمر التحسن في أجورهم ومكافآتهم ويرتفع البناء الاشتراكي شامخا هذا الى جانب ان الآفاق التي يمكن ان يفتحها التقدم الحديث - بالاسلوب العلمي الصحيح لزيادة الكفاية الانتاجية - إنما هي آفاق واسعة اوسع من ان يصل الى مداها التعبير .

الفصل الثالث

الاتحاد الاشتراكي

ودوره في تحقيق خطط

.. التنموية

قبل أن أتناول دور الاتحاد الاشتراكي العربي ، خلال المرحلة القادمة ، في دفع خطط التنمية وبلوغ أهدافها ، أرى من الأهمية بمكان أن أعرض عرضا سريعا لأهمية العمل السياسي لتحقيق التنمية في أي مجتمع من المجتمعات ، مهما كان مذهبه الاجتماعي ، وأيا كان النظام الاقتصادي الذي يلتزم به ..

وليس جديدا أن يكون التنظيم الشعبي عندنا - وهو الإطار الشامل لتحالف قوى الشعب العاملة وحركتها - قائدا ومحركا للحياة اليومية للجماهير من أجل تحقيق غاياتها في التنمية ..

وقد يبدو من النظرة السطحية أن الحديث عن التنمية تقتصر جوانبه على النواحي الاقتصادية والشئون الاجتماعية وحسب ، وأن قضية التنمية هي مهمة العاملين في المجالات الاقتصادية فقط .. لكن الحقيقة أن العمل السياسي كان وما يزال هو القوة الفعالة والمحركة لاندفاع المجتمعات في طريق التنمية ، والعمل السياسي المنظم هو القادر على تحريك الجماهير وتحديد الطريق لها وتجسيد الهدف أمامها ..

أن التنظيمات السياسية بأشكالها الكثيرة ، وظواهرها المتباينة ، عبر التاريخ ، كانت وما تزال هي التي تجمع حركة الشعوب دائما نحو هدف سياسي معين ، وتدافع عن الطريق الذي ترسمه نحوه ، وتحميه من الضعف أو التداعى إلى مسالك أخرى .. لأن الهدف الذي تضعه التنظيمات السياسية مرتبط بها مصيريا ومصلحيا ..

التنمية ودور التنظيمات السياسية في التاريخ

يؤكد الواقع التاريخي في وضوح لا يقبل الجدل أن الدول

الاستعمارية ما استطاعت أن تحقق التنمية على أرضها إلا عن طريق نزح ثروات الشعوب ، واستنزاف جهد أبنائها، واستغلال كل خير تمنحه هذه الأرض ، لمصلحة القوى الرأسمالية وراثتها..

لكن .. هل كانت القوى الاستغلالية والرأسمالية بأفرادها ، قادرة أن تغزو دولا وقارات بمفردها ؟.. وهل كانت تستطيع البقاء عصورا متتالية ، تنسرح ثروات الشعب ، دون أن تكون هناك جيوش معبأة ، وقوية ، قادرة على حمايتها وهي تنهب وتعتصر في مقدرات الامم ؟

كأفراد وجماعات لم يكن في قدرة القوى الاستغلالية أن تمارس هذا الذي فعلته في دول العالم وشعوبها ، بغير الجيوش والاساطيل والسلاح والقوة الفاصبة ..

ومرة أخرى يؤكد الواقع التاريخي ان الشعارات والنعرات السياسية ، اصطنعتها قوى السيطرة هدفا أمام شعوبها في القرون الوسطى ، تتفنى بمجد الامبراطوريات التي لا تغيب عنها الشمس ، وسلطان التيجان وسيادتها على أرجاء الأرض ..

كانت هذه الاهداف السياسية والدعوة اليها ، بمثابة طاقة الاندفاع للشعوب في ذلك العصر .. تعبى المشاعر والحماس في الجيوش الاوربية ، لتحارب وتحمل الحياة والمشقة في الادغال والاحراش وفوق رمال الصحراء ، بل أن تشعر بالفخار والاعتزاز وهي تحس أنها تساهم في تحقيق هذا الامل السياسى .

والدول التي كانت تمارس مغامراتها في الاستعمار والسيطرة ، وضعت الامل أمام جيوشها وشعوبها في ازدهار الامبراطوريات واتساع أركانها والابقاء على أعلامها مرفوعة تسود البحار وتعلو قمم الجبال وتصل الى خط الاستواء وتمتد حتى القطبين في الشمال والجنوب .

وكانت الرأسمالية وهي المسيطرة على كل الثروة وكل المقادير ، تغذى وتنمى هذه المشاعر ، وتجدد الحوافز وتثير النعرات الطنانة ، وتقود هذا الاندفاع حتى لا تتوقف الجماهير ولا تضعف قوة اندفاعها ..

وعلى أكتاف الجيوش ائغالبية الفازية ، المدفوعة سياسيا
بأناشيد الامبراطوريات وتحت اعلامها .. ومن ثروات الشعوب
المفلوبة والمستضعفة ، تمت التنمية فى قلاع الاسستعمار
وقواعده ..

وحين كانت قوى السيطرة والاستغلال ، تحس وهنا أو ضعفا
فى الاندفاع أو ترددا وتساؤلا من قوات الاحتلال ، كانت تصطنع
الدوافع وتصور هدفا سياسيا قائما ، حين تعلن ان شعب الدولة
صاحبة الامبراطوريات ، لا يستطيع ان يعيش بمستواه الذى يحياه
اكثر من أيام اذا تخلص من حدود امبراطوريته وانحسرت آفاقها
الترامية ...

وبرغم ظهور الاحزاب الكثيرة فى الدول الاستعمارية مع القرن
التاسع عشر ، وبرغم اختلاف السياسة الداخلية لكل حزب ،
بسبب التصارع على المصالح الطبقية لكل منها فى المجتمعات
الرأسمالية ، فانها جميعا كانت تلتقى وتتفق معا على هدف واحد
تحرك الجماهير وتدفعها اليه وهى تجسد مجسد الامبراطوريات
ومصريها ومكانتها ، وموقع اعلامها تحت الشمس ...

ومن ناحية اخرى فلن الثورات الشيوعية ، التى حققت التنمية
فى بلادها ، تحركت جماهيريا نحو امل سياسى وهدف بلورته ونادت
به الاحزاب الشيوعية ورسمت الطريق الموصل اليه ، حتى تتمكن
من اللحاق بالعالم الآخر فى تطوره وتقدمه وحتى تستطيع ان تحمى
مجتمعها من عداوة القوى الاخرى المواجهة على الطرف الآخر من
العالم ... ثم تريد بعد ذلك تحقيق السبق عليها ...

كانت حركة الجماهير وحماسها وآمالها عملا سياسيا اولا
واخيرا ، امامه ومن خلفه تنظيمات الاحزاب الشيوعية تقود العمل
السياسى وتجدد من طاقات الشعوب وتحمى خطاها ...

حتى فى المجتمعات الفاشية التى اقامت التنمية على ارضها ،
كانت التنظيمات السياسية هى التى تقود ، وهى التى تغذى حركة
الجماهير اليومية فى الطريق الذى يوصلها الى املها السياسى فى

« المانيا الكبرى والمانيا فوق الجميع » وغير ذلك مما لانزال نذكره عن الاهداف السياسية التي رسمتها التنظيمات السياسية الفاشية امام الجماهير وجذبت حركتها اليها وقادتها الى الحرب العالمية الثانية ...

ونصل الى ثورات الدول النامية .. البلاد التي عانت من الاستعمار والاحتلال ... ولم تتركها قوى السيطرة الا وهي مشخنة بالجراح ، واهنة القوى قاصرة عن اشباع جماهير شعبها ، لاعتمادها كليه على دول الاستعمار وقوى السيطرة ...

كانت خلال عصور الاحتلال تحاول ان تغضب أو تثور مطالبة بحقوقها الشرعية في الاستقلال واستثمار ثرواتها وجهد أبنائها ، لكنها كانت تواجه القهر العسكري والخنق الاقتصادي القاتل .. فتستكين وتستسلم الى حين ..

ومنذ بدأت الاعلام الوطنية ترتفع في عهد الاستقلال السياسي للشعوب التي ظلت تحت نير الاحتلال قرونا طويلة ، أخذت الثورات الواعية فيها من تجارب الماضي ومن عذابه دروسا لحاضرها ومستقبلها .. وحددت هذه الثورات أملها السياسي في تدعيم الاستقلال السياسي والحياة الفضلى واقامة القاعدة الاقتصادية وكلها تتركز في هدف سياسي عظيم هو التنمية ...

وعن طريق التنظيمات الشعبية والسياسية ، أخذت هذه الثورات الواعية ترسم الطريق الى تحقيق التنمية ، فتتظم حركة الجماهير في طريقها ، وتقود اندفاعها اليها ، مرددة دعاء الحرية الكاملة والخلاص من الاستعمار القديم والحديث ، والسيطرة الاجنبية ، مذكرة شعوبها بمحن الماضي وعذابه ، مصورة الغد المشرق بالامل والحياة الفضلى ، مؤكدة أنه ما من قوة تحمي الطريق الى هذه الحياة المرتقبة وتوصل الجماهير اليها ، سوى التنمية التي هي ضرورة حتمية ولازمة للتقدم والتطور ...

ان التنظيمات السياسية الواعية والقادرة في الدول النامية ، تستحث حركة الجماهير المنتظمة ، حتى تسابق الزمن وتقطع

المسافات الشاسعة بين التخلف والتقدم ، لتصل بالتنمية الى ما وصلت اليه شعوب أخرى غيرها ، ويتحقق النجياح لهذه التنظيمات السياسية والشعبية اذا أحسنت قيادة الجماهير المتعطشة الى الحرية والتقدم والعدل الاجتماعى والحياة الفضلى ، واذا رسمت لها الطريق واضحا ، وتصدت لكل خروج عنه أو تهديد لمسيرة شعوبها نحو أملها السياسى الواضح ..

تلك اذن ظاهرة من ظواهر التاريخ عامة . . . التنمية كانت دائما هدفا وأملا سياسيا ، قبل أن تكون اجراءات اقتصادية .

والتفسير البسيط لهذه الظاهرة هو ان حركة الانسان لا تقدر على البناء والتنمية تلقائيا ، دون أن تكون عملا منظما نحو هدف معلوم تسعى اليه بالامل المتجدد ، وترى فيه مصلحتها ومصيرها ، فتندفع لتشارك فى العمل التاريخى الكبير . . .

وراء مثل هذه المسيرة المنظمة الواعية وأمامها ، يقف التنظيم السياسى الذى يستطيع أن يعبر عن أمل الجماهير ويكشف لها الرؤية ، ويفذى خطى حياتها بقوة الدفع حتى لا تضعف أو تهن أو تتوقف ..

ان حركة الانسان اذا أخذت الصورة الرتيبة ، وليس لها من هدف الا أن يأخذ الانسان من الحياة ما تجود به عليه ، سرعان ما يصيبها الضعف والملل . . . ويتسرب الى نفس الانسان شعور الجمود واللامبالاة والسلبية .. حينئذ لا يعرف الانسان قيمة العمل الذى يؤديه وأثره فى المجتمع ، بل يصل به الأمر فى جموده هذا ، أن لا يدرك قيمة نفسه ..

اما اذا ما أحس الانسان فى حركته اليومية بهدف سياسى ، يسمو على رتبة الحياة اليومية المملة ، ويفتح أمامه الأمل فى مستقبل أفضل ، وقيمة انسانية أعلى ، بحيث يرتبط حاضره بهذا المستقبل المشرق ، فان هذا الأمل يعطى قوة متجددة ، تتغلب على الملل والسلبية ، وتجعل لكل حركة أهميتها وقيمتها ، ولكل مجهود مهما كان وزنه وفى أى موقع تحقق ، أثره ووزنه . . . أى أن الهدف

السياسي يعطى الحياة الانسانية والعمل الوطني ثورية ، والعمل السياسي يتابع خطاه ويتلمس مشاكله ، ويجعل كل فرد في المجتمع يشعر بمسئوليته التاريخية في حركة التغيير الكبرى ...

وتحضرني هنا عبارة للرئيس جمال عبد الناصر في اجتماعه بضباط وجنود المنطقة الشرقية بنادى القوات المسلحة بالاسماعيلية عام ١٩٦٤ ، قال فيها : « ان أى انسان مهما كان عمله يستطيع أن يؤثر وأن يغير في المجتمع سلبا أو ايجابا ، ولا يقل تأثير عامل النظافة في حى من الاحياء عن أحد رؤساء الادارات ... ولا يقل تأثير كاتب بسيط أو غفير يحرس منشأة عن رجل له رتبة رسمية اعلى ... وكلما كان للانسان هدف لخدمة المجتمع عن طريق عمله واخلاصه وثوريته وسلوكه ، فان تأثيره يكون أهم وأكثر ايجابية »

ان وضوح الهدف امام جماهير الشعب امر لازم ، لكنه لا يكفي وحده لتحقيق امل المجتمع ... فان عمل الجماهير يحتاج الى التنظيم السياسي الذى يحرك مسيرة الجماهير ويوضح الرؤية امامها ... يحتاج الى الرعاية والتوعية وتجسيد الهدف ، يحتاج الى القيادة القادرة المخلصة والمؤمنة بالجماهير واملها ... وذلك هو الضمان الذى يجعل من حركة الجماهير وحياتها واندفاعها بهذا الامل ونحوه حركة منتجة واعية منتظمة وليست عشوائية ، تتجنب الدروب والمسالك الفرعية التى لا تصل بها الا الى مآهات الفراغ والضياع ...

ان التنظيم السياسي يحدد للجماهير اقصر السبل لتحقيق الهدف ويقودها اليه ...

ان التنظيم السياسي القادر يستطيع ان يخلق من العمل اليومي للجماهير فاعلية أكثر انتاجا وقيمة يحافظ معها على مواصلة الدفع الثورى ...

ان التنظيم السياسي القادر الواعى هو الذى يحصن حركة الجماهير من اساليب الخداع بالباطل ، ويتصدى بالحق لما يروجه ويخلقه اعداء الامل وخصومه .

وكذلك فان التنظيم السياسى القادر الواعى هو الاطار الذى يكتل
القوى الجماهيرية لمجابهة ما يبدو من مخاطر او يظهر من
عراقيل ، او يطرأ من انحرافات ، تؤدى الى عرقلة خطى الحركة
المنتظمة والقوية الساعية الى هذا الامل او تشتتها ...
وفوق ذلك فلن التنظيم الشعبى الذى يستطيع دفع امكانيات
التقدم ثوريا لمصلحة الجماهير وحماية المبادئ التى أرسستها
القوى العاملة للشعب بعد كفاح طويل .

دور التنظيمات السياسية فى مراحل التطور

مرت التنظيمات السياسية بعد الثورة بمرحلتين رئيسيتين :

الاولى :

مرحلة مواجهة الاستعمار ، وتمتد عبر سنوات معركة التحرير
ضد الاحتلال البريطانى .
وفى هذه المرحلة تجمعت كل القوى الوطنية من أجل هذا
الهدف السياسى المشترك ، برغم تناقض مصالحها الاقتصادية
والاجتماعية بصورة عنيفة ... وضم هذا التنظيم كل المواطنين ،
فجمع فى اطاره الرأسمالية الكبيرة والمستغلة الى جانب الحرفيين
والرأسمالية الوطنية ... جمع بقايا الاقطاع ممن ظلوا ملاكا
للاراضى الواسعة بعد قانون اصلاح الزراعى الاول الى جانب
الاجراء وصغار الزراع ... جمع المثقفين والعمال والجنود فى
حشد لمواجهة الاحتلال البريطانى ...

كان الهدف هو تحرير مصر من احتلال دام خمسا وسبعين سنة
.. وكان كل من هؤلاء ينظر الى هذا الهدف من زاويته الخاصة
.. العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والحرفيون والرأسمالية
الوطنية المنتجة ، تنظر الى هذا الهدف انه تحرير طريق الثورة
الكبرى من عقبة الاستعمار ، ثم الاستمرار فى الكفاح والثورة
لتحقيق مبدأ جديد آخر من المبادئ الستة التى اعلنتها الثورة ،
يليهما مزيد من الانتصارات حتى تستكمل الثورة اهدافها وتنطلق
الى الآفاق الارحب ...

وأما بقايا الاقطاع والسيطرة والرأسمالية الكبرى المستغلة والرجعية فكانت تنظر الى الثورة انها ستتقف عند حد طرد الانجليز بعد أن طردت الملك وحددت الملكية الزراعية بمائتى فدان للفرد ... وكانت تعتقد ان ذلك قصارى ما تستطيع اى ثورة أن تحققه ... وظنت أنه لو أقدمت الثورة على التنمية والتطور فان امكانيات التطور الاقتصادى فى ايديها وملكية الاجهزة الاقتصادية تحت سيطرتها وسوف تكون هى المستفيدة من ذلك بعد طرد أدوات الاستعمار الاجنبى ..

استمرت هذه المرحلة حتى خرج الانجليز أول مرة ، وبقيت مستمرة بعد تأميم القناة وبعد حرب السويس . ولكن الشعب وهو يخوض معركة التحرير ضد الاستعمار ، لم تخلعه المظاهر ، وحرص طول المعركة أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مصالحهم مع الاستعمار ، وحرص فى الوقت نفسه ألا يدمر الاطار السياسى الذى يضم كل المواطنين .

وتجلدت فى حرب السويس القوى العاملة للشعب ، التى تصدت للعدوان وهرعت تحمل السلاح وتحارب فى بورسعيد من بيت الى بيت وتقف بجوار القوات المسلحة وتتمكن من اجبار الاعلاء على الجلاء مرة ثانية فى عام واحد ...

وبعد الوحدة بدأت القوى الاستعمارية - وهى المندحرة الحاقدة - تنفث سموم الشك وتحالف معها القوى الرجعية العربية التى وجدت قصورها تهتز وتكاد تتساقط على رؤوسها ... وبعد ثورة العراق اصاب الرجعية والاستعمار هلع من المد العربى ، وتأكد التحالف الرجعى الاستعمارى الذى تربطه مصلحة المصير بين هذه القوى المتحالفة على الاستغلال ...

ولقد تساقطت على الطريق عناصر لم تقدر عقولها ونفوسها أن تساير حركة التاريخ وتطوره ، وانحرفت عن الطريق عناصر لم يكن من الغريب أن تنحرف وتهوى مع تيارات الانحراف والضياع .. ان الشعب المصرى بقيادته الواعية وقدرته الاصيله أدرك ، وهو

بدا حركة أوسع مدى في التطوير والبناء ، ان الرأسمالية الوطنية المستغلة تريد أن تحول ناتج الجهد الثوري الى أرباح لها وبذلك تصل الى مواقع الاحتكار والسيطرة الاقتصادية من جديد .. ولذلك كان لا بد من أن يسقط تحالف الرجعية ورأس المال المستغل ، وكان لا بد أن يفسح المجال أمام التحالف الشرعى للقوى العاملة للشعب ..

وانتهت المرحلة الاولى من مراحل التنظيم السياسى ، وانتهى الدور الذى قام به ...

الثانية :

مرحلة التحول الاشتراكى والثورة الاجتماعية التى تحققت بقوانين يوليو عامى ٦١ و٦٣ معبرة عن ارادة التغيير الشامل فى مصر . لقد كان مستحيلا أن يبقى الإطار السياسى الاول ، بعد أن انتقلت ملكية وسائل الانتاج وهياكله الى الشعب وسيطر عليها .. وكان واضحا وقاطعا أن المجتمع الاشتراكى الذى تنتفى منه صور استغلال الانسان للانسان وتحقق فيه العدالة الاجتماعية ، لا يمكن أن يكتمل بناؤه الا اذا كان العمل السياسى يركز على أساسين :

أولا : لن يقيم البناء الاشتراكى ، ويسانده ، ويضحي من أجله مخلصا ، الا الاشتراكيون ..

ثانيا : لا بد أن يقوم التنظيم السياسى الكفء الذى يجمع قوى الشعب الحقيقية صاحبة المصلحة فى الاشتراكية ، لتنظيم جهودها، ويجدد الحوافز الثورية لها ويتحسس مشاكلها واحتياجاتها ...

ومن هنا كان لا بد من قيام الاتحاد الاشتراكى ، التنظيم الشعبى السياسى المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة ، يجمعها ويوجه حركتها فى كافة المجالات لتحقيق الهدف السياسى ، وهو اقامة المجتمع الاشتراكى ... مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الاحرار الذى يكفل تكافؤ الفرص أمام أبنائه بالحق لا بالهوى ..

واذن ... فالاتحاد الاشتراكى الذى يضم طليعة النضال

العربي ، ويتسلح بالوعي القائم على الاقتناع والايمان ، ويملك الحركة السريعة والطلاقة ووضوح رؤية الاهداف ومتابعتها لا يمكن ان يحبس عمله ودوره في الجوانب السياسية ويففل تحقيق الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، فان هذه الجوانب مترابطة لا يمكن فصلها ...

دور الاتحاد الاشتراكي السياسي والاقتصادي والاجتماعي

اذا كان الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الذي يجمع كل الفئات والقوى الممثلة لجماهير الشعب ، فان هذا المضمون السياسي الظاهر لا يحجب الدور الرئيسي الذي يجب ان يضطلع به الاتحاد الاشتراكي في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .. اي في نجاح خطط التنمية ...

وعلى ضوء تقويم الخطة الخمسية الاولى ، والدور الذي يجب ان يقوم به التنظيم السياسي الممثل لقوى الشعب العاملة نستطيع ان نستخلص اربع حقائق هامة :

أولا :

ان التنظيم السياسي طوال مرحلة الخطة الخمسية الاولى لم يحقق كل النجاح في دوره القيادي الهام في فترة كنا نمارس فيها أول خطة شاملة ، وندخل ميدانا جديدا في حياتنا لأول مرة .. وهذا الدور يكمن في توعية الجماهير بمسئوليتها ، واشعارها بالهدف السياسي العظيم ، وتحريكها نحوه بالاقتناع في طريق واضح صريح ، والقاء الضوء الكاشف على الامل السياسي الجديد الذي حددته قيادة التغيير الثوري ، وأعلنت أنه « الامل في تحرير الانسان العربي تحريرا لا ظل فيه للاستغلال أو السيطرة ، وقهره كل اسباب التخلف ورواسبه القديمة » .

ثانيا :

لم يتمكن التنظيم السياسي من خلق القيادات الكافية ودفعها الى الامام لقيادة الاعمال اللازمة لخطة التنمية الاولى ، باكورة الانطلاق في التنمية الشاملة والطموحة ..

ولو تمكنا من توفير القيادات الثورية اللازمة لحمل مسئوليات التنمية في الخطة الاولى لاستطعنا دون عناء وبالفهم السياسى أن نتغلب على صور الروتين الموروثة وقوى التعقيدات الادارية والمكتبية البغيضة ..

لقد وضحت هذه الحقيقة في بعض المشروعات والتحديات والتجارب التى تحققت .. وكانت رائدة لان القيادة السياسية كانت على رأس العاملين في المشروعات ، تديرها بالمفهوم السياسى وبالفكر ، والوعى الناضج ، وتمكنت ان تتغلب على التعقيدات وأن تقهر صور البيروقراطية وتمحوها .. وعلى سبيل المثال لا الحصر : ادارة قناة السويس ، تنفيذ مشروع السد العالى - تهجير النوبة - استصلاح الاراضى - مشروع مجارى القاهرة والجيزة .. الى آخر هذه المشروعات ..

ثالثا :

حين كانت تشرف على التنفيذ بعض العناصر التقليدية لم تتضح الرؤية امام جماهير العاملين في بعض القطاعات ، فمما يجب أن تبذل من جهد . بل لقد كانت الانجازات التى تتحقق لمصلحة هذه الجماهير في بعض المواقع تبدو غامضة ومبهمة امامهم .. في حين استطاعت القيادات السياسية في مواقع كثيرة أن تعمل بالفهم السياسى ، وتكشف بوضوح عن خطى العمل الثورى وجوانبه ، فكانت الجماهير تندفع بالايمان وبالاصرار والجهد الصادق والتفاعل الاصيل ، تحقق في معدلات الخطة ارقاما قياسية لم تكن في الحسبان

رابعا :

استطاعت الانتهازية في ظل هذا المناخ السياسى أن تتسلل وتحاول بليلة الراى العام وتضخيم المشاكل دون ان تواجه بالتنظيم السياسى الذى يكشف محاولاتها ويجردها ويتصدى لها ومع ان قوى الانتهازية والرجعية لم تتمكن من النجاح في بلوغ اهدافها الا أنها كانت تثير بعض القلق عند القوى الشعبية بسبب

محاولات بلبلة الرأي العام حتى في أفضل وأقوى ما استطعنا تحقيقه من منجزات .. أن الانتهازية والرجعية كانت تنظر الى هذه الانتصارات التي تحقّقها الخطة لقوى الشعب ولخيرته ولمصلحته في حقد ، وكانت في حقدّها على التطور الثوري تنسج الوهم في خيالها ومنها ، وتحاول أن تنفث سموم الشك حتى تقلل من سرعة الاندفاع والتنمية ..

ويتضح لنا بجلاء من هذه الظواهر التي برزت مع الواقع والتجربة خلال الخطة الخمسية الأولى أن دور الاتحاد الاشتراكي ليس مجرد واجب سياسي ، بل أنه دور سياسي مرتبط بأركان اقتصادية واجتماعية ملتزمة كلها ، ومتكاملة ، والاتحاد الاشتراكي يقود العمل الهادف والمنظم في كل نواحي المجتمع الذي يمثله ..

والى جانب ذلك فانه من أزم الواجبات في المرحلة الحالية أن يتلاشى هذا القصور مهما كان جزئيا ، ولا بد أن تزول هذه الظواهر السلبية التي برزت خلال الخطة الخمسية الأولى حتى لا تتكرر في الخطة الخمسية الثانية ...

وإذا كان الاتحاد الاشتراكي قد بدأ يتحرك ويتفاعل ويلتحم بال الجماهير ويأخذ دور المبادرة في كثير من الأحداث التي تعترض خطى المجتمع وهو يدعم البناء الاشتراكي فإن الطموح يدفعنا الى المزيد من الحركة ومن التفاعل والتلاحم مع الجماهير الشعبية وحل مشكلاتها وإيضاح الرؤية أمامها ...

واستنادا الى ذلك نستطيع هنا أن نقترح مسئوليات أربعة ، ولتكن واجبات يلتزم بها الاتحاد الاشتراكي في مرحلته الحاضرة .
أولا :

يجب أن يعمل الاتحاد الاشتراكي بكل طاقته ، ليفرس في نفس كل مواطن من أبناء قوى الشعب العاملة صورة واضحة مجسدة للأمل الكبير الذي نسعى كلنا لتحقيقه ... هذا الأمل هو رفاهية الإنسان العربي وتحريره من كل قيود التخلف المادي والمعنوي

وازالة كل رواسب الاستغلال وصوره لاقامة العلاقات الاجتماعية السليمة .

ثانيا :

يجب أن يدرك كل مواطن عن طريق الاتحاد الاشتراكي أن هذا الأمل لا يمكن أن يتحقق بالأمانى ولا بالكلام الأجوف ولا باغراق الجماهير في الأحلام العريضة ، ولا بترديد التعقيدات الفلسفية السياسية التى تسبب الضياع الفكرى عند الجماهير ... لكن الأمل العزيز يتحقق بالجهد المخلص الخلاق لدفع عجلة الانتاج والتنمية ...

ولقد أوضح لنا الميثاق هذا بجلاء :

« ان الانسان العربى قد استعاد حقه فى صنع حياته بالثورة... »
« وان الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة ، وفى المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية ، وبالطاقة الهائلة المنفجرة بالقوى المحركة » .

« ان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى ، الذى سوف يثبت فيه الانسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس ... »

ان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية ، تعويضا عن التخلف واندفاعا للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والأوامر والأعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة » .

فبدون الانتاج اذن لن تتحقق رفاهية الانسان العربى وتحريره، لان الانتاج وحده هو العنصر الأساسى لامكان الوصول الى هذا الهدف ... ويقدر قيمة الانتاج ومستواه ، بقدر ما نصل الى مستوى يعادله من الرفاهية ...

وترتبط بذلك أيضا عدالة التوزيع ... فاذا كنا قد قطعنا شوطا كبيرا فى طريق عدالة التوزيع فإن علينا ونحن نبدا مرحلة جديدة من مواقع أكثر صلابة وقدرة - أن نحقق قسما أكبر

ونقطع مسافة أوسع في هذا المجال ...
تلك المهمة الكبرى لا يمكن تحقيقها في المستقبل بدون زيادة
الانتاج والارتقاء بمستواه ...

فالأمل السياسي الكبير اذن ، والهدف السياسي الواضح
المشرق ، مرتبط كل الارتباط بنجاحنا في معركة الانتاج .

ثالثا :

يجب أن يكون تنظيم حركة الجماهير في الطريق الذي يؤدي
الى هذا الهدف العزيز ... عن طريق دفع هذه الحركة باستمرار
وتجديد طاقات الشعب القادرة والخلقة في ظل هذا الهدف مع
تدعيم ايمانها بأبعاد هذه المعركة حتى تكون جماهير الشعب حامية
للانتاج ، وراعية له ، حريصة عليه ، تعطيه كل جهدها واخلاصها
... وتؤمن عن يقين أنه أملها ومنبع سعادتها وحياتها الفضلى ..

رابعا :

بقدر ما تتمكن التنظيمات السياسية على كافة مستوياتها
من تحقيق هذه المسؤوليات وبقدر ما تلتحم بالجماهير ...
تنظمها وتحركها الى هذا الهدف وتسلحها بهذا الوعي ، بقدر
ما تكون التنظيمات السياسية قد أثبتت وجودها وحقت دورها
السياسي والاقتصادي والاجتماعي ...

المبادئ التي تقوم عليها هذه المسؤوليات :

١ - أن نجاح الاتحاد الاشتراكي في تحقيق مسؤولياته والقيام
بدوره رهن بالوصول الى كل مركز من مراكز الانتاج عن طريق
تنظيماته وجماعاته النشيطة القادرة ... الى المصنع - والحقل
- الى المدرسة - والمستشفى ... الى كل تجمع جماهيري على
أرض الوطن ...

٢ - أن التنظيمات المختلفة في كل وحدة وكل مركز من هذه
المراكز يجب أن تدرك أن مهمتها الحقيقية هي تنسيق حركتها

معا في سبيل زيادة الانتاج ...

ومهما كانت الاختلافات في وجهات النظر ، بين أعضاء هذه التنظيمات كأفراد ، فلا يجوز مطلقا أن يكون ذلك عاملا معرقلا للانتاج أو مضعفا لقوة ازدياده ونموه واندفاعه ...

٣ - أن كثيرا من الجهود التقليدية لبعض التشكيلات - كالنقابات العمالية والاتحادات والهيئات مثلا لا تصدر مهمتها الأساسية في المجتمع الاشتراكي ... أن بعضها ما يزال يمارس دورا لا وجود له مثل دورها القديم في حماية مصالح العمال . والثورة الاشتراكية كلها تحمي مصالحهم ... وأن دور هذه التشكيلات المهنية لابد أن يتطور لخدمة الانتاج ومضاعفته حتى يعود بالخير على العاملين .

٤ - أن الخطط الكلية للصناعة في أي مصنع ، أو للزراعة في أي قرية ، لابد أن تترجم بواسطة المشرفين والعاملين أنفسهم إلى خطط جزئية على مستوى كل مجموعة منهم ، وأن يتابع تنفيذها العاملون أنفسهم ... العاملون المرتبطون بالانتاج الاشتراكي المؤمنون به وبتحالف قوى الشعب العاملة وأهدافها .

٥ - أن التغلب الثوري على قوى الروتين والتعقيد الإداري هي خطوة جوهرية لتحقيق التقدم ، ولتخليص مجتمعا من عوامل ورواسب عاقت إلى حد ما تحقيق أكثر مما حققنا في الخطة الأولى ، ولن يتم التغلب الثوري على هذه الظواهر والرواسب إلا عن طريق الحركة المدفوعة بالأمل السياسي ...

٦ - أن هدفا أساسيا من أهداف نشاطنا كله ، يجب أن يتبلور في رفع انتاجية العامل لأن ذلك هو وحده الطريق لجعله جديرا بتحمل مسئولياته وبشرف الانتماء إلى مجتمع الإنسان العربي الجديد ، الإنسان الذي يجتاز المسافة الشاسعة من عهد اقطاعي رأسمالي متخلف فرض عليه أن يعيش حياة القرون الوسطى ، الإنسان الذي استطاع أن يعبر بقدرة وقوة وكفاءة

مراحل التطور الى عصر الانتاج والتنمية وعهد الذرة والتقادم العلمى .

ان ذلك يتطلب أيضا من العاملين وضع خطط لانفسهم لكى تزيد انتاجيتهم وأن يسألوا انفسهم - قبل أية مساءلة من غيرهم - عن مدى نجاحهم أو قصورهم فى تحقيق هذه الزيادة .

٧ - إن الحافز الثورى لزيادة الانتاج الذى أعطى دون طلب أو إلحاح وبضمير الواجب الانسانى والوطنى ، خلال الخطة الأولى ، كان قويا وكافيا ، وزيادة الاستهلاك فى المرحلة القادمة لابد ان تسير ببطء وتوازن ، لكى تتولد المدخرات القسوية والمتزايدة ، الكافية لتمويل الخطة ، حتى يقل اعتمادنا تدريجيا وفى أسرع وقت ممكن على الاقتراض من الخارج ...

ومن هنا تأتى مهمة أساسية جديدة فى الاتحاد الاشتراكى ، عن طريق تنظيماته فى اقناع أبناء الشعب بالاقدام على المدخرات الاختيارية الفردية والجماعية ، بحيث تجمع وتضئاف الى المدخرات المنظمة التى تجمعها المنظمات الحكومية التنفيذية ...

ولا شك أن أقوى صور هذه المدخرات وأبسطها :

(أ) الصور المختلفة من التأمين .

(ب) الادخار فى صناديق خاصة توضع بعد ذلك فى صناديق التوفير .. وهنا لابد ان توضع القيادات الشعبية الفائزة المزدوجة التى تعود على الفرد المدخر : فائدة نقدية على مدخراته - فائدة الإقلال من تزايد نسبة الاستهلاك - وفائدة زيادة استثمارات الدولة .

٨ - أن المناقشة المستمرة فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى يجب أن تعطى تحقيق هذه الاهداف اهتماما زائدا طبقا للخطط الجزئية التى توضع فى كل مصنع وفى كل قرية وفى كل مدرسة وفى كل وحدة انتاج أو خدمات .

٩ - نجاح هذا سوف يدعم خطى عدالة التوزيع حتى تقطع مدى أبعد مما قطعت ، وبالتالي ستزيد من قوة انتقال السلطة

الاقتصادية لقوى الشعب العاملة وتدعيم جهدها ، وبالتالي ستزيد من قوة البناء الاشتراكي الذي نقيمه بالحق والعدل في مجتمعنا .

١ - ان كل ذلك يجب ان يتحرر من العقبات الادارية الروتينية .. ويجب ان يتخلص من السلبية واللامبالاة ، بل يلزم ان يتم بعقلية سياسية ، تقدر شرف الامل المنشود وشرف النضال من أجله ، وشرف تحقيقه كاملا .

المضمون الاقتصادي

للعمل السياسي خلال المرحلة القادمة

أشرت مجرد اشارة الى اتجاهين من الاتجاهات العشرة السابقة في محاولة لتحديد الواجبات التي يلزم ان تتركز عليها مسئوليات الاتحاد الاشتراكي العربي ، خلال المرحلة القادمة ، أداء لدوره السياسي في تحقيق المضمون الاقتصادي ، وضمانا لنجاح خطط التنمية المقبلة ..

والاتجاهان هما « العمل على زيادة المدخرات » ، « ضرورة العمل على رفع الكفاءة الانتاجية » .. ويجدر بنا الان ان نتعرض لهذين الموضوعين بشيء من التفصيل ، نظرا لاهمتهما البالغة في انجاح خطط التنمية المقبلة ، ولان كلا من هاتين القضيتين تمس حياة كل فرد من أبناء قوى الشعب العاملة ، ويجب على كل مواطن يعمل في أي مجال ان يشارك في تحقيق اهدافهما :

أولا - زيادة المدخرات ضرورة حتمية وفائدة مزدوجة

أصبح من البديهيات في تفكيرنا ان زيادة المدخرات عنصر حتمي لا غنى عنه لانجاح خطط التنمية ، وتحقيق التطور في أي بلد من بلاد العالم ، وخاصة بالنسبة لمجتمعنا يستهدف تحقيق آمال طموحة من أجل الاندفاع بخطى التقدم ..

ولست أريد هنا أن أعيد ترديد هذه البديهة وحسب ، لكننى أجد من الاهمية بمكان أن أعرض تحليلا مبسطا لشرح كل جوانب هذه البديهة ، حتى تتضح لدينا حتمية هذا الواجب وضرورته كمسئولية من مسئوليات الاتحاد الاشتراكى ، وحتى تزيد الأجهزة الشعبية من توضيح الرؤية امام الجماهير فى شرح ومناقشة هذه القضية التى لم تكن بذات أهمية فى المجتمع الرأسمالى السابق ، لكنها ضرورة لازمة فى مجتمعنا الاشتراكى وخاصة فى المرحلة القادمة ..

ولقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر ، فى كل كلماته الينا ، القضايا التى يجب ان نضعها دائما نصب أعيننا فى خطى عملنا الوطنى ، لتحقيق النمو والتقدم ..

وإذا ما استعرضنا كلمات السيد الرئيس وبياناته نستطيع ان نستخلص منها أربعاً من أهم الجوانب فى قضية التنمية :

١ - أن اندفاعنا لزيادة الانتاج يجب ان يكون بمعدلات مرتفعة، ولا بد أن تتعدى كثيراً معدلات تزايد السكان ومعدلات الزيادة فى الاستهلاك والخدمات وغيرها من أبواب الانفاق التى تتم بدون عائد ، حتى نضمن فائضا يعود فى دورته الصحيحة ، ليساهم من جديد فى زيادة الاستثمارات وتحقيق الارتفاع المستمر فى الانتاج ، لكى نتمكن من مضاعفة الدخل القومى ونضمن استمرار التحسن الحقيقى فى مستوى معيشة أبناء الشعب ..

٢ - أن زيادة الدخل القومى ، بما يتناسب مع خطط التنمية الطموحة التى التزم مجتمعنا بها، لا يمكن أن تتحقق الا باستثمارات ضخمة تستخدم فى إقامة مصانع جديدة وتستصلح أراضى جديدة، وتقيم محطات للقوى وسدودا للرى وتساهم فى انشاء وحدات للخدمات من مدارس ومستشفيات .. الخ ، بحيث تتزايد دائماً فى مجتمعنا وحدات الانتاج والعمل والحياة الكريمة ..

٣ - أن هذه الاستثمارات الضخمة يجب ان تعتمد اساسا على المدخرات المحلية بنفس القدر من الضخامة ..

٤ - في بداية التنمية نستطيع الاقتراض من الخارج لسد عجز المدخرات المحلية عن مواجهة برامج التنمية ، كما حدث في الدول الاخرى التي حققت التنمية والتقدم .. لكن هذا الاقتراض من الخارج لابد ان يكون له بالضرورة حدود ..

لقد لجأنا الى الاقتراض من الخارج في فترة التحول وارساء قاعدة البناء ودفع عجلة التقدم وخلال مرحلة التغير الاساسي للعلاقات الاقتصادية في المجتمع الى ان يتم انتشال الملايين ممن فرضت عليهم النظم القديمة حياة الفاقة والحرمان ، ليصبحوا في المجتمع الاشتراكي على مستوى كريم من الحياة ، وأمامهم مجال للعمل والرزق الحلال المتزايد .. ولكن يجب ان تتضح في أذهان الجماهير عن طريق اجهزة الاتحاد الاشتراكي الضرورة الواجبة لتزايد الادخار المحلي ، حتى تستعاض به عن الاقتراض من الخارج .. كما يجب ان تدرك القوى العاملة للشعب - وقد تحقق لها الحافز الثوري مع بداية التنمية - ان هذه المدخرات لمصلحة المواطن الفرد قبل ان تكون لمصلحة المجتمع .. علما بأن ما نقترضه من الخارج في الاستثمار ليس في حقيقته الا مدخرات غيرنا من أبناء الدول الاجنبية الذين يقبلون على الادخار حتى يعود عليهم بالربح المزدوج وعلى أوطانهم ..

ان المدخرات في المجتمع الرأسمالي السابق كانت كلها من قبل الاقطاعيين والرأسماليين المستغلين .. وكان ذلك أمرا طبيعيا لسببين :

(١) ان المواطن العادي لم يكن يملك ما يسد به رمقه ، وبالتالي لم يكن يملك مايدخره ..

(٢) ان المصلحة في المدخرات كانت كلها تعود على طبقة الرأسمالية المستغلة التي كانت تسيطر على المجتمع ، وتستثمر هذه المدخرات لمصلحة هذه الطبقة وحدها ..

اما اليوم فان التحول الاشتراكي لم يكن لمصلحة الاقطاع ولا رأس المال المستغل ، ولم يكن لمصلحة طبقة ، لكنه تم بالثورة لمصلحة قوى الشعب العاملة وحدها ..

وبعد أن تمت فترة توفير الحافز الثوري ، وأصبح لكل فرد في

المجتمع حقه العادل من الدخل القومي ، أصبح الادخار المحلي النابع من قوى الشعب العاملة واجبا ولازما لمصلحة هذه القوى ولضمان استمرار الارتفاع بمستوى معيشتها ..

وأنطلاقا مما أوضحه لنا الرئيس جمال عبد الناصر - وهو يشرح لنا فضائل الادخار المحلي وضرورة زيادته - أود أن أجيب عن سؤالين لا بد أنهما يوجهان إلى قيادات الأجهزة الشعبية وهي تمارس مهمتها السياسية لتحقيق هذا المضمون الاقتصادي .. ولقد وجه إلى هذان السؤالان في ندوات ولقاءات كثيرة تمت مع الشباب الاشتراكي ومع القيادات الشعبية المختلفة ..

الاول : ماذا يحدث لو لم تزد المدخرات المحلية بالقدر المطلوب ؟

الثاني: ماهي الوسائل التي يجب اتباعها والدعوة إليها ، حتى نحقق زيادة مدخراتنا المحلية ؟

تتأج عدم زيادة المدخرات المحلية

إذا استمر ضعف المدخرات المحلية فإنه لا بد أن تظهر في العمل الوطني هذه المضاعفات والظواهر :

١ - أما أن نستمر في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة لمواصلة تحقيق التقدم الذي نسعى إليه ، برغم قصور المدخرات المحلية عن مواجهة حاجة هذه الاستثمارات .. وفي هذه الحالة ، يتعين علينا أن نستمر في الالتجاء إلى الخارج ، ونضاعف ما نقترض منه، لنغطي به استمرار عجز مدخراتنا المحلية ..

وإذا ما استمر هذا التيار فترة طويلة ، فنتيجة ذلك هو تزايد الديون التي نقترضها من الخارج ، وهذا يضعنا أمام مشكلتين :

(١) تزايد عبء سداد هذه الديون وفوائدها المتراكمة إذا لم ترتفع نسبة مدخراتنا لسداد الديون السابقة شيئا فشيئا، حتى تتلاشى ..

(ب) ضعف قدرتنا على الاقتراض من الخارج كلما ازدادت هذه القروض الخارجية نتيجة لضعف مدخراتنا المحلية والذين لا يواجهون استثماراتهم المتزايدة في التنمية ، عن طريق المدخرات المحلية المتزايدة ، يصلون لا محالة الى نقطة يصبح عندها الاقتراض من الخارج أمرا عسيرا .. ويصبح عبء هذه القروض وأرباحها مرهقا مما يضطرهم الى التوقف عن الاقتراض وكذلك التوقف عن التنمية أو التقليل منها ..

وحين نتحدث عن هذه المضاعفات وحلولها ، لا نعنى بذلك الا المجتمعات التي تريد المحافظة على استقلالها السياسى والاقتصادى، أما المجتمعات التي تربط نفسها ومصيرها بقيود سياسية واقتصادية ، وتقبل أن تضع شعوبها في سجون الاحلاف والتكتلات والقواعد العسكرية نظير هبات ومنح تعطى منة وحسنة من الدول الاستعمارية ، فهذا ليس موضع استعراضنا هنا ..

أنا نقصد المجتمعات التي تتمتع بالاستقلال السياسى والاقتصادى وتعمل على التنمية وتتعاون مع الدول الاخرى على أساس من الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة والتعامل الاقتصادى السليم ..

٢ - اذا لم نستطع التوسع في الاقتراض الخارجى والاستمرار فيه ، نتيجة لعدم زيادة مدخراتنا المحلية .. واذا وصلنا الى الدرجة التي يصعب فيها الحصول على قروض جديدة .. فمعنى ذلك أننا نضطر اضطرارا الى التقليل من حجم الاستثمارات التي التزمنا بها لتحقيق خطط التنمية الطموحة .. وبالتالي فإننا لن نتمكن من توفير التقدم الذى وضعناه نصب أعيننا أملا وضرورة للارتفاع المستمر بمستوى الحياة لجموع الشعب ..

وقد تزيد هذه المعادلة الاقتصادية وضوحا اذا ما افترضنا بالارقام مثلا لتطورات هذه المضاعفات ..

اذا لم تصل مدخراتنا المحلية الا الى ٣٠٠ مليون جنيه مثلا . وكان علينا حسب خطة التنمية ان نستثمر ما قيمته ٥٠٠ .

مليون جنيه ضمانا لاستمرار تزايد الدخل القومي بالمعدل المرتفع . .
وإذا لم نستطع الاقتراض من الخارج أو تراكمت الديون
وأرباحها دون زيادة فى المدخرات التى تساهم فى سدائها تدريجيا
فمعنى ذلك أننا لن نستطيع ان نستثمر إلا بقدر المدخرات
المحلية التى تبلغ ٣٠٠ مليون جنيه فقط . . .

ونتيجة لذلك أننا لن نقطع من شوط التقدم والتنمية الا ٣٠٠/٥٠٠
أى ثلاثة أخماس ما كان مقررا ، بدلا من الشوط كله الذى كان
يضمن زيادة مستمرة فى مستوى المعيشة الى جانب مواجهة
زيادة عدد السكان المستمرة . .

وهذه النسبة المحدودة لا تلبث بالطبع ان تضيع كل آثارها
بسبب زيادة عدد السكان . .

ومما لاشك فيه أن الالتجاء الى الاقتراض من الخارج ،
لتمويل جزء من الاستثمارات فى بداية التنمية ، هو أمر سليم
ومقبول كما سبق أن أوضحنا قياسا على تجربة غيرنا من الدول
الأخرى ، بسبب ضعف المدخرات قبل تحقيق التطور الثورى ،
وأعتماد حصيلة المدخرات السابقة على من كانوا يملكون السيطرة
والسلطة والأرض وحدهم فى مجتمع متخلف . ولكن مع دفعة
التنمية ودورها ، يجب أن نقلل تدريجيا من الاعتماد على
الاقتراض الخارجى حتى نستطيع ان نحفظ بثلاث نواح جوهرية
نحرص عليها :

الاولى : نتجنب ازدياد الديون التى نقترضها ، حتى لا تشكل
عبئا على الاقتصاد القومى فتضعف قدرتنا على سداده
هذه الديون فى يسر .

الثانية : تأكيد وصيانة الاستقلال الاقتصادى والسياسى . .
وهذا الاستقلال دونه الحياه . . ونحرص على ألا يتعرض
لأية ضغوط مهما كانت .

الثالثة : أن زيادة المدخرات المحلية تساعد على تثبيت الاسعار

واستقرارها والاقبال من الاندفاع في التيسار الاستهلاكي
.. وكل منا يعلم أن الاندفاع في تيسار الاستهلاك
يؤدي بالتالي الى ارتفاع مصطنع في الاسعار يدفع ثمنه
الشعب نفسه ، للذين يستغلون وجود هذا الاندفاع
من المستهلك لرفع السعر عن المقرر له ..

من هذا كله نصل الى نتيجة هامة ، هي أن الشعب هو
صاحب المصلحة الاولى والاخيرة في زيادة المدخرات المحلية زيادة
مطردة في المرحلة القادمة .. وذلك هو السبيل الذي يؤدي بنا الى
تحقيق التنمية بالمستوى الذي ننشده ، وتحقيق زيادة مستمرة في
الدخل القومي تضمن لنا رفع مستوى المعيشة لابناء الشعب ..

كذلك فان زيادة المدخرات المحلية تساهم مساهمة ايجابية في
تأكيد وتثبيت استقلالنا الاقتصادي والسياسي ، وحمايتهما من
التعرض لاي هزات أو ضغوط ، وخاصة في مواجهة الظروف
الدولية الراهنة والتيارات التي تتأب عالمنا المعاصر ...

ان هذه النتيجة قد دفعت رجال الاقتصاد الذين يفسحون
تقييما لاهمية الادخار بالنسبة للمجتمعات النامية ، أن يرتفعوا
بقيمتهم الى مستوى « الفضائل الخلقية » حيث يجمعون على
وصف الادخار في هذه المجتمعات النامية بأنه « فضيلة »
تعود بالسعادة على المجتمع النامي في حاضره ومستقبله .. كما
تعود على الفرد المدخر بالخير والفائدة المزدوجة ، حينما يشترك
في الحد من الاستهلاك المسرف ، ويحفظ لنفسه ولاولاده ما
يعينهم على ظروف الحياة المختلفة وحاجاتها .. الى جانب ما
يستفيده الفرد من ارباح لكل ما يدخر ..

والادخار فوق ذلك يساهم - مهما بلغ حجمه - في بناء التطور ،
ونجاح التنمية وحماية السلامة الاقتصادية للاستقلال الوطني ..
واذا كانت هذه الدعوة تلقى في الدول النامية الاخرى استجابة
من ابناء شعوبها - برغم انها لم تستكمل بعد التطور الاجتماعي
والاقتصادي الثوري ولم تحقق ما حققناه عندنا من حافز ثوري
ملهم - فانا في مجتمعنا لابد ان تكون اكثر استجابة واكثر

إيماننا بهذه الفضيلة .. فلقد حققنا التحول الاشتراكي العظيم ،
وأرسيينا العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الانسانية والعادلة في
مجتمعنا الاشتراكي ..

ولا شك ان « الحافز الثوري » الذي فرضته الثورة
المصرية على نفسها ، وأنجزته حقاً وعدلاً لقوى الشعب
العاملة مع بداية التنمية ، قد خلق تحسناً ملموساً في
المستوى المعيشي لفئات الشعب المختلفة .. ولا شك أن
القوى العاملة للشعب أصبحت تؤمن بهذا الواقع المادي
وتدرك أن النظام الاقتصادي قد تغير بالفعل لمصلحتها ،
ويجب عليها ان تندفع في زيادة الانتاج لتزيد من مستوى
معيشتها ، وتعرف أهمية زيادة الادخار كفضيلة خلقية ،
ويجب أن تؤكد وجودها بعد أن بدأت عجلة التنمية ،
وتحقق الحافز الثوري في المجتمع .

وسائل زيادة المدخرات المحلية

هناك صورتان من صور الادخار المحلي :

الاولى - المدخرات المنظمة

وهي تتولد في نطاق الانظمة الادخارية المقررة والملزمة ، وأهم
هذه المدخرات المنظمة :

(أ) حصيلة الفائض من أرباح المشروعات الانتاجية وخاصة
في شركات القطاع العام .

(ب) الزيادة التي قد تتوافر من الضرائب التي تجمعها الدولة
بعد المصروفات التي تنفقها على ميزانية الخدمات وأبواب الانفاق
التي تتم بدون عائد .

الثانية - المدخرات غير المنظمة

وهي تتولد بغير الانظمة الملزمة والمقررة .. وتتم خارج نطاق
المنظمات الاقتصادية التقليدية . .

وأهم هذه المدخرات ما يدخره الافراد ، أو يتم بواسطة القطاع العائلي كما يطلق عليها رجال الاقتصاد والتخطيط ..

وهنا .. لابد ان نقيم حصيلة المدخرات المحلية خلال تجربة الخطة الخمسية الاولى وسنجد أن معدل الادخار بالنسبة للدخل القومي زاد من حوالى ١٢٪ الى حوالى ١٥٪ فقط لكنه لم يتجاوز هذه النسبة ..

وأمام هذه الحقيقة يجب ان ندرك بجلاء لا يحتمل الشك أن نجاح خطط التنمية الحالية والقادمة كلها يحتم علينا أن نرتفع بهذه النسبة الى ٢٠٪ على الأقل .. أن دولاً عديدة - رغم أن شعوبها لا تتمتع بخير الانتاج والدخل القومي ، بقدر ما تتمتع فيها بالخير كله قلة من أصحاب الاحتكارات ورءوس الاموال المستغلة - هذه الدول وصلت نسبة المدخرات غير المنظمة فيها الى أكثر من ٣٠٪ من قيمة الدخل القومي .. أن أبناء هذه الدول تعمقت لديهم فضيلة الادخار وفوائدها منذ الصغر ، وتمكنت الاجهزة السياسية والثقافية المختلفة أن تخلق لدى هذه الشعوب الوعى الادخارى وتنمية وتعمقه ..

وبدون الدخول في أية تعقيدات فنية أو تفصيلات اقتصادية فانه من الممكن بلوغ هذا المستوى المطلوب للمدخرات الوطنية بالوسائل التالية :

المدخرات المنظمة :

١ - أن الارتفاع الذى حققته الخطة الاولى من المدخرات المنظمة جاء معظمه من حصيلة التأمينات المنظمة المختلفة ، إلا أن الابواب الكثيرة ما زالت مفتوحة لزيادة هذه المدخرات المنظمة بشكل أقوى وأوسع عن طريق مزيد من التأمينات الجديدة .. أن هناك قطاعات بأسرها من أبناء الشعب ، لم تمتد بعد اليها أنظمة الحصانة الاجتماعية عن طريق التأمينات ، كحق من حقوق القوى العاملة للشعب ..

ان أبناء القطاع الريفى مثلا من الفلاحين وصغار الملاك والعمال الزراعيين ما زالوا يعيشون يومهم ولا يجلسون أى تحصين لقدمهم بضمان جدى أو حقيقى لمستقبلهم ، أو لفترات شيخوختهم ومفاجآت المرض ...

ان هذه الصورة الاجتماعية يجب أن تتبدد فى ظل نظام اشتراكى يقوم بكفالة الطمأنينة لكل فرد على يومه وغده ، فى صحته ومرضه ، فى شبابه ، وشيخوخته ، وذلك لا يتأتى الا عن طريق امتداد نظام التأمينات الاجتماعية لمثل هذه القطاعات ..

ان توعية أبناء القطاع الريفى بحقوقهم فى هذا الامتياز ، وما يكفل لهم من أمن ، سوف تجد ولا شك استجابة سليمة لزيادة المدخرات وتنظيم هذه التأمينات الاجتماعية ...

ويمكن أن تشكل هذه المدخرات فى النهاية موردا من أهم موارد زيادة الاستثمارات عن طريق زيادة حصيلة المدخرات المحلية ...

ولقد حرصت فى لقاءاتى العديدة بالقيادات والقواعد من أبناء القطاع الريفى والحرفيين والمهنيين ، أن أتلس الأسباب التى تجعل الكثير منهم يحجمون عن تطبيق هذه الصورة من نظم التأمينات الاجتماعية ، مع أنها كسب للعاملين ، وفوز كبير بالنسبة للقوى العاملة فى مجتمعات أخرى ، وهى امتياز تحقق بالنسبة لبعض القطاعات فى مجتمعنا ... فكان هناك شبهة أجماع فى الإجابات التى سمعتها على وجود صعوبات فى عمليات التنفيذ ... وقيل لى ان تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على قطاع الفلاحين والعمال الزراعيين مثلا ، يحتاج من كل منهم الى جهد ووقت ... كما أنها تحتاج من الأجهزة التنفيذية الى امكانيات أكثر للتسجيل والتحصيل ...

وبرغم التسليم بهذه الصعوبات يجب ألا نواجهها سلبيا بعدم البحث الجدى عن حلول لهذه الصعوبات ... فليس من المعقول أن تظل مثل هذه القطاعات فى مجتمعنا محرومة من حق التأمين الاجتماعى ، وهى أحوج الفئات إليه ، وتستطيع فى الوقت نفسه

بنصيبها في حصة التأمين أن تشارك في رفع نسبة المدخرات المحلية ...

من اللازم إذن أن نفكر في كيفية التغلب على هذه الصعوبات حتى لا تظل حجر عثرة في سبيل تعميم نظام يفرض نفسه اشتراكيا وإنسانيا واجتماعيا واقتصاديا .

٢ - تستطيع شركات التأمينات أن تبتدع ألوانا جديدة من التأمينات البسيطة التي تخدم أساسا مصلحة صغار الحرفيين وتجار التجزئة وغيرهم من فئات الشعب العامل ...

ومهما كانت أقساط التأمين في مثل هذه الحالات بسيطة فإنها تحقق الطمأنينة لهذه الفئات من ناحية ... ومن ناحية أخرى تشكل على المستوى القومي ، عاما بعد عام ، مصدرا هاما من مصادر الادخار .

٣ - هناك عنصر من أهم عناصر زيادة المدخرات المحلية ، يجدر بي الإشارة إليه هنا دون استباق لتحليل جوانبه الكثيرة ، وهو ما يلزم أن أعرض له بعد قليل ... ذلك هو « الارتفاع بالكفاءة الانتاجية كما وكيفا » .

ان رفع مستوى الكفاءة الانتاجية في شركات القطاع العام يتولد عنه وفر في استخدام المواد الأولية ، واقتصاد في استهلاك وسائل الانتاج وأجهزته ، الى جانب توفير وقت العاملين ، فيمكن أن يوجه كل ذلك الوفرة الى مزيد من الانتاج ... وذلك يعني أن تكاليف انتاج قدر معين من السلع يمكن - بالكفاءة الانتاجية للقوى العاملة - أن تلتزم بنفس التكاليف ، ولكنها تستطيع باستمرار انتاج كمية أزيد من السلع نفسها وعلى نفس المستوى من الجودة بل قد تتفوق عليها ...

هذه الزيادة في الكمية والمستوى هي بالموازين الاقتصادية فائض بشكل صورة من صور المدخرات المنظمة .

أن دور الاتحاد الاشتراكي بكل تنظيماته وعلى كافة مستوياتها في هذه المجالات دور هام ورئيسي ومهما كانت الأجهزة والجراءات والقوانين التي تتقرر ، فإنه يلزم قبل كل شيء خلق الوعي الادخاري ، عن طريق الاقتناع لدى الأفراد بأهمية هذه التأمينات والمدخرات التي تعود على الفرد ولمصلحته قبل أن تكون لمصلحة المجتمع ...

أن أجهزة الاتحاد الاشتراكي ، في قطاع الفلاحين وقطاع الحرفيين وصغار التجار ، يجب أن تناقش هذه القضية مع أبناء هذه القطاعات المحرومة من التأمينات، توضح لهم أهميتها بالنسبة ليومهم وغدهم ، وتنحس منهم وسائل تحقيقها وتنفيذها حتى تنبع إجراءات التنفيذ بناء على مطالبة هذه القطاعات نفسها بحقوقها وامتيازها ، الذي تمتعت به القطاعات الأخرى، وتشعر بالطمأنينة والأمان . وهذه الأجهزة الشعبية المرتبطة المندمجة بالخلايا الانتاجية والعاملة مطالبة بأن تبحث مع هذه القطاعات عن حلول لهذه الصعوبات القائمة .

كذلك فإن وحدات الاتحاد الاشتراكي مطالبة بالاهتمام برفع الكفاءة الانتاجية في كل موقع من مواقع العمل .. في الحقل .. في المصنع .. في المدرسة ... في المستشفى ... ، وأن تضع مع العاملين برامج محدودة ومستويات وأرقاما قياسية تلتزم هذه الأجهزة بتحقيقها عن اقتناع ، وعليها أن تراقب وتتابع التنفيذ شعبيا .

المدخرات غير المنظمة

إذا كان دور الاتحاد الاشتراكي ، بالنسبة لتحقيق زيادة مستمرة في المدخرات المنظمة ، هاما ورئيسيا ، فإن دوره في

مجالات زيادة المدخرات غير المنظمة اساسى وخطير ، وأهم من دوره السابق ...

ان كل فرد من قوى الشعب العامل يستطيع أن يدخر من انفاقه اليومى قدرا بسيطا ، قد يبدو فى النظرة العابرة أنه عديم القيمة ، ولكن مع دورة الأيام والسنوات ، يصبح القدر الضئيل ذا قيمة بالغة وخاصة فى ظروف الحاجة والشدة التى تمر بحياة الانسان عادة ..

كذلك فان الادخار اليومى البسيط بشكل على مستوى الدولة كلها ، حصيلة ضخمة فى نهاية كل سنة تزداد على مدار سنوات الخطة .. ويمكن أن تصل هذه المدخرات الضئيلة اليومية الى ارقام لها أهميتها بالنسبة لـ حصيلة المدخرات القومية ...

ان الوعى الادخارى على مستوى الافراد لم يبلغ بعد الدرجة التى تدفع الفرد الى الادخار اليومى عن اقتناع ... وخلق هذا الوعى الادخارى وتعميقه لدى الجماهير يتوقف على عاملين رئيسيين :

أولا :

إيمان الفرد بالتزام سياسى يدفعه الى ادخار هذا الجزء البسيط من انفاقه اليومى ... واقتناعه بالألا ينفق الا فيما هو ضرورى وبالقدر الذى يحتاج اليه وأسرته ، والتزامه بادخار كل ما يستطيع ادخاره من انفاقه اليومى مهما كان بسيطا ...

ثانيا :

وجود التنظيمات المهنية والتعاونية والشعبية والعمالية القائدة والواعية ، التى تستطيع أن توجه وتنظم عمليات تحصيل هذه المدخرات ..

ويحتاج كل من هذين العاملين الى جهد لجان الاتحاد الاشتراكى فى الوحدات المختلفة وجماعاته القيادية حتى تقوم بدورها الاساسى فى التوعية والتنظيم ..

أن أجهزة الاتحاد الاشتراكي يجب أن توضح أهمية المدخرات للفرد ، وفائدتها المزدوجة التي تعود عليه مباشرة ولزومها للمجتمع بحيث يتولد عند كل فرد شعور بالالتزام السياسي نحو مشاركته في الادخار ... كذلك فإن أجهزة الاتحاد الاشتراكي المختلفة مطالبة بأن تبحث عن التنظيمات الملائمة لكل فئة حتى توفر وسائل جمع المدخرات وتوريدها للمصارف أو الأجهزة المركزية مثل صناديق التوفير أو صناديق البريد .

ولقد تمت في اشهر الاولي من سنة ١٩٦٦ تجربة قامت فيها أجهزة الاتحاد الاشتراكي ولجانه بانشاء دفاتر توفير للعاملين والعمال في عديد من المصانع ، وتفذية هذه الدفاتر بمدخرات شهرية منتظمة .. وفي رأي أن هذه التجربة تستحق الدراسة من انقطاعات كافة ، سعيا الى تحقيقها بواسطة جميع لجان الاتحاد الاشتراكي وأجهزته في الوحدات المختلفة .

ولكن يجب أن تكون أي تجربة في هذا المجال قائمة أولا وأخيرا على الاقتناع الكامل ، بل الاندفاع فيها والاحساس بأهميتها المباشرة للفرد قبل المجتمع ، ولا يمكن ان تتم هذه التجربة أو غيرها على أية صورة من صور الضغط والالزام والا أوجدت أثرا سياسيا سيئا لا تعوضه أية زيادة في حجم المدخرات ..

أثر زيادة المدخرات المحلية في التصدير

في ختام هذا العرض لجوانب الادخار وأهميته في تحقيق خطط التنمية ، يجدر بنا الإشارة الى الارتباط بين زيادة المدخرات وقدرتنا على التصدير .

ان زيادة الادخار المحلي كما اتضح لنا يقلل من تيار الاندفاع في الاستهلاك الذي يصل في بعض الأحيان الى حدود الاسراف ، وبالتالي فإن زيادة الادخار المحلي سيققل من مضاعفة الاستهلاك ويؤدي الى وجود فائض من السلع المحلية ، كان تيسار التزايد

الاستهلاكى او كان الاسراف فى الاستهلاك سيبتلعها ، بل يضطرننا
فى كثير من الاحيان الى الاستيراد او الاقتراض من الخارج ، لسد
حاجة هذا الاستهلاك المسرف .. ومعنى ذلك أن الفائض من
الاستهلاك المحلى - نتيجة لزيادة المدخرات - سسيوجه كلية
للتصدير .

ومن هنا تتزايد حصيلتنا من النقد الاجنبى بدلا من تزايد ديوننا
من هذا النقد الخارجى ..

وبديهي. اذن أن سياسة المدخرات تتطلب لنجاحها أن تزداد فى
الوقت نفسه قدرتنا على التصدير وفتح أبواب جديدة له لتصريف
السلع المتزايدة ، التى سوف تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى ،
ولا شك ، فى المرحلة القادمة لسببين :

الاول : اننا سنهتم بزيادة المدخرات وسيزداد وعينا الادخارى .

الثانى : ان مصانع كثيرة قامت فى الخطة الاولى ، ولم يبدأ انتاجها
بعد ، ومن هنا نستطيع ان ندرك جانبا آخر من جوانب المضمون
الاقتصادى ، وهو أهمية العمل على زيادة التصدير اذا لاحظنا
أن الانتاج المحلى من السلع سوف يتزايد مع سنوات الخطة
الجديدة بحيث تتزايد الكميات المتاحة للتصدير أكثر مما هى عليه
الآن ..

فاذا لم ننجح فى زيادة التصدير وفتح أبواب جديدة له ،
بمقدار هذه الكميات المتاحة ، فمعنى ذلك أننا سنواجه بتراكم
كميات متزايدة من السلع ، التى لا يمتصها الاستهلاك المحلى
بسبب اقبال الشعب على زيادة مدخراته ، ولا نتمكن من تصديرها
وهذا وضع يخلق ولا شك خطورة يجب أن نتنبه اليها من الآن ..

ضرورة الارتفاع بالكفاءة الانتاجية

لعل قضية زيادة حجم المدخرات والارتفاع بنسبتها ، مقاسة
الى حجم الدخل القومى ، قد وضحت جوانبها بحيث تتمثل لنا

أهمية هذه القضية في تحقيق أهداف الخطة الثانية للتنمية والخطط التالية لها ، علاجا لكثير من مشاكل التنمية ، وتوفيراً لفوائد كثيرة ، تعود على الأفراد وعلى المجتمع ..

وهناك قضية أخرى لا تقل أهمية وضرورة لنجاح خطتنا القادمة والخطط المتعاقبة بعدها .. وتلك هي ضرورة العمل على تزايد الكفاءة الانتاجية ..

مفهوم الكفاءة الانتاجية

كثيرا مايحدث عند المواطن العادى اختلاط بين مفهوم «الانتاج» و «الانتاجية» ولعله من الافضل قبل الدخول فى تحليل جوانب قضية الارتفاع بالكفاءة الانتاجية ان أشير الى الفرق بين «الانتاج» و «الانتاجية» .

الانتاج

يمثل بمعناه العينى كمية معينة من السلع ، صناعية او زراعية ، او من الخدمات ، تتولد من أجهزة الانتاج فى المجتمع خلال فترة معينة من فترات الزمن ..

والانتاج بمعناه النقدى يمثل قيمة هذه الكمية من السلع او الخدمات ... أى قيمتها بالنقود .

الانتاجية

تختلف فى معناها ومضمونها عن ذلك تماما .. وائنى سأحاول هنا أن أتجاشى التعقيدات الفنية ، أو الدخول فى المصطلحات الاقتصادية ، حول مضمون الانتاجية وفكرتها ، ولا سيما أن الاقتصاديين دأبوا على اعطاء التعابير المختلفة والمتباعدة للانتاجية ..

واعتقد انه يكفى في هذا المجال ان نقول ان الانتاج يعتمد على عناصر رئيسية ، أهمها :

● العمل الانساني .

● رؤوس الاموال المتمثلة أساسا في الآلات والمعدات والاجهزة التي تقام بالاستثمارات .

● المواد الاولية المستخدمة في الانتاج .

وهذه العناصر الثلاثة الرئيسية ، تتضافر معا في كل وحدة انتاجية لانتاج كمية معينة من السلع ...

فاذا اخذنا فكرة الانتاجية ، في أبسط صورها ، نستطيع القول بأن كل عنصر من هذه العناصر له انتاجية داخل وحدة الانتاج - سواء الحقل أو المصنع أو غيرها - أي له قدرة على توليد كمية من المنتجات ، بالتضافر مع قدرة معينة من العنصرين الآخرين ..

مثال ذلك : اذا كان هناك مصنعان بكل منهما كمية واحدة من المواد الاولية وكمية واحدة من الآلات ، وعدد معين من العاملين ، لهم نفس الخصائص ، ويعملون نفس ساعات العمل يوميا .. ثم استطاع أحد المصنعين أن ينتج كمية من المنتجات أكثر مما ينتج المصنع الآخر ، بنفس كمية العناصر .. فمعنى ذلك أن انتاجية المصنع الاول اكبر وأكثر كفاءة من انتاجية المصنع الثاني ..

ويمكن القول عندئذ بأن جميع العناصر في المصنع الاول ذات كفاءة انتاجية أعلى من جميع العناصر في المصنع الثاني ..

ولكن اذا أمعنا النظر في هذه المقارنة نجد أن عنصر العمل هو العنصر الاساسي والاصيل في كل عمليات الانتاج .. ولذلك فان الانتاجية ومدى كفاءتها وقدرتها ، يجب أن تقاس على أساس عنصر العمل .

ان انتاجية العمل تقاس بما يتولد من كمية المنتجات ومستواها؛ نتيجة لعمل ساعات معينة ، بواسطة عدد معلوم من الآلات

والمعدات ، وحجم مقدر للمواد الأولية .. فإذا استطاع العاملون ، بنفس ساعات العمل ، وبنفس العدد من الآلات والمعدات والقدر المعين من المواد الأولية ، توليد كمية أكثر من المنتجات أو أفضل مستوى ، مما كان يتحقق بواسطتهم من قبل ، يكون ذلك برهانا ماديا وملموسا على زيادة كفاءتهم الانتاجية في العمل .. ويكون هذا دليلا على أن متوسط انتاجية العامل قد ازداد ..

ونفس الحكم ينطبق على قدرة العاملين في هذا المصنع على انتاج نفس الكمية من السلع أو المنتجات على نفس المستوى الذي كان يتحقق من قبل ، ولكن باستخدام مواد أولية أقل ، أو باستهلاك نسبة أقل في الآلات ..

واذن فأي زيادة في الانتاج دون زيادة في التكاليف ، وأي ارتفاع بمستوى الانتاج دون زيادة في المواد الأولية ، وأي تخفيض في كمية المواد الأولية دون تقليل في حجم الانتاج أو مستواه ، وأي وفر في استهلاك الآلات والمعدات ، هو في مضمونه زيادة في الكفاءة الانتاجية للعاملين ..

وإذا كان هناك عامل في دولة ما يستطيع ، بقدر محدد من ساعات العمل ، ومن الآلات ، ومن المواد الأولية ، أن ينتج قدرا من المنتجات يزيد عما ينتجه عامل آخر من دولة أخرى بنفس القدر من هذه العناصر ، فإن انتاجية العامل في الدولة الاولى تكون أعلى من انتاجية العامل المماثل في الدولة الثانية .

ويجب ألا يكون هناك عامل احرص على زيادة انتاجيته من العامل الذي يعيش في مجتمع اشتراكي ، يحس انه شريك في ملكية المصنع ، سيد للآلة وليس جزءا من تروسها ، يتمتع بكل ما لا يتمتع به غيره من العاملين في المجتمعات الرأسمالية المستبدة ، ويعلم عن يقين أن زيادة الانتاجية معناها وترجمتها الحرفية زيادة الاجور ومستوى المعيشة بين العاملين ..

وقد يظن البعض أن زيادة الانتاج في مؤسسة أو مصنع من حيث كميته ، نتيجة انشاءات وتوسع في عدد الآلات أو زيادة في استخدام المواد الأولية ، تعنى أن الانتاجية

للعاملين قد زادت .. هذا ظن خاطيء .. لان انتاجية العامل تزيد اذا استطاع ان يحقق وفرا في المواد الاولية او في استخدام الآلات ، او ارتفع بمستوى الانتاج ، او ان يكون قد حقق ارتفاعا في متوسط انتاجه ..

الكفاءة الانتاجية في الخطة الاولى وفي الخطة الثانية

ان تقييم ما تم في الخطة الاولى ، يقتضى ان نقرر ما يلى بصراحة وشجاعة في مجال النقد الذاتى لانفسنا :

١ - اذا كان الانتاج قد زاد في الخطة الاولى بمعدلات كبيرة في جميع القطاعات ، ومحققا نجاحا في جوانب الكم والعدد لا نظير له ، فاننا لا نستطيع ان ندعى ، ان نفس النجاح قد تحقق فيما يتعلق بالانتاجية وكفاءتها ..

٢ - ان التحليل الصحيح لتجارب النمو ، في الدول التى سبقتنا الى التقدم ، يبين بوضوح ، ان زيادة الاستثمارات كانت عاملا مهما لتحقيق التقدم الاقتصادى ولتحقيق الزيادة فى الانتاج .. الا ان الارتفاع بانتاجية العامل قد لعب دورا لا يقل أهمية في تحقيق زيادة الانتاج ..

لقد كانت الاستثمارات الضخمة ، بجانب الانتاجية التى ارتفعت لدى العاملين بشكل مطرد ، فى الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية خلال القرنين الماضى والحالى ، هما العاملان الرئيسيان فى تحقيق التقدم والتطور فى هذه البلاد .. ونفس الظاهرة تنطبق على الدول الشرقية .. بل ان ما حدث ويحدث مما نقرأ عنه فى الفترة الاخيرة ، من اصلاحات اقتصادية فى هذه الدول ، انما يهدف أساسا الى الارتفاع بالانتاجية الى المستوى الذى بلغته الدول الغربية ..

وهذا يبين لنا أهمية ، بل ضرورة العمل على الارتفاع بانتاجية العاملين فى الخطة الثانية وبالتالي فى الخطط التالية لها ..

ان جهودا كبيرة يجب أن تبذل ، سواء على المستوى التنفيذى او على مستوى أجهزة الاتحاد الاشتراكى والتشكيلات المنبثقة

منه ، حتى ترتفع الكفاءة الانتاجية للعاملين ارتفاعا قويا ومستمرًا .. بحيث يكون ذلك هدفا - وصل اليه غيرنا - ويمكن الوصول اليه ، فنلتزم به ونحدده ، وتتابع هذه الاجهزة تطبيق خطى تحقيقه بكافة الوسائل الممكنة ..

وقد يلح هنا تساؤل في الذهن عن الآثار المترتبة على رفع الانتاجية ، مما جعلنا نركز الاهتمام على هذه القضية بهذه الصورة ..

والواقع ان هذه الآثار لزيادة القدرة الانتاجية عند العاملين كثيرة ومتشعبة .. لكن أهم هذه الآثار ما يأتي :

١ - أن زيادة انتاجية العامل في كل فرع من فروع الانتاج معناها انخفاض حجم مانحتاج اليه من المواد الاولية والسلع الوسيطة اللازمة للانتاج في كل وحدة من وحدات هذه السلع .. ومعنى ذلك أيضا أننا اذا أردنا ان ننتج نفس الكمية من السلع التي ننتجها الآن ، فسنحتاج الى كمية أقل من هذه المواد الاولية والى قدر أقل من السلع الوسيطة ..

فاذا لاحظنا أن جزءا من هذه المواد الاولية أو أجزاء من هذه السلع الوسيطة تنتج محليا ، لكن جزءا آخر يستورد من الخارج ، فإننا بزيادة الكفاءة الانتاجية سنوفر جزءا من انتاجنا المحلي للمواد الاولية والسلع الوسيطة يكون قابلا للتصدير أو لمضاعفة الانتاج .. كما أننا في الوقت نفسه سنوفر جزءا مما نستورده من الخارج سواء من المواد الاولية أو من السلع الوسيطة .. وبذلك تتحقق الفوائد الآتية :

(١) توفير في المواد الاولية والسلع الوسيطة المحلية .

(ب) امكانية زيادة تصدير فائض المواد الاولية والسلع الوسيطة أو استثمارها في مزيد من الانتاج .

(ح) تحقيق زيادة في تصدير المواد الاولية والسلع الوسيطة المنتجة محليا والمتوافرة من ارتفاع الكفاءة الانتاجية ..

(د) توفير المستورد منها بقدر الوفر الذي حققته الكفاءة الانتاجية ، الامر الذي يساهم في تحسين موقف ميزان المدفوعات باستمرار ، ويقلل بالتالي من احتياجاتنا للاقتراض من الخارج .. ومن ناحية أخرى فان كميات السلع التي ننتجها تزيد من سنة الى أخرى ، والارتفاع بانتاجية العاملين معناه اننا سنقلل من نسبة استخدامنا للمواد الأولية والسلع الوسيطة في انتاج هذه السلع بنفس الجودة والمستوى ..

واذن فان استيرادنا لهذه المواد والسلع الوسيطة لن يزيد بالمعدلات الضخمة التي كان يزيد بها من قبل .. وذلك في حد ذاته عامل مهم من عوامل تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات ويكفي كمثال لذلك ان نقول : لو أن صناعتنا تستخدم مواد أولية وسلعا وسيطة بما قيمته ١٠٠٠ مليون جنيه ، واستطعنا بالكفاءة الانتاجية للعاملين أن نوفر ٥٪ من هذه المواد والسلع الوسيطة - وهي نسبة ليست كبيرة على الاطلاق - فاننا بذلك نوفر ٥٠ مليون جنيه ، تقطع بالطبع من الاستيراد او تخصص للتصدير ..

٢ - أن الارتفاع بانتاجية العامل سيؤدي الى توفير في استهلاك الآلات ولا شك .. وذلك عن طريق النقص في فترات تعطلها والمرات التي تتعطل الآلات فيها نتيجة للكفاءة الانتاجية للعامل والحرص الذي يبديه العاملون .. وهذا بالطبع يطيل من عمر الآلة ، ويقلل من استيرادنا لقطع الغيار اللازمة لها ..

وبعنى ذلك كله تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات ، والحد من احتياجاتنا للاقتراض الخارجى ...

٣ - زيادة الانتاجية للعاملين من جهة أخرى تعنى أننا نتمكن من انتاج كمية من السلع الاستهلاكية أكبر مما كنا ننتج من قبل بنفس القدر من المواد الأولية والسلع الوسيطة التي نوفرها ... وهذا يخلق تزايدا من السلع المتاحة للاستهلاك بالوفرة الى تخفف من حدة الضغط على تزايد الاستهلاك وتقص السلع ...

٤ - أن الارتفاع بانتاجية العامل ، الى جانب أنه يؤدي الى وفر

في المواد الأولية والسلع الوسيطة ، يحقق وفرا في استهلاك الآلات والمعدات ... وهذا ترجمته أن تكاليف الانتاج سوف تنخفض مع الاحتفاظ بمستوى الانتاج وجودته ... وخفض تكاليف الانتاج يتيح لنا فرصا أكثر للمنافسة والتصدير ... ويتيح في الوقت نفسه فرصا لتخفيض الاسعار داخليا ...

ان بعض صادراتنا تجد في بعض الاحيان صعوبة في شق طريقها أمام منافسة السلع الأجنبية المماثلة لان تكاليف الانتاج بالنسبة لها أقل من تكاليف الانتاج لدينا ، رغم أن متوسط الاجور عندنا وتكاليف التشييد قد تقل عن بعض البلاد الأخرى ... لكن خفض التكاليف في الانتاج في البلاد الأجنبية مرجعه أولا وأخيرا الى أن انتاجية العاملين في هذه البلاد - التي سبقتنا في مجالات الصناعة سبقا زمنيا طويلا - على درجة عالية تفوق انتاجية العاملين عندنا ... والوسيلة الوحيدة لاتاحة القدرة لدى السلع المقرر تصديرها على أن تنافس غيرها في الاسواق العالمية ، هي العمل على خفض تكاليف الانتاج والارتفاع بمستوى الانتاج ، وبالتالي يمكن خفض الاسعار التي نعرضها بها ...

وهكذا يؤدي زيادة الانتاجية لدى العاملين ، من هذا الجانب أيضا ، الى مضاعفة حصيلتنا من العملات الأجنبية ... وبالتالي، نخفف الضغط على ميزان المدفوعات ، ونتمكن من توليد فائض ايجابي في هذا الميزان تدريجيا ..

ان مجهودنا في هذا المجال وفي الحد من تزايد الاستهلاك في السلع ، تؤدي الى زيادة صادراتنا زيادة مطردة .. وهذا هو المصدر الاساسي للتقليل من اعتمادنا على القروض الخارجية تدريجيا للاستثمارات التي تتطلبها خطط التنمية ، ثم نستغني نهائيا عن هذه القروض ..

٥ - استمرار ارتفاع انتاجية العامل هو الوسيلة الوحيدة التي تضمن استمرار ارتفاع متوسط أجر العامل ، بالطريق الاقتصادي السليم ...

ان اعطاء « الحافز الثوري » خلال الخطة الخمسية الاولى قد

راد متوسط أجر العاملين في كل القطاعات .. وكان هذا اجراء عدالة وحقا أساسيا ، لتصحيح الاوضاع الظالمة التي كانت تسود في توزيع الدخل ، ولإعطاء العاملين نصيبا عادلا من دخل الانتاج الذي يقومون به وأصبحوا هم وقوى الشعب العاملة الاخرى يملكون السيطرة على وسائله ..

ولكن لا يمكن في المستقبل زيادة متوسط أجر العامل ، بدون الزيادة في إنتاجيته .. ولو أردنا أن نفعل ذلك لما أمكننا ...
لأنه يؤدي الى رفع الاجور بما لا يتناسب مع حجم وقيمة السلع المنتجة ...

وبالتالي ترتفع أسعار هذه السلع ، ويترتب على ذلك ضرر بالعاملين أنفسهم ، لانهم عماد القوى الشرائية ، وهم حين يحصلون على السلع بأسعار مرتفعة انما تتحول أي زيادة في أجورهم ، بدون ارتفاع في الانتاجية ، الى زيادة وهمية لا تترجم بزيادة في كمية السلع التي يمكنهم شراؤها .

هكذا نجد أن استمرار التحسن في أجور العاملين مرتبط ارتباطا وثيقا بما يحققونه من زيادة في الانتاجية ...

٦ - ارتفاع الانتاجية يزيد من الفائض أو الوفرة الذي يتكون لدى شركات القطاع العام ومصنّاعه ، نتيجة لما يحققه ارتفاع الانتاجية من توفير في تكاليف الانتاج ...

وهذا الفائض يعتبر مصدرا هاما من مصادر المدخرات المجلية المنظمة وبذلك تؤدي زيادة الانتاجية الى زيادة المدخرات ، والى التقليل من الاعتماد على الاقتراض الخارجي ...

ومن هنا يتضح لنا مدى ترابط هذه القضايا وتشابك جوانبها ومدى تأثير بعضها ببعض وتكاملها معها

دور الاتحاد الاشتراكي العربي

في زيادة انتاجية العاملين

ان الدور الهام الذي يجب أن يتحقق في مجال زيادة انتاجية العاملين ، يلزم أن تمارسه النقابات واللجان النقابية والاتحادات العمالية في إطار الاتحاد الاشتراكي .

وهذا يستدعي أن نتوقف عند دور النقابات العمالية والمهنية في مجتمعنا الاشتراكي لنلقى مزيداً من الضوء على جوانبه ...
فالنقابات هدفها بصفة عامة هو تحسين حال العاملين ...
وفي المجتمع الرأسمالي يتركز جهد النقابات ، في مجال تحسين احوال العمال ، على محاولات لانتزاع بعض حقوق العاملين من اصحاب السيطرة الرأسمالية ... ويتم ذلك في إطار الصراع الطبقي الذي يسود دائماً المجتمعات الرأسمالية والطبقية ...
ويتخذ جهد النقابات سبيل المناداة والدعوة بكل الوسائل ، لمنح العاملين شيئاً من حقهم في عدالة التوزيع بين العمل ورأس المال ...
سعيًا الى الارتفاع بمعدلات الاجور ، التي يود اصحاب السيطرة الرأسمالية لو أمكنهم ان يخفضوها الى أدنى المستويات .
... وطبيعة المجتمع الرأسمالي أن صاحب رأس المال يتابع ويراقب بنفسه وبأدواته المشتركة معه في السيطرة ، ليتأكد من ارتفاع انتاجية العاملين ارتفاعاً مستمرا ، وهو يحرص على أن يستغل بقدر ما يستطيع ، طاقة العمال وكفاءتهم وعرقهم ، لتوليد أكبر كمية من المنتجات ، مستغلاً في ذلك كل مجهود العمال الكسدين يعملون عنده ... ولا يتردد في طرد العامل الذي يصبح على مستوى ضعيف من الانتاجية ...

لذلك فان العامل مهدد في المجتمع الرأسمالي ... ومساق ... وعليه أن يزيد من انتاجيته باستمرار ، ويدفع من عرقه وجهده لصاحب رأس المال ، والا فانه يجد المصير المحتوم في الطرد من العمل ...

ولا شك أن هدف النقابات والاتحادات في مجتمعنا الاشتراكي هو تحسين حال العاملين ...

لكن يجب أن نضع هذا الهدف في إطاره الاشتراكي ... ويقتضى ذلك أن نذكر ما يلي :

١ - أن عدالة التوزيع أصبحت إحدى المهام التي حملتها الدولة على عاتقها ... فقد قضت على الاستغلال الطبقي للعامل من قبل الرأسمالية المستغلة ، وجعلته سيدا للآلة ، بل فرضت له نصيبا من الربح المتولد عن الانتاج نصيبا عادلا ، وأعطته الحافز الثوري الكافي ، حينما قررت رفع متوسط الاجور للعاملين ... وأمنت حياتهم ومستقبلهم وحددت لهم ساعات العمل .. حتى لقد أخذ الكثيرون علينا هذه الخطوات الثورية التي حققناها وقالوا اننا سرنا في هذا الطريق شوطا أطول بكثير مما كان ينبغي .

ان النقابات المهنية والعمالية عاشت في عصور الظلم الاجتماعي ، وسيطرة رأس المال المستغل والاقطاع ، ولم تتمكن برغم صيحاتها المكبوتة أن تنتزع للعاملين حقوقهم من الذين كانوا يهتمون كل خير في المجتمع ، وكانوا لا يتركون للطبقة العاملة الا الضياع والفاقة والتهديد في رزقهم ومصيرهم ... وإذا ما أمكن أن تحصل فئة على مسحة من الحق يومئذ ، فكان يعطى من أصحاب السيطرة منة واحسانا وفضلا ... لكن الثورة الاشتراكية ما قامت الا من أجل الطبقة العاملة المظلومة ، لتضعها في موقع القيادة للمجتمع ، بعد ان كانت من قبل وقودا يحرق على مذبح الظلم الاجتماعي ، حين كانت تساق الطبقة العاملة الى السخرة .. ولقد قدمت الثورة الاشتراكية ، بدون طلب أو الحاج ، ما لم يخطر على حسابان أي نقابة أو اتحاد ، وما لم يحلم به أحد من العاملين ، وقد عاصر الكثيرون منهم عهود الرأسمالية المستغلة وعانوا من ويلاتها ، بل كثيرا ما عانى هؤلاء العاملون من سيطرة الطبقة الرأسمالية المتحكمة على النقابات العمالية والمهنية نفسها والاتحادات وقتئذ ...

٢ - نتيجة لذلك أنه لا مجال لأن يكون دور النقابات استمرارا لدورها التقليدي السابق في المجتمع الرأسمالي ، محدودا وقابعا

في قوقعة لا ينطلق منها الى الافاق الجديدة .. ان المطالبة بالمزيد من عدالة التوزيع ، أمر وضعت الدولة ضمن واجباتها وأهدافها الأساسية ... ولذلك فان النقابات المهنية والعمالية مطالبة بالبحث عن الوسائل التي تكفل الارتفاع بمستوى العاملين عن غير طريق محاولات انتزاع حق مهضوم من حقوق العاملين ... فليس هناك حق مهضوم للعاملين ، انما حقق لهم المجتمع الاشتراكي أملهم واحلامهم .. وبقي على العاملين ان يحققوا للمجتمع الاشتراكي أملة فيهم ، وكما يقول الميثاق « ان ذلك التغير الثوري في الحقوق العمالية لا بد أن يقابله تغيير ثوري في الواجبات العمالية » ...

٣ - ويثور التساؤل : كيف اذن يمكن للنقابات العمالية والمهنية أن تحسن من أحوال العاملين داخل هذا الإطار الاشتراكي ؟ والجواب أن هذه التنظيمات والنقابات يجب أن ينطلق دورها من مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الادارة في عملية الانتاج ، الى الحد الذي يجعل منها قاعدة طليعية في عمليات التطور والارتفاع المستمر بالكفاءة الانتاجية ..

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى في رفع الكفاءة الفكرية والفنية ، ومن ثم الارتفاع بالكفاءة الانتاجية للعمال .

وكذلك تستطيع النقابات أن تعمل على رفع مستوى العاملين في المجال السياسى والثقافى والصحة والاجتماعى ، فان مكانة العمال في المجتمع الجديد لم يعد لها من مقياس غير قدرتها على انجاح عملية التطوير فى الانتاج وكفاءتهم فى الوصول الى الاهداف المرتقبة ..

ان الجهد النقابى والمهنى لرفع انتاجية العاملين هو الطريق الوحيد الذى يؤدي الى ازدياد مستمر وسليم فى أجور العاملين وتحسن متواصل فى مستوى معيشتهم وجدير بالذكر أن القيام بهذا الدور انما يوطد دعائم التقدم الاشتراكي عن طريق تزايد الانتاج، تزايداً اقتصادياً بحسب

التكاليف ، لان قوة المجتمع الاشتراكي هي في قوة انتاجه وسلامة هذا الانتاج .

من هنا يرتبط الجهد النقابي والمهني باطار التحالف السليم والشرعى بين مصلحة العمال ومصلحة قوى الشعب العاملة كلها ، على عكس الجهد النقابي في الدول الرأسمالية الذى لا يوجد الا فى اطار من تصارع وتضارب المصالح الطبقية .

ونتيجة هذا فان دور النقابات فى مجال العمل على تحسين حال العمال يتخذ مضمونا جديداً فى المجتمع الاشتراكي وهو العمل على رفع انتاجية العامل ، لتحسين حالته المعيشية فى اطار عدالة التوزيع التى هي مبدأ أساسى تكفله الدولة وتسهر عليه ... وتستطيع النقابات من هذا المنطلق أن تؤدي أجمل الخدمات الكبرى للعامل والمهنيين وللمجتمع الاشتراكي ...

٤ - يتعين على النقابات واللجان التقاوية والتشكيلات المهنية أن تلتزم ببعض الواجبات خلال الخطة الجديدة والخطط التالية ، وهي تمارس دورها فى ضوء هذا المفهوم الجديد والمحدد :

(أ) تدرس كل نقابة انتاجية العمل فى الفرع الذى ترتبط به ، دراسة علمية دقيقة ، وتقارنها بالانتاجية فى الفروع المماثلة فى البلاد الاخرى .. وبخاصة البلاد التى سبقتنا فى هذه المجالات حتى تستطيع أن تحدد أسباب وعوامل تخلف الانتاجية عندها فى أى فرع من الفروع عن مثيله فى البلاد الاخرى .

(ب) يمكن أن تضع النقابات فى مجال تخصصها - على ضوء هذه الدراسات الواعية والعميقة - هدفا عاما لمتوسط انتاجية العامل فى هذا المجال أو ذاك ... ويجب أن يبلغه العاملون خلال مدة معينة سنة بعد أخرى ... والنقابات هى التى تستطيع أن تساهم ايجابيا فى بيان السبل الواجب اتخاذها للوصول الى تحقيق هذا الهدف النابع من التشكيل المهني نفسه .. وتستطيع النقابات فى أبحاثها العلمية أن تدرس ظروف الوحدات الانتاجية وأسباب ضعف أو ارتفاع انتاجية العاملين فيها ، حتى تقوم بدورها الطليعى فى المساهمة لرفع الكفاءة الانتاجية فى جميع

الوحدات التي ترتبط بها ، وتضع لنفسها خطة واقعية نابعة من العمل الميداني ولا تكون خطتها مجرد شعارات أو نداءات مكتبية

(ج) يجب أن تبذل النقابة الجهد اللازم ، ليكون الهدف الكلي للانتاج جزءاً من نشاطها السياسي ، بمعنى أن تلقنه لقواعدها بالوضوح الكافي والاقتناع الكامل وتصل بهذا الهدف في وجدان القواعد العمالية الى مستوى المبدأ السياسي الذي تلتزم به النقابات وتوجه له الجهود النقابية حتى يؤمن به العامل ويلتزم به عن عقيدة ...

وهذا يقتضي بالضرورة جهداً كبيراً في مجالات التوعية والتوضيح والاقتناع عن طريق المناقشة المفتوحة والصريحة ، التي تلازم الحركة اليومية للعاملين ...

(د) تتلقى اللجنة النقابية في كل وحدة انتاجية من وحدات الفرع المتخصصة فيه ، هدف رفع متوسط الانتاجية الى المستوى الذي حددته النقابة العامة وناقشته ودرسته علمياً وعملياً ..

وعلى اللجنة النقابية أن تحيله الى خطة جزئية ، تنفذها على مستوى الوحدة الانتاجية التي تعمل بها اللجنة النقابية .

(هـ) هذه الخطة الجزئية لا بد أن تناقش مع العاملين ، ومع ادارة الوحدة الانتاجية ، ومع لجنة الاتحاد الاشتراكي ومجموعاته القيادية ، لكن ينتج عن ذلك اقتناع واتفاق عام على هذه الخطة في أسلوبها وهدفها ، بحيث تلتزم بها جميع هذه الاجهزة التزاماً سياسياً ، وليس مجرد وعد عادي أو التزام اداري ... ولهذا فيجب متابعة تحقيق أهداف هذه الخطة الجزئية للوحدة وتقييمها على المستوى السياسي أي بواسطة اللجنة النقابية أولاً ... ثم بواسطة لجنة الاتحاد الاشتراكي والجماعة القيادية والادارة .. وتتحدد الاسباب التي قد تؤدي في بعض الحالات الى عدم تنفيذ الخطة الموضوعية وتناقش هذه الاسباب بنفس العقلية السياسية ... ثم ترفع النتائج للنقابة العامة لكي تتابع الخطة الاشمل على مستوى فرع التخصص كله في الجمهورية أو الاقليم ..

(و) يجب أن تشتمل الخطة الجزئية على أهداف عينية لتحقيق

فائض في استخدام السلع الوسيطة والمواد الاولية ، وتحديد عدد مرات وأوقات تعطل الآلات وأسباب ذلك .. والطرق الكفيلة بتلافي أى قصور أو أسراف أو إهمال حتى يتحقق الهدف المقرر ..

(ز) لا بد من التركيز على أهمية المتابعة والتقييم الذى يتم على مستوى كل من اللجنة النقابية ، والنقابة العامة ، بحيث تكون متابعة دقيقة وتقييماً سليماً للخطوط الموضوعية من قبل ، ومدى ما يتحقق وما لم يتم تنفيذه ، لا مكن اكتشاف الصعاب التى تواجه العمل والعمال ودراسة الوسائل الكفيلة بالتغلب عليها .

(ح) أن تدريب العاملين عامل هام للتغلب على ضعف انتاجيتهم، والتغلبات العامة ، واللجان النقابية ، يجب أن تسهم في هذا التدريب بأوفر نصيب ، خاصة وأنها متصلة ومرتبطة بالقيادات الفنية في هذا المجال . ولا بد أن تنظم النقابة العامة برامج تدريبية مركزية ، وفى داخل الوحدات الانتاجية ، حسب ظروف واحتياجات أى فرع من فروع العمل ... ويجب ألا تتوقف هذه البرامج عند حد ، بل تتوسع النقابة في هذه البرامج تدريجياً حتى تصبح عملية لا ينقطع أثرها الايجابى الفعال فى الارتقاء المستمر فى كفاءة العاملين .

ولا شك أن مراكز التدريب التى تنشئها الدولة والمؤسسات العامة والشركات هى الحقل الرئيسى فى المرحلة القادمة ، لتنظيم وممارسة هذا التدريب المنظم ... لكن لابد من التوسع التدريجى فى انشاء المراكز التدريبية التابعة للنقابات نفسها ، وتستطيع النقابات تمويلها تدريجياً من مالىتها وبمعاونة الدولة ..

(ط) ان النقابات لها دور طليعى فى البحث والدراسة المرتبطة بمشاكل الانتاج عامة ... وتستطيع أن تقدم نتائج هذه الدراسات التطبيقية لتساهم فى تطوير كل فروع الانتاج ، والوصول الى وسائل علمية وتجارب تعود على المجتمع بكل خير ، عن طريق استغلال طاقاتها الكامنة فى الخبرات الفنية العالية ...

ان هذه الصورة من الاستثمارات للجهد الفنى والعملى والعلمى والثقافى المنظم هى فى رأى أهم ما يمكن أن تقوم به النقابات من

جهد استثماري ، لأنها ستعمل عملاً ضخماً في تنمية ملكات العاملين وكفاءتهم وخبرتهم ، وتنظيم جهودهم والارتفاع بوعيهم السياسي والاقتصادي والفني والثقافي ... واستثمار هذه الملكات والخبرات ، يعتبر أقوى جوانب الاستثمار المنتج ، لأغنى وأعلى العناصر التي يتحقق على يديها التقدم ، لأنها ترتبط بالإنسان وحياته وعمله ، وتفتح آفاقاً واسعة لتحسين أحواله والوصول بها إلى أرقى الدرجات ...

أسلوب العمل السياسي لانجاح خطط التنمية

أم يكن القصد مما عرضت حول دور الاتحاد الاشتراكي في انجاح خطط التنمية ، أن أستعرض تفاصيل مهمة الاتحاد الاشتراكي ، كتنظيم سياسي يضم قوى الشعب العاملة في المجتمع ، ولا أن أشرح برنامجاً في الفترة المقبلة ... لكنني أردت أن أحدد من وجهة نظري وبصفة عامة جوانب المضمون الاقتصادي الذي يجب أن يركز الاتحاد الاشتراكي جهده عليه لمساندة نجاح خطط التنمية القادمة .

١ - لقد كانت الوحدات الجماهيرية للاتحاد الاشتراكي خلال الخطة الخمسية الأولى أشبه بمكاتب البريد تذهب إلى مقار وحداتها لتصل إليها الآراء والمشكلات والشكاوى . وما عليها إلا حالة هذه العرائض كما هي إلى الجهة التنفيذية أو إلى مستواها الأعلى في القسم أو المحافظة ، التي كانت تقوم بدورها هي الأخرى بتحويلها للتوزيع على الجهة التنفيذية أو الإدارية ...

أما دورها في النزول والالتحام بالجماهير ، في تلمس مشكلاتها العامة ودراستها لإحساس القاعدة الجماهيرية دراسة واقعية ، ومحاولة حلها حلاً ذاتياً أو إحالتها إلى المستوى الأعلى ، باقتراح الحل القائم على الفهم والوعي بكل الإمكانيات وبالنواحي الفنية ومقررات الخطة التنفيذية والمالية - فنادر ما كان يحدث ... ولذلك فإن لجان هذه الوحدات إذا لم تكن معوقة في كثير من الأحيان فإنها على الأقل لم تؤد دورها المطلوب في دفع خطى

النجاح الذى تهدف اليه الخطة فى التنمية .

٢ - كذلك فان بعض الذين كان لهم شرف الانتخاب من القواعد الجماهيرية ، ليكونوا ممثلين لها فى لجنة الوحدة أو القسم أو المحافظة ، كانوا يحسبون أنهم تبوعوا مناصب ووظائف تؤهلهم أن يصدروا تعليماتهم وطلباتهم ، لتكون واجبة التنفيذ ما دامت قد أرفقت ببطاقة كتب عليها بالروح المظهرية وبأسلوب التعالى عبارة تشير الى عضوية صاحبها فى لجنة الاتحاد الاشتراكى ...

ان هذا البعض لم يستطع أن يدرك مفهوم خدمة الجماهير ، ولم يقدر شرف الانتماء الى التنظيم الشعبى وأنه ليس وظيفة ، ولا يشكل طبقة جديدة انما التنظيم الشعبى هو الوعاء الذى يضم تحالف قوى الشعب العاملة كلها .. وهكذا أهمل الكثيرون من المنتسبين الى الاتحاد الاشتراكى واجبهم الاساسى نحو خدمة الجماهير ونحو المجتمع .

٣ - وحدث نوع آخر من التخلف فى عدم تركيز الاهتمام على الشباب ... الطليعة العريضة التى تؤلف جيل المستقبل لهذا المجتمع المتحفز لتولى المسئولية فى مجال العمل والانتاج ، وفى المجال السياسى على حد سواء ...

الاتحاد الاشتراكى واهمية تكوين الشباب

اذا كنا اليوم نحاول تقييم خطة التنمية الشاملة الاولى ، من نواحي الانتاج والاستهلاك وما حققت من منجزات ، وما يمكن تحقيقه واستثماره مضاعفا فى الخطة القادمة ، فان الطاقة الضخمة الكامنة على أرضنا النامية بالامل والوعى ، من الشباب ، هى القوة الحقيقية التى تمكن لمستقبل امتنا أن يستمر نجاحه وثوريته ونموه

ان اهمية تكوين الشباب الاشتراكى فى هذه المرحلة لا تكون فى خلق جيل جديد ناضج ، وقادر من الناحية السياسية والفنية وحسب ، انما اهمية ذلك تمتد كذلك الى أن يكون الجيل الصاعد لحمل المسئولية قوة دافعة لنجاح خطط التنمية .

ومهمة تكوين الشباب الاشتراكي الواعي والقادر ، والناصح سياسيا وعلميا وفنيا وثقافيا ورياضيا ، لم تحتل التأخير ... فان الشباب دائما في سن التكوين والنمو يتعرضون لتيارات الانحراف والتضليل والاغراء واللامبالاة والسلبية وغير ذلك ، اذا لم يجدوا الأيدي الأمانة والمخلصة التي ترعاهم وتوجههم الوجهة الصالحة لأنفسهم ولأوطانهم وللمثل العليا ...

ومن الواجب أن توجه هذه الطاقات بالاعتناء والإيمان بوحدة الفكر ، والوعي العميق ، إلى الطريق السليم الذي يتم فيه تكوين الشباب فكريا وجسمانيا ، عقليا وروحيا ، فنيا وعلميا ، ثقافيا ورياضيا وكان لا بد أن يعطى الاتحاد الاشتراكي أهمية قصوى للشباب وتكوينه في دوره الحالي ... لقد حمل هذا الجيل عبء الثورة كاملة .. أعد لها وفجرها ، وحطم قلاع الظلم والتخلف والفساد والسيطرة ، التي كانت جاثمة على قلب المجتمع .. تم حمل هذا الجيل عبء التصدي للاحتلال والعدوان والتحديات التي واجهت الزحف الشعبي بالثورة في مرحلة التحول الاشتراكي .. وحمل هذا الجيل عبء ارساء الأسس للبناء الاشتراكي واقامة المجتمع على دعائم من الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ، من الكفاية والعدل ... وهو لا يزال يحمل الأعباء بشرف وشجاعة وراء قيادته المؤمنة القادرة ، ليسلم كل ما صنع إلى جيل الشباب الصاعد ، الذي يجب أن يندفع بالثورة إلى آفاق أوسع ، ويحتفظ بالنجاح ، بل يضاعف النصر الذي تحقق بعد الجهد والمشقة ، وبذل الدم والعرق . واذا كان النجاح أمرا صعبا فان الاحتفاظ به ليس هينا .. ونحن لا نتصور ولا نريد للجيل القادم أن يهرب من الصعب إلى الليونة أو يستعيز عن الثورة بالانحراف أو التواكل أو السلبية ، لكننا نريد لأبنائنا أن يثبتوا ذاتهم ، ويفرضوا قيمتهم على الحياة كما فرضها هذا الجيل بالحق والعدل والكفاح ... وان الكسب الحقيقي من ثورتنا الاشتراكية ، سيعود لهم في النهاية أكثر مما يعود على الجيل الصاعد الذي يحمل اليوم مشعل العمل والبناء لأن اتصال الحياة وطبيعة التطور تفرض ما يلي :

أولا :

ليس هناك فراغ أو انقطاع بين جيل اليوم وجيل الغد ... وامتداد العمر وانتقال القيادة الى الجيل القادم ، في ظل الاشتراكية التي نقيمها ، هو استطراد طبيعي لنضال هذا الجيل ، وهو امتداد لطاقت شعبنا المصري المتجددة ... وليكن من ثورية الجيل الحاضر ونضاله وانتصاراته وصموده للتحديات ، حافزا الى حركة الجيل القادم ، حتى يتقدم بالأمانة والارادة ، وهو يملك الحافز الثوري ، ويرى أمامه الهدف السياسي واضحا محددا ..

ثانيا :

ان المجتمع الاشتراكي الذي اقامه الجيل الحاضر ألزم نفسه منذ أول أيام التحول الاشتراكي بحقوق أساسية ، يأخذ الجيل القادم منها اليوم وغدا أوفر نصيب - وبعضها التعليم والثقيف والرعاية الصحية والتأمين .. وفوق ذلك وقبله ، أن الجيل القادم فتح وعيه على أرض ظهرت من الاستعمار ، لا يدنسها احتلال ، ولا تقيد حركتها أغلال الاقطاع أو الاحتكار ولا تمزقها الحزبية والفساد السياسي ...

كل هذا وغيره خلق للشباب الصاعد مناخا صالحا للقوة الفكرية وللعمل المنتج وللنمو السليم والانطلاق دون توقف الى الآفاق الواسعة ...

ان الجيل الصاعد أوفر حظا من جيلنا ومن الأجيال السابقة التي عانت من ظروف الحياة القاسية وعاشت في ظل سيطرة الاقطاع ورأس المال ، وكادت تضيق في متاحات الاتجار بالسياسة واحتراف الزعامات واستخدام الشباب وقودا يطبخون على احتراقه موائدهم ومغانمهم ..

ثالثا :

ان البناء الاشتراكي الذي نقيمه فوق أرضنا لن يتوقف عن النمو ، وكلما ارتفع هذا البنيان الراسخ أحس ابنلؤه بمزيد من

الثقة بالنفس ، وازدادوا قوة واندفاعا . . . ولكن اذا كان الكسب الحقيقى من منجزات الثورة الاشتراكية يعود بالخير الكثير على الشباب الصاعد ، فان من الواجب أيضا أن يدرك الشباب منذ حدوثه ، ما هو المطلوب منه ، ليتحقق استمرار الثورة الاشتراكية ودوام نجاحها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

واذا كنا ننظر الى ما تحقق فى جيلنا ، نظرة تقدير لصورة كفاح رائع ، لشعب عظيم ثائر ، فاننا نتطلع بالأمل الى احتمالات كفاح أكثر روعة ، وأقدر فى الابداع والاندفاع بالثورة والبناء والتنمية . ذلك منطق طبيعى يبين الترابط بين المزايا والمسئوليات ، بين الحقوق والواجبات ، فان الآمال والانتصارات لا تستمر عبر الأجيال بالميراث التلقائى ، لكنها تتجدد وتتضاعف بالجهد والبذل ، اذا حرص كل جيل أن يواصل الانطلاق فى سباق الزمن ، من حيث ينتهى الجيل السابق ، بطاقة أكثر اندفاعا واحتمالا وشبابا ان مسئولية الشباب فى الحفاظ على الثورة اليوم والاندفاع بها غدا مسئولية ضخمة بقدر ضخامة الهدف الذى نتطلع اليه :

١ - ان الشباب اليوم هم الفئة الغالبة ، وهم الوزن الأكبر والتشكيل الأضخم عددا فى المجتمع ، اذ يؤلف الشباب النسبة الكبيرة من قوى الشعب العامل فى كل وحدات الانتاج وفى التجمعات الجماهيرية . . . فى الحقل والمصنع ، فى المدرسة والجامعة ، فى القرية والمدينة ، فى الميادين العسكرية والنواحي المدنية . . . وعلى قدر حركتهم ، وعلى قدر ما يبذلون اليوم من جهد فى شسبابهم وبطاقنتهم الفتية ، بقدر ما يكون النجاح والتقدم والانتصار فى مجالات الانتاج والتنمية ، ويقدر ما يبذلون غدا من جهد وثورية حينما يتسلمون القيادة ، بقدر ما تتحقق آمال أعظم وأوفر . . .

٢ - ان الشباب بطبيعة تكوينه الذهنى وحماسه يكون أكثر ثورة ضد قوى الاستغلال أو رواسب السلبية ، ولذلك فهو أكثر ارتباطا بالمثل والمبادئ التى يقوم عليها مجتمعنا الاشتراكى . . .

وبالتالى فان الشباب اكثر استعدادا واندفاعا ، لبذل الجهد والطاقة فى سبيل تدعيم هذه المثل والمبادئ التى تهدف الى مزيد من الانتاج ، ومزيد من العدالة الاجتماعية ، ومزيد من الانتصارات وعلى ذلك فان الشباب اذا كان مسئولوا عن قيادة المجتمع فى غدنا ، فانه اليوم مطالب بأن يثبت جدارته كقوة دافعة من عوامل النجاح الذى يتحقق فى مجتمعنا اليوم . . .

٣ - ان المجتمع الاشتراكى الذى اقمناه فوق أرضنا ، بالكفاح الأصيل والنضال المتصل وراء القيادة السديدة ، يعد نموذجا لغيرنا من الشعوب المتطلعة الى الحرية والتقدم ، لكنه فى نظر أعداء الشعوب من قوى الاستعمار والرجعية خطر يطاردهم ، ويهدم قواعدهم ، ولذلك فانهم لا يتوقفون عن العمل لعزله ومحاولة التآمر والضغط عليه . ويقدر ما نتصدي لهذه القوى المعادية ، ويقدر ما نحرز من انتصارات ونحقق من نجاح ، ونرتفع بالبناء الذى نقيمه ، بقدر ما تزداد حالات اليأس والفرع عند أعدائنا ، وتهاوى العروش الظالمة المستغلة وتساقط قلاع السيطرة من حولنا . . . ان ذلك يبدو من أعدائنا المتربصين فى صور الفرع وهم يتصرفون فى جنون المقبلين على الفرق . واذا كانت الثورة التى قامت فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ قد قضت على الاقطاع والرجعية والانتهازية ، فانها لم تقض بعد على الاقطاعيين والرجعيين والانتهازيين الذين ترتبط مصالحهم ووجودهم بالاستعمار والرجعية الخارجية . . . واذا كان مجتمعنا قد حرص على أن يصفى الاقطاع والرجعية والاستغلال دون اراقة دماء ، فما من شك أن الاستغلال لا يستسلم بسهولة ، وما من شك أنه سيبقى من حولنا فلول الرجعية المتربصة ، وستبقى فى مجتمعنا بقايا لا تحيا ولا تقبل أن تحيا الا على الاستغلال الذى يرفضه مجتمعنا الاشتراكى . . . ان بقاء الاستغلال فى أى صورة من صورته وبأى قدر - ان وجود بقايا الرجعية والانتهازية وممارستها لطبيعتها المعادية لمصالح الشعب ، يشكل دائما الخطر على البناء الاشتراكى .

والشباب ... وهو المتغفل في كل مكان .. المتفتح بالوعى لكل ما يجرى من حوله وفي الاتجاه المختلفة ، هو القوة الحقيقية التي تحمل مسئولية التصدي والدفاع عن المجتمع الاشتراكي ، ضد كل ما قد يتعرض له من تحرك رجعي أو بلبلة أو استغلال أو ضغط أو تأمر ، بل ضد أي لون من ألوان الاعتداء على قداسة المجتمع الاشتراكي ووجوده ، وصورته الزاهية .

كل ذلك يحدد لنا دور التنظيم السياسي في تكوين الشباب .. وفي رأي أن يكون دور الاتحاد الاشتراكي العربي في أعداد الشباب قائما على أسس محددة نذكر منها ما يلي :

أولا : أعداد هذا الجيل الصاعد ، أعدادا سياسيا وثقافيا ، يؤمن بربه وبدينه ، وبوطنه وبالمثل العليا والمبادئ التي صاغها الكفاح الوطني من تجارب الزمن ، ومن أمل المستقبل في منهج للحياة العادلة التي يقيمها شعبنا على أرضه .

ثانيا : اذابة الفوارق النفسية بين فئات الشباب المختلفة ، حتى لا تستمر البقايا الطبقية التي فرقت من قبل شباب الجامعات مثلا وشباب المصانع وعزلت شباب المصانع عن شباب الحقل ، وخلقت هوة سحيقة بين شباب القرية وشباب المدينة ، وأقامت الحواجز بين شباب الجامعة والشباب العامل المنتج ...

انهم جميعا ، برغم اختلاف المهنة ودرجة الثقافة والبيئة الجغرافية ، يلتقون على عنصر أساسي ، هو أنهم شباب المجتمع الاشتراكي ، جيل واحد ينهل من تعاليم هذا المجتمع ومن مثله ومبادئه ومنهجه ، بحيث يقدس الشاب فيه العمل الايجابي ، ويعده دون غيره معيار قيمة المرء ...

ان الشباب يؤلفون معا على اختلاف طبيعة عملهم جسدا واحدا ، وحياة واحدة ، وأملا واحدا ، وعملا متكاملا ، وقيما واحدة تشبكل قدرا من الثقافة المشتركة التي تمحو كل صور الاختلافات الشكلية والبيئية الأخرى ...

ثالثا : يجب أن يؤمن الشباب ايمانا كاملا بأن الانتاج والتفاني في

زيادة معدلاته والارتفاع بمستواه وزيادة كفاءته، هو الجسر الوحيد الى الرخاء والرفاهية والعدل والكفاية له ولغيره .. سواء كان هذا الانتاج فى المصنع أو الحقل ... فى المدرسة أو المتجر .. فى المستشفى أو المؤسسة ، فى المكتب أو الشارع ، فى الجامعة أو الورشة .. كل ذرة من جهد وكل قدر من الاخلاص وكل خطوة الى الامام فى أى عمل مهما كانت طبيعته وأيا كان قدر الجهد وقيمة الزيادة والتحسين فى انتاجيته ، انما يعود كله على المجتمع وعلى كل فرد فيه وخاصة على الشباب .

رابعاً: ان وضوح الرؤية من أهم ما يلزم ان يتزود به الشباب ، والمناقشة الحرة والواعية ، والفهم العميق لكل الأمور فى صراحة ووضوح كامل ، تحصين للشباب ضد كل زيف أو تضليل أو انحراف

ان معرفة الشباب بتاريخهم الوطنى والقومى ، وتوضيح عناصر القوة فى شعب مصر الاصيل خلال عصور التاريخ وتعاقبها ، يضاعف من ثقة الشباب فى نفسه وفى نضال أمته الممتد عبر الأجيال ... ولقد زيف الاستعمار ودعاة الهزيمة من أعداء الشعوب تاريخ الشعب المصرى الأصيل ، محاولين بذلك ان يقللوا أو يستهينوا بكفاح هذا الشعب وصور أمجاده ، وبالقرائن التى تؤكد أصالة معدنه وصلابته ، وتثبت عمق جذور النضال المصرى على طول التاريخ الانسانى . ان ازالة الزيف والتزوير فى تاريخ النضال المصرى سوف يزيد شعور الشباب بقيمة امته وبمجدها وجدارتها ببلوغ المنى والامل المرموق .

خامساً: خلق وحدة الفكر وتنظيم وحدة النضال ووحدة العمل وتوضيح خطى الطريق الواحد الى الهدف الواحد بين الشباب عن طريق لقاءاتهم معاً على اختلاف مهنهم وبيئاتهم فى عمل جماعى يعمق فى نفوسهم الايمان بالقيادة الجماعية ، ويربط بين فئاتهم ، ويزكى فى وجدانهم شرف تحمل المسئولية ، وينمى فى قلوبهم روح التعاون والعمل الايجابى ، ويعمق فى أذهانهم الوعى الاشتراكى عن طريق المعسكرات والندوات والتثقيف الذاتى ، ويمحو من سلوكهم أى صور للتعالى أو الانعزال ، ويقوى من قيمتهم عند أنفسهم وفى

نظر الآخرين عن طريق عملهم اليدوى والخدمة العامة فى البيئة التى يعملون فيها أو يعيشون بينها ...

وفى هذه المعسكرات .. ومع كل هذه الواجبات وعند مناقشة كل هذه القضايا ... يجب أن تكون قضية الإنتاج ومشاكله ، من أهم الموضوعات التى يتناولها البحث والنقاش الرشيد العميق ، جنباً الى جنب مع العقيدة السياسية والنواحي الاجتماعية

ولقد بدأ الاتحاد الاشتراكى هذا البرنامج الضخم .. وركز على الشباب وأولاه كل اهتمام ، حتى لقد جعل للشباب أمانة عامة من الامانات الرئيسية له تنبثق عنها منظمة للشباب الاشتراكى ... واذا كانت هذه التجربة الضخمة والرئيسية لم يمض على البدء فيها الا وقت قصير ، فانها أخذت تملأ الاسماع ، وتحدث حركة جديدة تبشر بحياة جديدة تضم الشباب الاشتراكى ... فى منظمة تجمعهم حول فكر واحد وطريق واحد نحو الهدف الواحد

واننا نتطلع الى هذه النواة بأمل شديد ونرجو لها قوة أكبر على الاندفاع بالثورة ، وإيجابية أقدر على الوفاء بتحقيق هذه المسئولية التاريخية ...

ذلك هو السبيل لتهيئة واعداد وتكوين اصحاب المصلحة فى المستقبل الذين سوف يحملون المسئولية ويؤدون أمانتها الغالية المقدسة أكثر قوة ، وأقوى ثورية ، وأشد حماساً ، وأعمق وعياً ، وأحسن حظاً ، وأفضل من جيلنا الحاضر ، الذى يسعد وهو يرى أن الثورة سوف تواصل خطاها وأن الذين سيعيشون فى مجتمع أفضل هم أولادنا وأكبادنا وامتداد عمرنا وثمار جهدنا ، وأمل نضالنا الرائع والمنتصر .

البناء الاشتراكي

والدفاع عن الاشتراكية

كان طبيعيا أن نستطرد في تحليل واجبات الاتحاد الاشتراكي ،
لنستعرض الجوانب الكثيرة ، لدوره الرئيسي والهام في انجاح
خطط التنمية وتدعيم البناء الاشتراكي - خاصة ونحن في صدد
تقييم الخطة الخمسية الاولى وما تحقق في سنوات التحول
الاشتراكي العظيم ...

ويمكن تلخيص واجبات الاتحاد الاشتراكي بوصفه التنظيم
الذي يجمع قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة في الاشتراكية
وفي التحول الاشتراكي الذي تم ، وفي انجاح خطط التنمية التي
تدعم هذا البناء الاشتراكي في النقاط التالية :

١ - يجب أن يسير العمل في وحدات الانتاج والخدمات على
كافة مستوياته : ادارة وتنفيذا ، توجيهها وتخطيطا ، بالمفهوم
السياسي ، وبالوعي الناضج ، حتى تتضح أهداف العمل وتتضح
الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، والمصلحة التي تعود من
وراء ذلك ، ارتفاعا بالعمل اليومي فوق مستوى الروتينية والرتابة
المملة ، حتى يأخذ العمل في أي مجال وأي موقع مكانته في اطار
من القيم الوطنية والقومية ، وبذلك يتمكن النشاط الثوري الذي
يضم جميع وحدات الانتاج والخدمات من أن يكسر جمود الروتين
والتعقيدات المكتبية ويقضي على الوسائل الادارية والدروب
الموروثة المعوقة لأي عمل ...

٢ - أن الوعي السياسي في مجالات العمل الإنتاجي يجب أن
يكون له مضمون اقتصادي واجتماعي قائم على فهم المشكلات التي
واجهتنا في الخطة الاولى والتوصل الى الحلول الصحيحة للتغلب
على هذه المشكلات ...

... والوعي السياسي بهذا المضمون قادر على أن يقوّي ويحرك الأفراد

قوى الشعب العاملة عن اقتناع ، في الطريق الذي يؤدي إلى حل هذه المشكلات والتغلب على كل الصعوبات ولذلك حرص أن أبين بالتفصيل أهمية قضية المدخرات وقضية زيادة الكفاءة الانتاجية وكانت كل منهما بمثابة مشكلة واجهت الخطة الأولى وعانت الخطة من قصورها ...

٣ - الاتحاد الاشتراكي مطالب من خلال تنظيماته وعن طريق تجميع وتنظيم وقيادة جهود قوى الشعب العاملة أن يستكشف العناصر الصالحة التي تعمل خلال أجهزته الشعبية حتى تحيلها إلى خلايا ثورية نشيطة ومنتجة تعمل إيجابيا للتوصل إلى حلول لكل المشاكل التي تواجه العمل الوطني في وحدات الانتاج والخدمات وتمارس هذه الحلول السليمة .

٤ - الشباب بوجه خاص يؤلف الجيل الصاعد والأمل المرتقب . وعلينا الاهتمام به وبذل كل الجهد من أجله ، وعليه مسؤوليات كبرى في انجاح خطط التنمية والحفاظ على المكاسب الثورية التي تحققت بالكفاح والدم والجهد والمعاناة على مر الأجيال ... والاندفاع بهذه المكاسب ثوريا إلى الآفاق الرحبة الواسعة من مسؤوليات جيل المسؤولية القادم .

٥ - التنظيمات النقابية والتشكيلات المهنية يجب أن تطور دورها في ظل المجتمع الذي حقق عدالة التوزيع ، بحيث تباشر جهودها لتحقيق هدفها الأكبر والرئيسي في المجتمع الاشتراكي وهو الارتفاع المستمر بانتاجية العاملين ، وهو السبيل الوحيد لتحقيق التحسن المطرد في أحوال هؤلاء العاملين في ظل مجتمع العدالة الاجتماعية ... وعليها أن تعمق من الوعي الثقافي والسياسي لدى العاملين ... أن هذا كله يرتبط ببناء الاشتراكية ...

لكن الاشتراكية لا يمكن أن تبنى في فراغ ...

وهي في الوقت نفسه لا تجد أمامها الطريق معبدا ومفروشا بالورود ولا تواجه بالمناخ المناسب المهيأ لها ، دون عوائق أو

تحديات ومتناقضات ... ان الثورات الوطنية تقيم البناء الاشتراكي فوق أرضها في اطار يجمع المتناقضات الداخلية ورواسب عصور مضت ... ثم هي تواجه دائما متناقضات وتيارات دولية عاتية ، الأمر الذي يجعل البناء الاشتراكي في أي دولة نامية عرضة للضغط وصور التآمر والتسلل والاتقضا الضارية واليائسة من قوى السيطرة وأعداء البناء الاشتراكي يجب أن تواجه بثورية وقوة ، بالوعي والتصدى ، حتى لا يكون البناء الاشتراكي عرضة للتصدع ...

وهنا يبرز دور جديد ، وواجب أساسي لقوى الشعب العاملة صاحبة هذا البناء الاشتراكي ، الحماية له ، وهي تؤمن عن عقيدة انها مرتبطة بهذا الكيان الاشتراكي والمجتمع العادل ارتباط مصر ..

واجبها اذن هو الدفاع عن الاشتراكية وحمايتها من كل الغوائل والاعداء ، ومن أي أثر عكسي قد ينتج عن هذه المتناقضات الموروثة ..

واجبها وهي ترمي الثورة الاشتراكية في اطار التنظيمات السياسية واجهزة الاتحاد الاشتراكي ، ان تواصل العمل والجهد في نفس الوقت لتدعيم البناء الاشتراكي الذي قام بعد الجهد والكفاح والنضال الانساني فوق أرضنا جيلا بعد جيل ..

انني هنا لا أجد في تصوير هذه الفكرة خيرا مما قاله الرئيس جمال عبد الناصر بأن هذا الجيل من شعب مصر على موعد مع القدر .. ولقد كتب عليه ان يدخل سلسلة من الثورات المتشابكة والمتلاحمة في وقت واحد .. كتب عليه ان يحمل مسؤولية تحقيق الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي وأن يصارع التحديات ويواجه العدوان العسكري ويسقط الدمى ويند الحلاف وينتصر في كل المعارك السياسية والاقتصادية والنفسية التي يخوضها بالعزم والایمان .. ثم كتب على هذا الجيل ان يتحمل شرف بناء مجتمع العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص .. كتب عليه ان يحارب بيد ، وان يبني باليد الاخرى ،

وكان الله معه دائما وهو يحارب وكان معه وهو يبني وكان الله معه وهو يحقق النصر في كل الميادين .. فتلك سنة الله جلت مشيئته ان ينصر المخلصين .

ولقد عبر الميثاق عن ذلك وقال : « ان الشعب المصرى - تحت ظروف المعارك الثورية المتشابكة المتداخلة - كان مصرا على ان يستخلص للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه ، علاقات اجتماعية جديدة ، تقوم عليها قيم اخلاقية جديدة وتعبّر عنها ثقافة وطنية جديدة » .. ونبه الميثاق القيادات الشعبية بدورها ، مطالباً اياها ان تتأمل تاريخها وان تنظر الى واقع عالمها ثم تقدم على صنع مستقبلها ، واقفة في ثبات على أرضها .

« ان الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يفريها بالتصدي للتيار الثورى الجارف ، خصوصا في اعتمادها على الفلول الرجعية فى العالم العربى المسنودة من جانب قوى الاستعمار » ..

ولذلك فان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلل رجعى ، مهما كانت أساليبه ، ومهما كانت القوة المساعدة له .. واذا كان مجتمعنا يؤمن بأن الحرية الوطن والمواطن ، وانها تتوافر قبل كل شيء بالسلام القائم على العدل فان مجتمعنا مطالب الى الوقت الذى تستقر فيه مبادئه العظيمة ، وتسود على العالم الذى نعيش فيه ، ان يكون مستعدا باستمرار للتصدي ، والعمل لحماية حرية الوطن وحرية المواطن وحماية البناء الاشتراكى .. »

وقبل ان أعرض للمتناقضات التى ورثناها من مخلفات عهد مبررامية مضت ، يجب ان اشير هنا الى الاسباب التى تحتم على قوى الشعب العاملة ان تدافع عن الاشتراكية وتحمل البناء الاشتراكى وترتبط به رباط مصر وحياة ..

فاذا كانت هذه الاشارة قد تزدت قبل ذلك كثيرا فانه لا بأس من التذكرة والاشارة حتى لا تنسى .. والذكرى دائما تنفع المؤمنين وتضيء الطريق امام خطاهم ..

ومن المبادئ التي يتبعها علماء التربية ان يذكروا دائما جوانب العمل الطيب ، ونتائج العمل الخاطيء ، حتى يفرسوا الكراهية في نفوس الناس ضد الشر ..

كذلك فان الله سبحانه وتعالى قد صور للمؤمنين في كتبه السماوية كلها وفي ابداع واسمى الآيات ، مقبة الشر ومضاعفاته ومصير كل شرير مستغل ، وحدد سبحانه مكان هؤلاء في جهنم وعذابهم في الدنيا ، كما صور سبحانه المجتمع الذي تسوده العدالة الاجتماعية والروح الانسانية والمساواة وتكافؤ الفرص وحدد سبحانه للذين يعملون الخير مكانتهم في الجنة وسعادتهم في الحياة الدنيا ..

ان مجرد تخيل حدوث نكسة للبناء الاشتراكي والثورة الاشتراكية التي تحققت ، يضعنا امام صور يلزم ان تكون في اذهاننا ، حتى لا ننسى او نتهاون ، او نتوقف عن الاندفاع ، وحتى يزيد حرصنا على البناء الاشتراكي وحمايته والدفاع عنه والتمكين له ..

ان الترجمة الواقعية لاي نكسة هي حدوث مضاعفات ونتائج لا حصر لها : . ولا يمكن في صفحات محدودة ان اعددتها .. لكنني اذكر هنا لمحة عن بعضها فقط :

● عودة سيطرة الاقطاع ورأس المال المستغل على مقدرات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .. وتحكم طبقة النصف في المائة من جديد في مصائر جموع الشعب ، في صورة ارهاب واقسى تشفيا وحقدا واشباعا للشره والاستغلال .

● عودة الفلاحين الى مستوى العبيد للارض بعد السيادة عليها وملكيته .. وتدمير كل معالم التطور والخدمة والاصلاح الذي تحقق في القطاع الريفي ، حتى يعود الظلم والظلم الاجتماعي ، لا يرى فيه ملايين الفلاحين الا العذاب والسيطرة والحرمان .

● عودة العامل الى مستواه القديم : عبدا للآلة ، وتعود

لتكون أغلى منه عند صاحب رأس المال الذي يسيطر ويسود من جديد .. وسوف يلغى بالقطع الحياة الآمنة التي حققتها الثورة الاشتراكية للعامل .. ويسخر من رفاهية العامل ومن تحديد ساعات عمله ، ويمنع كل امتياز أو حق حصل عليه العمال . حتى يستحوذ هو على كل ذرة من ربح وكل درهم من مال .

● يعود المجتمع الى صورة التخلف التي كان عليها من قبل ، وما تزال شعوب من حولنا تعيشها تحت قسوة السيطرة والاستغلال .. تعود البطالة ويعود الفقر وتغلق المدارس والمستشفيات .. فان ما ينفق على مثل هذه المؤسسات ، لن تقبله الرجعية التي كانت تصف العلم بأنه كفر حتى تخيف الناس منه ، وتصف الدواء بأنه سحر لا يرضى عنه الله ، فيأكلهم الموت .. وليس ببعيد يوم خشي الخديو توفيق أحد حكام مصر في العصر الحديث من أثر التعليم على أمواله وتجاهه فأمر بإغلاق المدارس كلها .. هل نذكر المحسوبيات في فرص التعليم؟! يجب ألا ننساها ...

● العودة الى سوء التوزيع ، بحيث يكون الفنى كله والصحة بأكملها والسعادة جميعها لفئة قليلة ، والفقر والحرمان كله للملايين من أبناء الشعب .

— هل يمكن ان يقبل صاحب رأس المال — في حالة حدوث وإنارة الشوارع وإقامة المساكن الشعبية وإنشاء المصانع التي تكسبه لا قدر الله — أن يشارك العمال في الأرباح والإدارة؟! ذلك هو المستحيل نفسه .

— هل يمكن ان تتحمل خزانة الدولة الانفاق على رصف الطرق وإنارة الشوارع وإقامة المساكن الشعبية وإنشاء المصانع التي تفتح آفاق الحياة الكريمة أمام العاملين؟! هل يمكن ان تسعى الرجعية أو الاقطاع لاستصلاح ارض لملكها الشعب والفلاحون؟! .. ان عهود الحرمان التي مضت استصلحت بعض الارض بالسخرة وبعق الفلاحين ، لكن ملكيتها وكل خيرها كانت للاقطاع والشركات الاحتكارية .

● يعود تحالف الرجعية مع الاستعمار الذي ترتبط به مسيرياً .. فهل يظل الاستعمار حاملاً في قلبه جمرة النار وهو يتطلع إلى قناة السويس ليجدها مصرية ادارة ومثولية وعائداً ؟ ... ومصر تحكم قنواتها وتسيطر عليها ؟ ... الا يكون جزاء الاستعمار أن يعود ولو الى قناة السويس التي كاد يخن يوم تأميمها ؟ !

— هل تقبل الرجعية ان تعارض القوى الاستعمارية ، أو ترفض ادخال الشعب الى سجون الاحلاف ومناطق النفوذ ؟ ! ان الارتقاء في احضان الاستعمار وأحلافه ومناطقه يضمن لها البقاء ضد أقوى الشعبية ويحميها ضد الثورات التحررية .

● تعود مصائرنا وأقدارنا في يد الاستعمار ، ليقرر من قواعده في العواصم الاستعمارية أمورنا ، ولا توضع سياستنا وفق آمالنا ولا تنبع إلا من مصلحة الاستعمار والرجعية وحسب ..

● يعود الحديث عن قوى العاملين في الدولة ليكون جريمة ، ويعود الكلام عن الحرية ليصبح شيوعية أو الحادا ، وتضيع الحرية الاجتماعية والحرية السياسية .. ويأخذ الاقطاعيون أماكنهم في كل مقاعد الحكم والمجائس النيابية ، ليطرد العمال والفلاحون ، ومن كانوا يسموهم الدهماء والقوغاء في عهودهم .. عهود السادة والعبيد ..

● يعود الجيش الى صورته قبل الثورة ... فان الرجعية والسيطرة الاستغلالية لا تقبل وجود جيش وطني قوى ولكنها تقبل فقط ان تذهب الاموال الى جيوبها او حساباتها في البنوك الخارجية ، وتفضل حماية الجيوش الاجنبية لها ... والصور من حولنا وليست ببعيدة عنا ، تنطق بالحقائق .

● تعود مصر الزراعية ، مزرعة لمصانع الاستعمار ، ويومها سيهب دعاة الرجعية والاستعمار من جديد ويحملوا الابواق ليخلفوا ان مصر جنة الله في الزراعة وان الصناعة والكهرباء والسدود شر مستطير .. فالمنافقون يكذبون على الله .. أقلل يكذبون على الانسان ؟ ! وتلك سماتهم وهذه خصائصهم .

هذه بعض الصور والنتائج التي لا يمكن لى ولا لغيرى أن يعددها بالتحديد والحصص فى صفحات من كتاب .. وهى فى الوقت نفسه تبين لنا نحن أبناء قوى الشعب العاملة لماذا يجب أن نرتبط مصيريا ومصلحيا بالثورة الاشتراكية ، والبنياء الاشتراكى الذى أقمناه فوق أرضنا بشريعة العدل شريعة الله .

وليس أشرف ولا أنبل من الدفاع عن مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية ويتحقق فيه التكافؤ فى الفرص ..

وقد يتساءل البعض : ندافع عن المجتمع الاشتراكى والثورة الاشتراكية ضد من ؟ .. ونحميها ممن ؟ ..

ونقول : ضد رواسب الماضى ، وضد بقايا المتناقضات الداخلية .. ضد المتناقضات الدولية ، وكل التيارات المعادية لمجتمعنا وآماله ..

المتناقضات الداخلية

لقد قضت الثورة على الاقطاع ، وعلى سيطرة رأس المال . . . وهنا يجب ان نقف قليلا أمام هذه الحقيقة لنقول ان الثورة لم تقض على الاقطاعيين ولا على الرجعيين . . . وقد بين الرئيس جمال عبد الناصر أننا فى ظل الثورة ، وضعنا ضمن مبادئنا ضرورة القضاء على الاقطاع وعلى سيطرة رأس المال ، ولكن هناك جانبين هامين ، لا ينبغي إغفالهما :

١ - استفادة الاقطاعيين السابقين من طبيعة شعبنا الذى يميل دائما الى السلم الاجتماعى ، ومحاولتهم التسلل فى ظروف هذا السلام الاجتماعى ، عن طريق وسائل غير مشروعة لاستبقاء حدود من الملكية تزيد عن الحدود المقررة والتي أجمعت عليها قوى الشعب العاملة للقضاء على الاقطاع فى كل صورته .. وان ما كشفناه أخيرا فى هذا النطاق لينعنى أمثلة واضحة على ماتعنيه بذلك . . .

٢ - أن الاقطاع ليس فقط حالة ملكية ، بل هو أيضا سلوك معين له خصائص محددة في نطاق العلاقات الاجتماعية ، خصائص تقوم على الاستغلال والسيطرة والقمع والارهاب ، بل اقتراف الجرائم ، ومقاومة تقدم قوى الشعب نحو الحصول على حقوقها العادلة والمشروعة في الثروة وفي الاجر .

ان هذا السلوك لا يزول ، ولا يمكن ان نتوقع ان يختفى خلال عشر سنوات أو خمس عشرة سنة .. لأن طبقة الاقطاعيين التي مارست سلوكها الاقطاعي طوال مئات السنين ، لا يمكن مرة واحدة ان تغير سلوكها وأن تخلع عقليتها ، لكي يحل محلها سلوك وعقلية جديدة مختلفة تمام الاختلاف تسلم بما يجب أن تحصل عليه قوى الشعب من حقوق مشروعة عادلة ..

ومن هنا لابد أن نتوقع محاولات مستمرة للاستغلال والسيطرة الطبقيّة على نطاق القرية .

ومن الممكن لهذين الاحتمالين أن يقوموا كذلك في ظل سيطرة رأس المال ، وان كان يجب التسليم بأن احتمالات ذلك بالنسبة لرأس المال محدودة ويمكن كشفها سريعا وهي تتركز أساسا في قطاعات التجارة والمقاولات ..

ان بقاء مثل هذه الرواسب المتخلفة من مجتمع ما قبل الثورة، يعد ظاهرة خطيرة تهدد سلامة الاشتراكية .

أولا : لأنها تضعف ثقة الشعب في الاشتراكية . . وهذا أمر له خطورته .

ثانيا : لأنها تستبقى مراكز قوة معادية للشعب ، تنتهز الفرصة المواتية لكي تنقض على مكاسبه .. وهي في الغالب تبحث عن هذه الفرصة في التحالف البغيض المتآمر الذي يمكن أن تقيمه مع قوى السيطرة الأجنبية ، سواء كانت استعمارية من الدول الأجنبية ، أو عميلة لهذه القوى الاستعمارية من قوى الرجعية في المنطقة ... وان مؤامرات القوى الرجعية في بعض البلاد القريبة منا ، ومحاولة استغلالها للعناصر الاقطاعية وأذئابهم من

جماعة الاخوان الارهابية مثلا لاوضح صورة على ذلك ...
كذلك فانها دليل على ان الرجعية لا تتورع بكل شرورها ان
تختفى تحت أقنعة للتضليل ولو أدى الامر ان تستخدم وتدنس
أقدس ما يعتز به أبناء مصر وهو دينهم الحنيف ..

وان واجب التنظيم الشعبى فى كل بقعة من ارض هذا الوطن
وفى وجه هذه المتناقضات هو كشف أصحابها ، من الاقطاعيين
والرجعيين ، ومناقشة وضعهم وسلوكهم فى منظمات الاتحاد
الاشتراكى لى تتحرك أجهزته وأجهزة الدولة الاخرى حتى تضع
حلا لكل ما قد يظهر أو يكشف ...

ان هذا يتطلب من كل عامل زراعى ومن كل فلاح صغير ، من
كل مثقف ومن كل وطنى يباشر حرفة أو عملا مستقلا ، من كل
هؤلاء ، أن يتيقظوا تماما وان يبحثوا باستمرار عن الرواسب
الاقطاعية والرجعية ، وأن يكشفوها لمنظمات الاتحاد
الاشتراكى .

المتناقضات الخارجية

ان نمو الاشتراكية فى جمهوريتنا فيه خطر كبير على المصالح
الاستعمارية وعلى المصالح الرجعية فى المنطقة ..

وليس هذا بسبب التقدم والتحرر الذى سيحققه شعبنا
فقط ، وانما بسبب المثال الرائد الذى تعطيه تجربتنا للشعوب
الاخرى التى مازالت - لسوء الحظ - ترواح تحت نير الاستغلال
الداخلى الرجعى ، وتحت سطوة الاستغلال الاستعمارى الاجنبى ،
وتتطلع اليها كمثال وامل ... ولهذا السبب نفسه هناك خطر فى
اشتراكتنا على اسرائيل ..

اننا يجب ان نتوقع من هذه القوى جميعها ان تتآمر ، وان
تستمر فى التآمر لى تحقق ما يصوره لها خيالها السقيم من
امكان القضاء على اشتراكتنا ..

انها فى ذلك تقف فى وجه تيار التاريخ وهو تيار لا يمكن

مقاومته ، ولكن يجب ان نذكر ان تيار التاريخ انما يتحقق اندفاعه من خلال جهودنا وأعمالنا ويقتطنا وحرصنا والوعى الذى تتسلح به قوى الشعب العاملة .

من هنا ... يجب ان تكون فى يقظة مستمرة وان نسلح الشعب بالوعى دائما .. والا تخدعنا أساليب التضليل ولا الاقنعة الزائفة التى تخفى وراءها وجوها تكره الشعوب وتعادى مصالحها .. لقد عانى شعبنا الطيب كثيرا من التضليل ولكنه كان دائما يكشف هذه الاساليب المخادعة ..

ان الافاقين والمدعين لا يمكن الا ان يصفوا انفسهم بالطيبة ويخلعوا على شخصياتهم مسوح الملائكة للخداع .. هكذا فعلت القوى الاستعمارية وهى تحتل الشعوب ، وتسيطر على ارزاقها .. وهكذا فعلت قوى الرجعية والاستغلال لتفرض وجودها ، حتى بلغ بالبعض من زعماء الرجعية ان يصنعوا نسبا زائفا للرسول الكريم عليه الصلاة والسلام .. ورسول الله برىء منهم ومن أعمالهم .. ولو تمكنوا لاوصلوا نسبهم الى الملائكة ، او ذات الجلالة ...

كذلك يجب التيقظ دائما للتيارات التى تنتاب عالمنا المعاصر، وفيه الاستعمار وهو يحس بالخطر على كيانه ومصلحه ويرى رأى العين دورة التاريخ الحتمية ... فتنتابه حالات الجنون المحموم ، الذى ينتاب عادة ، الوحش الضارى حينما تصيبه طلقات قاتلة وتصيبه معها نوبات من الصرع قبل الموت ...

ولا يمكن لقوى الشعب العاملة ، مهما ظهر فى مجتمعيها من متناقضات الا ان تحرص على تكتلها ؛ حتى تواجه هذه الاخطار والتحديات والمغامرات

اننا بيقظتنا وتكتلنا سوف نهزم كل الضغوط الاجنبية ، وكل المؤامرات الخارجية ... والدليل على ذلك اننا هزمناها بالفعل سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٦ وبعد سنة ١٩٥٦ ... حتى كل خطوة من خطانا الثورية ...

فلنكن دائما على استعداد لكل التضحيات فى اطار تكتلنا

القوى وتحالفنا الشرعى الرائع ... وان هذا التكتل انما يكون ايجابيا وقويا بوقوف قوى الشعب العاملة ضد تيارات التشكيك التى تنفثها أبواق القوى الاستعمارية والرجعية ، وضد مؤامراتها الخبيثة ... هذا التكتل يجب أن نحافظ عليه باستمرار ، أيا كانت الظروف التى نمارسه فيها .

ان عناصر المتناقضات الداخلية وقوى المتناقضات الخارجية .. وهى ترقب من جحورها أن شعب مصر قد أنجز خطة التنمية الاولى وأقدم على تنفيذ الخطة الثانية ، أكثر قوة ، وأوسع تجربة ، وأعمق وعيا ، وأقدر على الاندفاع ... هذه العناصر والقوى تحس بالجزع والمرارة والحقد ... ويجب ألا نلتفت الى الوراء ، ولا نتوقف عن الاندفاع فى تدعيم البناء الاشتراكى الذى نقيمه فوق أرضنا بالحق والعدل ... فى النور وبالوضوح ... بالحرية والكرامة ... وبعون من الله وبفيض من نوره ورعايته ، فهو سبحانه يشهد أن الثورة التى قامت فى الثالث والعشرين من يوليو ، كانت تهدف الى ازالة الظلم الذى لا يحبه الله ولا يرضاه ... وقامت لتحقيق الحرية الكاملة ، وقد أمر الله بالحرية للانسان الذى خلقه حرا ... قامت لتزيل الضعف وتبنى القوة مكانه ، والله سبحانه قوى يحب الاقوياء بعملهم وعدلهم ... واستطاعت أن تحقق العدل الاجتماعى الذى هو شريعته عز وجل ، واستطاعت أن تجعل الناس جميعا سواسية فى المجتمع لا سيد ولا مسود ، سواسية فى الحقوق والواجبات ... واستطاع هذا المجتمع الاشتراكى أن يحقق بعد ذلك خطة للتنمية ، كانت تجربة ودرسا لقدرة الشعوب النامية على الانطلاق .

وحين نصل الى هذا القدر من محاولة تقييم خطة التنمية الاولى ... وعندما نبلغ هذا الحد من تحليل الثورة التى تمت خلال سنوات التحول العظيم .. يجدر بنا أن نتوقف لحظة نقدر فيها حصيلتنا بعد هذه المرحلة .. ونجدد من طاقاتنا لاستئناف المسير .. نستطلع مسالك الطريق الذى ينتظرنا .. ونستبين مواقع خطانا نحو الهدف الذى نسعى اليه .. وتقدير الزاد الذى يعيننا على قطع الشوط فى قدرة واحتمال ...

لقد وصلنا الى حيث نحن اليوم بعد رحلة فريدة ومشهودة ..
وبرغم أنها لم تأخذ من عمر الزمان سوى سنوات قليلة ، فقد
أوصلتنا الى حيث لم تتمكن أجيال أخرى أن تبلغ جزءا من
مداها ..

ولقد بذلنا في ذلك جهدا ونضالا .. دما وعرقا ، حتى أحرزت
مسيرتنا الفوز في سباق الزمن ...

وحين تحركت قوى الشعب خلف رائدها ومعلمها العظيم ،
وانتظمت في المسيرة الكبرى ، بدأت يومئذ من الفراغ الموحش
والظلام السحيق .. لم تحمل معها ذخيرة تعينها على عشرات
الطريق ، ولا ملكت قوة تحصنها من التيارات العاتية ، أو تحميها
من عاديات المتربصين بالخسیر ، سوى ارادة التغيير والايمان
العميق ، والاصرار العنيد .

ان قيمة المواقع التي وصلنا اليها اليوم تتجلى بكل القوى
العظيمة الكامنة في طاقة هذا الشعب وقدرته ، اذا عادت الى
الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التي كانت تتربص بالامل
وبمسيرة الشعب التي بدأت في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢
ولقد كان اخلاص شعبنا العظيم لقضية الثورة الاشتراكية ،
ووضوح الرؤية امامه ، واستمراره الدائب في مصارعة جميع
أنواع التحديات ، هي التي مكنته من بلوغ هذه المواقع التي يقف
عندها اليوم ... بالامل والقوة ... بالعزم والتحفز ... وبكل
الامكانيات التي تدفعه الى أن ينطلق في مسيرته الثورية الى اقصى
مداها واثقا في الله ، واثقا بنفسه ، فخورا بما حقق ، معترزا
بقيادته ...

ونظرة الى نقطة البداية في مرحلة الأمس ، ومواقع الانطلاق
التي ننتظم اليوم عندها ، ونتأهب لنبدأ منها رحلة الغد ، تبين
أين كنا وأين أصبحنا وأين نصل في غدنا القريب .
١٧٣ مليون جنيه

● كان الانتاج القومي في سنة الاساس ٥٩/٦٠ مائتيه ٢٥٤٧٩
ارتفع في السنة الخامسة للخطه مقوما بالاسعار الثابتة الى ٣٤٧٤١

مليون جنيه

٣٧٣٨

٥٨١٦

٦٧٩١

٧٤٢٦

وبالاسعار الجارية

● بلغ الانتاج الزراعى عام ٦٠/٥٩

وصل عام ٦٥/٦٤ مقوما بالاسعار الثابتة الى

وبالاسعار الجارية

● وامكن الارتفاع بالانتاج الزراعى فى جميع المحاصيل بنسب عالية وصلت فى بعضها مثل الذرة الشامية الى ٤٤٪ ، وفى بعضها الآخر الى ١٩٪ ، وكانت الزيادة فى الانتاج الزراعى ١٦٨٪ ، وهى نسبة يندر أن تتحقق فى أى بلد من بلاد العالم فى مجال الانتاج الزراعى نظرا لعدم ضمان الاحوال الجوية والطبيعية والظروف التى تؤثر عادة فى المحاصيل ..

● كان مجتمع ما قبل الثورة لا يقدر على استصلاح الاراضى الا بما يقل عن ٢٠ ألف فدان سنويا ، فارتفعت قدرة الاستصلاح بعد الثورة الى ما يقرب من الضعف ، ثم بلغت قدرة فائقة مع بداية الخطة الخمسية الاولى ، حتى وصلت فى السنة الاخيرة وحدها من سنوات الخطة أكثر من ١٥٠ ألف فدان ..

مليون جنيه

● بدأت الخطة بانتاج صناعى فى سنة الاساس لا يتعدى ١٠٨٦٧

ارتفع الانتاج المحقق عام ٦٥/٦٤ بالاسعار الثابتة الى ١٤٦٩٩

وبالاسعار الجارية

● كانت مصر كما وصفها أعداؤها - زورا - بلدا زراعيا لا يستطيع اقامة الصناعة ، فاستطاعت مصر اقامة صناعات حديثة ، ثقيلة وخفيفة ، وانجزت مصر خلال سنوات الخطة وحدها ما يزيد على ٨٠٠ مصنع للصناعات الحديثة ، يعود خيرها على شعب مصر لا على قلة محدودة مستغلة ومحتكرة ، ويحطم انتاجه قيود السيطرة الاجنبية الى جانب فتح ابواب العمل لآلاف الآلاف من العمال بعد أن كانت البطالة تطحنهم وتطحن معهم أسرهم ومن يعولون .

● كان مجتمعنا لا ينتج أكثر من ٣ ملايين طن بترول خام سنويا ... وفى نهاية الخطة بلغ انتاج البترول الخام أكثر من ٦ ملايين

طن ، بخلاف المنتجات الاخرى القائمة على صناعة البترول .

● لم تعرف مصر صناعة الحديد والصلب قبل الثورة ، وكان الانتاج منه في بداية الخطة ٢٤ ألف طن سنويا ، ارتفع الى ٥١٠ آلاف طن في السنة الاخيرة للخطة .

● كنا ننتج قبل الخطة ٢٧٧ ألف طن من الاسمدة الازوتية ، ارتفع انتاجنا منها الى ٩٤٥ ألف طن مع السنة الخامسة للخطة الخمسية الاولى .

● لم يتعد الانتاج في الطاقة الكهربائية سنة الاساس ما قيمته ١٨٤ مليون جنيه بلغ عام ٦٥/٦٤ ما قيمته ٣٧٩ مليون جنيه مليون كيلوات ساعة

● كانت الطاقة الكهربائية قدرتها عام ٦٠/٥٩ ٢٢٤٥ .
ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى ٥٥٦٠ .

● كان الانتاج في التشييد في بداية الخطة بما قيمته ١٠٢١ مليون جنيه
وصلت في نهاية الخطة الى ١٨١٢

● بلغت مساحة الارض التي تم استصلاحها خلال الخطة ٥٣٦٣٥١ فداناً

● وتم بناء ٢٢٢٠٣٣ وحدة سكنية

● بلغت قيمة الانتاج في الخدمات في اول الخطة ٧٥٩١ مليون جنيه
ارتفعت في نهاية الخطة بالاسعار الثابتة الى ١١٠٦
وبالاسعار الجارية ١١٥١٥

● بلغت قيمة الزيادة في انتاج السنة الخامسة وحدها من الخطة عنه في سنة الاساس ٩٦٢٢

● كان الدخل المحلي عام ٦٠/٥٩ ما قيمته ١٢٨٥٣
ارتفع في السنة الخامسة بالاسعار الثابتة الى ١٨٤٠١
وبالاسعار الجارية ١٨٨٤

مليون جنيه

٤٠٥

٤٧٧

٥٢٨٠٤

٢٥٦٠٣

٣٨٥٠٠

٤٢٣٠٤

٩٠٨

٢٢٢٤

٢٣٢٢

٤٧٠١

٩٢٠٦

٦٢٠٩

١٥٧٠٦

١٧٣٠٠

١٢٩٠٢

١٥١٠٩

١٦٨٠٠

٥٦٧٠٠

٧٨٥٠٢

٨١٦٠٥

● بلغ دخل الزراعة سنة الأساس

وصل في السنة الخامسة للخطة بالاسعار الثابتة الى
وبالاسعار الجارية

● كان دخل الصناعة عام ٦٠/٥٩

وصل في السنة الخامسة للخطة بالاسعار الثابتة الى
وبالاسعار الجارية

● كانت قيمة الدخل من الكهرباء عام ٦٠/٥٩

قفزت خلال الخطه حتى وصلت في نهايتها

بالاسعار الثابتة الى

وبالاسعار الجارية

● كانت قيمة الدخل من التشييد عام ٦٠/٥٩

تضاعفت تقريبا ووصلت قيمته عام ٦٥/٦٤

بالاسعار الثابتة الى

● بلغت قيمة الدخل من النقل والمواصلات في بداية
الخطه

ارتفعت في نهاية الخطه بالاسعار الثابتة الى

وبالاسعار الجارية

● بلغت قيمة الدخل في التجارة والمال في اول الخطه

وصلت في نهايتها بالاسعار الثابتة الى

وبالاسعار الجارية

● كانت قيمة الدخل في قطاع الخدمات عام ٦٠/٥٩

ارتفعت عام ٦٥/٦٤ بالاسعار الثابتة الى

وبالاسعار الجارية

● كان متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي

في سنة الأساس

ارتفع في السنة الخامسة للخطه الى

● كان نصيب الاسرة من الدخل المحلي في اول الخطه

أصبح في السنة الخامسة ٣٠٣١

● زادت الاجور في السنة الاخيرة وحدها من سنوات
الخطه عن سنة الاساس بنسبة ٥٩٩٪

مليون جنيه

● بلغت قيمة اجور المشتغلين في الزراعة سنة الاساس ٩٨٠
ارتفعت في السنة الخامسة للخطه الى ١٦٧٤

● بلغت اجور المشتغلين في الصناعة عام ٦٠/٥٩ ٨٨٨
ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى ١٤٩٦

● بلغت قيمة اجور المشتغلين في قطاع الكهرباء
عام ٦٠/٥٩ ٢٤٤
ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى ٤٧٧

● بلغت قيمة اجور العاملين في قطاع التشييد عام ٦٠/٥٩ ٢٩٩
قفزت عام ٦٥/٦٤ الى ٥٣٧

● كانت اجور العاملين في قطاع النقل والمواصلات
عام ٦٠/٥٩ ٣٩٣
ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى ٦٠٧

● بدأت الخطه وقيمة اجور المشتغلين في قطاع التجارة
والمال ٧٠٢

ارتفعت مع نهاية الخطه الى ما قيمته ١٠١٧

● كانت قيمة اجور المشتغلين في قطاع الخدمات عام ٦٠/٥٩ ٣٣٠٤
وصلت سنة ٦٥/٦٤ الى ٥٠٣٥

● كانت قيمة الاجور للمشتغلين في مختلف القطاعات
سنة ٦٠/٥٩ ٥٤٩٥

وصلت مع نهاية الخطه الى ٨٧٨٩
وقد زادت اجور المشتغلين في السنة الخامسة عن

سنة الاساس بما قيمته ٣٢٩٤
وارتفعت بمعدل زيادة سنوية في المتوسط نسبتها ٩٩٪

١٧٧

١٢ - سنوات التحول الاشتراكي.

مشتغل

٣٢٤٥٠٠٠ ر

٣٧٨٠٠٠٠ ر

● بلغت العمالة في الزراعة عام ٦٠/٥٩

وصل عددهم عام ٦٥/٦٤ الى

● وكانت العمالة في قطاع الصناعة في سنة الاساس ٦٠١٨٠٠٠ ر

ارتفعت في السنة الخامسة للخطة الى ٨٢٥٠٠٠٠ ر

● وفي قطاع الكهرباء كانت العمالة ١١٩٠٠٠ ر

وصلت في نهاية الخطة الى ١٨٠٠٠٠ ر

● وبلغت العمالة في قطاع التشييد سنة الاساس ١٨٥٠٠٠ ر

ارتفعت في السنة الخامسة للخطة الى ٣٤٥٢٠٠٠ ر

● كانت العمالة في قطاع النقل والمواصلات عام ٦٠/٥٩ ٢١٨٦٠٠ ر

وصلت عام ٦٥/٦٤ الى ٢٧٧٢٠٠ ر

● كانت العمالة في قطاع التجارة والمال عام ٦٠/٥٩ ٦٣٥٢٠٠ ر

بلغت عام ٦٥/٦٤ ٧٢٨٢٠٠ ر

● كانت العمالة في قطاع الاسكان عام ٦٠/٥٩ ١٦٠٠٠ ر

وصلت عام ٦٥/٦٤ الى ٢١٠٠٠ ر

● كانت العمالة في قطاع الخدمات عام ٦٠/٥٩ ١٩٦٢٣٠٠ ر

ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى ٢٣٦٥٢٠٠ ر

● كانت العمالة المحققة في الاقتصاد القومي سنة

٦٠/٥٩ نحو ٦٠٠٠٠٠ ر

وصلت في نهاية الخطة الى ٧٣٣٣٤٠٠ ر

أي بزيادة بلغت ١٣٢٧٤٠٠ ر

● كان متوسط أجر المشتغل في الاقتصاد القومي سنة الاساس

٨٥٠٥ جنيها سنويا بالاسعار الجارية

وصل في السنة الخامسة للخطة الى ١١٢٢٠ ر جنيها سنويا بالاسعار

الجارية

٢٦٧٠ ر جنيها سنويا

٢٣١٢٠٪

أي بزيادة قدرها

وبنسبة

● ارتفع متوسط أجر المشتغل في قطاع الزراعة
من ٣٠ر٢ جنيها سنويا عام ٦٠/٥٩
الى ٤٤ر٣ جنيها سنويا عام ٦٥/٦٤

● ارتفع متوسط أجر المشتغل في قطاع الصناعة
من ١٤٧ر٦ جنيها سنويا عام ٦٠/٥٩
الى ١٨١ر٣ جنيها سنويا عام ٦٥/٦٤

● ارتفع متوسط أجر المشتغل في قطاع الكهرباء
من ٢٠١ر٧ جنيها سنويا عام ٦٠/٥٩
الى ٢٦١ر١ جنيها سنويا عام ٦٥/٦٤

● كان متوسط أجر المشتغل في قطاع الخدمات
١٤٩ر٠ جنيها سنويا عام ٦٠/٥٩
وصل الى ١٨٩ر٥ جنيها سنويا عام ٦٥/٦٤

● كانت انتاجية المشتغل في قطاع الزراعة عام ٦٠/٥٩
جنيها بالاسعار الجارية

ما قيمتها ١٧٩ر٢

ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى ما قيمتها ١٩٦ر٥

● كانت انتاجية المشتغل في قطاع الصناعة سنة الاساس
ما قيمتها ١٨٠ر٧

ارتفعت الى ما قيمتها ١٩٦ر٨٠

● كانت انتاجية المشتغل في قطاع الكهرباء عام ٦٠/٥٩
ارتفعت عام ٦٥/٦٤ الى ١٥٤٦ر٢

متوسط انتاجية المشتغل في قطاعات الخدمات كان

عام ٦٠/٥٩ ٣٥٠ر٠

وصل عام ٦٥/٦٤ ٤١٨ر٤

● بلغت جملة الاستثمارات المنفذة في الخطة الخمسية الاولى
١٥١٣ر٠ مليون جنيها

بمتوسط سنوي قدره ٣٠٢ر٦ مليون جنيها ، وهو ما يعادل

نسبة قدرها نحو ١٩٪ من الدخل القومي في المتوسط خلال سنوات الخطة .

● وقد ارتفعت القدرة الاستثمارية للاقتصاد القومي حيث ارتفعت الاستثمارات المنفذة من ١٧١٤ مليون جنيه في سنة الأساس الى ٣٦٤٣ مليون جنيه في السنة الخامسة للخطة .

● ترتب على الاستثمارات التي تمت في قطاع الخدمات وما نتج عنها من زيادة الانتاج والدخل والعمالة أن اتسعت مجال الخدمات المختلفة ، وارتفعت نوعيتها وتحسنت أساليب أدائها .

وعلى سبيل المثال لا الحصر :

حدث تطور ضخم في مجال التعليم ، وتمت توسعات كثيرة أدت الى اتساع نطاق تلك الخدمة حتى شملت عددا كبيرا من المواطنين .

● بلغت ميزانية التعليم عام ٦٠/٥٩ نحو ٥١٥ مليون جنيه تضاعفت عام ٦٥/٦٤ حتى بلغت ١٠٧٠ ملايين جنيه ● بلغ عدد التلاميذ المقيدين في المدارس الابتدائية قبل الخطة حوالي ٢٤ مليون تلميذ ، وصل عددهم الى أكثر من ٣٢ مليون تلميذ في نهايتها .

● كان عدد فصول الابتدائي ٥٦ ألف فصل . . وصلت الى حوالي ٧٢ ألف فصل .

● لم يتعد عدد تلاميذ التعليم الاعدادي العام المقيدين ٢٠٩ ألف تلميذ قبل الخطة ارتفع عددهم الى ٣٤٦ ألف تلميذ في نهايتها .

● وصل عدد التلاميذ المقيدين في التعليم الثانوي العام ١١٩ ألف تلميذ قبل الخطة ، وصل عددهم الى ١٤٥ ألف تلميذ في نهايتها .

● بلغ عدد الطلاب المقيدين في التعليم الجامعي - بدون المعاهد العليا - ٨٣ ألف طالب قبل الخطة ، وصل عددهم الى ما يزيد عن ١١٩ ألف طالب في نهايتها .

● كان التعليم قبل الخطة وقفا على من يستطيع دفع أجره ..
وأصبح التعليم خلال الخطة فرصة متكافئة أمام الجميع وبالمجان
فى جميع مراحله ..

● كانت قدرة النقل بالسكة الحديد قبل الخطة ٢٢٥ مليون طن كيلومتر
ارتفعت فى نهاية الخطة الى حوالى ٣٤٣٢٠ مليون طن كيلومتر
وكانت قدرة النقل بالطرق عام ٦٠/٥٩ حوالى ١٧٠٠ مليون طن كيلومتر
وصل عام ٦٥/٦٤ الى ٢١٤٠ مليون طن كيلومتر

● لم تكن طاقة الكهرباء التى تنتج فى مصر
قبل الثورة سوى ١٠٥ مليون كيلووات ساعة
ارتفعت فى بداية الخطة الى ٢٢٢ مليون كيلووات ساعة
وقفزت فى نهاية الخطة الى ٥٥٠ ملايين كيلووات ساعة
الى جانب المحطات الاخرى التى أعدت وعلى وشك التشغيل ،
والمحطة النووية وما ستحدثه محطات الكهرباء من السد العالى
من ثورة كبرى .

● زاد عدد المساكن خلال الخطة بحوالى ٢٢٢ ألف مسكن ،
منها ما يزيد عن ١٣٨ ألف مسكن فى الحضر ومنها ٨٤ ألف مسكن
فى الريف .

هذا برغم التركيز على امداد المشروعات الكبرى مثل السد
العالى ومشروع تهجير أهالى النوبة ، ومستلزمات استصلاح
الاراضى واقامة المرافق بمواد البناء .

وفى قطاع الصحة :

● بلغ ما أنفق على الخدمات الصحية فى السنة الخامسة
للخطة نحو ٣٢١ مليون جنيه ولم تزد على ١٣٤ مليون جنيه عام
٦٠/٥٩ .

● ارتفع عدد المنشآت الصحية فى الجمهورية من ٢٣٥٧ عام
٦٠/٥٩ الى ٣٧٣٥ فى عام ٦٥/٦٤ بزيادة قدرها ١٣٨٧ منشأة .

● لم تكن هناك وحدات ريفية مع بداية الخطة وحقت سنوات
الخطة إنشاء ٨٥١ وحدة ريفية .

- وبلغ عدد الوحدات المجمعة في أول الخطة ٢١٣ وحدة ولم تكن موجودة قبل الثورة وبلغت في نهاية الخطة ٢٩٨ وحدة مجمعة
- وقد زاد عدد الوحدات الصحية في الريف عام ٦٥/٦٤ على عام ٦٠/٥٩ بمقدار ٨٩٢ وحدة صحية ونسبة قدرها ١٢٣ ٪
- وكان عدد الاطباء في الريف ٢٨٩ طبيباً عام ٥٢ ارتفع عام ٦٠ الى ٥٦٦ ، ووصل عددهم في نهاية الخطة الى ١٥٠٣ أطباء .
- كما زادت هيئة التمريض بالوحدات الريفية فقط من ١٢١٤ عام ٦٠ الى ٢٥٣٨ عام ١٩٦٥ .
- وزاد عدد المساعدين والفنيين والصحيين من ٧٩٦ عام ٦٠ الى ٣١٠٨ عام ٦٥ .

● وبلغت نسبة الذين عولجوا من أبناء الريف في الوحدات الصحية بين أول الخطة وآخرها ٢٢٠ ٪ .

● واهتمت الدولة خلال سنوات الخطة بتصنيع الدواء وتخفيض أسعار الادوية المحلية والمستوردة .

وقد بلغ الاستهلاك في الدواء مع أول الثورة ٤٠ ملايين جنيه
 وصل في أول الخطة الى ١٤ مليون جنيه
 ارتفع في نهاية الخطة الى ٣١ مليون جنيه
 ● وكان متوسط نصيب الفرد من الدواء عام ٥٢ عند قيام الثورة ٢٢ قرشا سنويا .

وصل في أول الخطة الى ٥٤ قرشا سنويا .
 ارتفع عام ٦٥/٦٤ الى ١٠٨ قروش سنويا .
ازدادت القدرة على الاستهلاك بمعدلات عالية

● ارتفع الاستهلاك الجماعي الى ٢٢٨١ مليون جنيه عام ٦٠/٥٩ الى ٤٣١٣ مليون جنيه عام ٦٥/٦٤
 بزيادة قدرها ٢٠٣٢ ملايين من الجنيهات

● ارتفع استهلاك الافراد من ٩٧١٦ مليون جنيه في سنة الاساس الى ١٣٣٠٩ مليون جنيه في السنة الاخيرة للخطة

● هكذا أصبح المجتمع يموج بالحياة الكريمة للعاملين ، الذين فتحت الخطة أبواب الرزق والانتاج لهم ولاسرهم التي تزيد في عددها على مليون نسمة .

● كانت السلطة الاقتصادية قبل الخطة في يد فئة من الرأسماليين المستغلين والمحتكرين والعاطلين بالوراثة .. انتقلت خلال الخطة الى ملكية الشعب وسيطر على وسائل الانتاج ، وانتقلت بالضرورة ، السلطة السياسية الى قوى الشعب العامل حقيقة واقعة ، وتمثل ذلك بجلاء في اول مجلس للامة يقوم خلال سنوات الخطة تتمثل فيه فئات الشعب صاحبة المصلحة بحيث تزيد نسبة العمال والفلاحين فيه على ٥٠٪ من الاعضاء ..

● لم تكن هناك ادارة محلية قبل الخطة وكانت المركزية الموروثة ما زالت في صورتها التقليدية .. واستطاع الحكم المحلي في سنوات الخطة أن يحقق اللامركزية في التنفيذ ، مما أحدث تطورا عميقا وكبيرا في الحياة والعمل بالاقاليم .

● بدأت الخطة الاولى ولم تكن لدينا الخبرة والكفاية الفنية والعلمية في عددها وقياداتها ومستواها .. واليوم أصبح لدينا بعد الخطة خبرات تصل الى أعلى المستويات العالمية ، وذخيرة لا تقدر من الفنيين والكفايات والقيادات الكثيرة .. حتى لقد أصبحنا اليوم محط انظار دول عديدة نامية تتطلع الى الاستعانة بخبرائنا وعلمائنا .. بل لقد دخلنا في مشروعات عالمية تحتاج الى خبرة وعلم وكفاءة في التخطيط والاعداد والتنفيذ واثبتنا جدارتنا وتفوقنا على بعض الدول الكبرى ، فأسندت اليها هذه المشروعات العالمية

● كان اجر العاملين يحدده قبل الخطة صاحب رأس المال المستغل ويحدد مع الاجر الضئيل ساعات العمل التي يستنزف بها جهد العامل دون رحمة أو شعور بالواجب الانساني .

وجاءت قوانين يوليو سنة ٦١ و ٦٣ لتؤكد أن العمل حق والعمل واجب ، والعمل شرف وليس تسلطا أو استعبادا .. بل لقد رفعت قيمة العاملين الى اسمى مكانة حينما منحتهم حق ادارة منشاتهم وحقا عادلا في الارباح التي يحققونها بجهدهم وفنهم واخلاصهم

● لم يكن العاملون قبل الخطة آمنين على يومهم ولا على غدهم ،

فقررت قوانين التأمينات الاجتماعية حقا لهم وواجبا على صاحب رأس المال ، كما تقررت لهم التأمينات الصحية والتأمينات ضد العجز والشيخوخة .

● لم يكن يحظى من العاملين فى الدولة بالترقيات والعلاوات قبل الثورة سوى المقربين الى ذوى النفوذ ، والواقفين تحت الاضواء .. اما العاملون فى ميادين الخدمة العامة والنواحى التنفيذية بعيدا عن الاضواء وفى القرى والكفور والواحات ، فكانوا من المنسيين ، واستطاعت الخطة الاولى أن تضع قانون العاملين الذى يضع حدا للضياع الذى عاشه مئات الآلاف عصورا طويلة ، وقضت الخطة الاولى بذلك على الاقطاع الوظيفى ، وجعلت العمل والترقى فرصة متكافئة أمام الجميع مثلما حققته فى كل فرص الحياة والعمل والتعليم ...

● قررت الخطة الخمسية الاولى للعاملين فى الدولة مكافأة انتاج تشجيعا لهم وحافزا على دفع وتطوير العمل التنفيذى ، لانهم يشاركون فى الانتاج القومى ويساهمون فى التنمية بجهزتهم وجهودهم .. ارتفعت من عشرة أيام الى اثنى عشر يوما ، ثم الى نصف شهر كل عام ...

● كانت الزراعة قبل الخطة تسير بخطى غير منتظمة وعفوية ، فأدخلت الخطة لأول مرة التسويق التعاونى للمحاصيل أنقذا للفلاح المنتج من الوسطاء والمرايين والمستغلين ، وأدخلت التنظيم الزراعى الذى زاد من انتاجية الارض وغلة الفدان ، وبدأت الزراعة تدخل طور التنظيم الذى يفيد الفرد والمجتمع على حد سواء ..

لقد تحقق خلال سنوات الخطة اطلاق القوى الجبارة وطاقاتها الهائلة .. التى فجرتها ثورة ٢٣ يوليو ، ورعتها بالعناية والحرص وبثقة الدفع خلال سنوات ما قبل الخطة ، ومضت بها الى حياة جديدة هى حياة التخطيط الشامل والتنمية الشاملة التى تقوم على أسس اشتراكية وقواعد علمية وإنسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الامكانيات التى توفر له أن يصنع حياته من جديد بجدارة وفق خطة مرسومة ومدروسة ، وكان ذلك هو الطريق الوحيد

لضمان استخدام جميع القوى والموارد الوطنية والمادية والطبيعية والبشرية بأسلوب عملي وعلمي وإنساني لكي يتحقق الخير لجموع الشعب وتتوفر لهم الحياة الفضلى ..

وحين قادت الثورة العمل الوطنى الى التخطيط الاشتراكى الشامل لأول مرة لم نتردد برغم أننا ندخل التجربة لأول مرة ، وليست لنا فيها خبرة ولا امكانيات ، حتى استطعنا أن نحقق ما حققنا .. ونصل فى الطريق الى المواقع التى نقف عندها اليوم نطل على ما قطعنا من الشوط بالجهد والاخلاص ونتطلع الى ما نحن مقبلون عليه .. وندرك أن بداية المسيرة بالامس تختلف اختلافا كبيرا عن المنطلق الذى نبدأ منه مسيرة اليوم والغد ..

وليس معنى ذلك أننا فى مرحلة الامس حققنا صورة الكمال المطلق فليس فى الوجود البشرى ما يمكن أن يصل الى هذا المستوى ، ولم يدخل الغرور قلوبنا ونحن نعدّد أو نحاول حصر بعض ما أنجزته الخطة ... انما نقولها بشجاعة : لقد واجهتنا الصعاب .. ولقد وقعت أخطاء .. وظهرت المشاكل .. وفاجأتنا التحديات .. لكن لم يدخل قلوبنا خوف أو ضعف أو تردد . اننا لا نخاف من الأخطاء .. فالخطأ دائماً يقع من الذين يعملون ... أما الذين يجلسون جهدهم عن شرف العمل فهم وحدهم الذين لا يخطئون ...

اننا نؤمن أن الخطر هو فى تجاهل الخطأ وعدم اصلاحه وتقويمه .. والخطر أن نرى الخطأ ونتركه يتمادى ويتضاعف . ولقد كنا نرى الله فى كل خطانا على الطريق يهديننا .. ونرى أمتنا وأملها المجدد أمامنا ، فيدفعنا ذلك الى أن نواصل الجهد والبذل حتى يبارك الله خطانا وحتى تكون أهلاً لخدمة أمتنا .

ان ما تحقق خلال الخطة الخمسية الاولى هو من صنع كل مصرى .. فوق كل شبر من أرضنا الطيبة .. وبفضل كل نبضة من حياة فى مجتمعنا الاشتراكى .

والآن .. وقد بدأت أقدامنا تتحرك منتظمة قوية عزيزة فى مسيرتها القادمة ومرحلتها المشرقة الجديدة .. مرحلة تزودنا فيها من تجارب الخطة الاولى للتنمية بالدروس الغالية المستفادة ،

وبالذخيرة والمهدد الوافر ماديا ومعنويا ، نمضى فى حركتنا الثورية التى لا تعرف الجمود أو التردد ، ولا تقبل الرضى بما تحقق ، ولا تقنع الا بكل أملها المتجدد .

نمضى بعون من الله فى مرحلة جديدة وخطة ثانية تزيد من قوة مجتمعنا وقدراته ، وتؤكد من حريته الطليقة وفاعليتها .. وتفتح الآفاق الجديدة التى لا تنتهى عند أفق محدد ..

نمضى لمرحلة جديدة أقوى عزيمة وإيمانا واصرارا على تحقيق نصر بعد نصر ، نقود حركة الثورة العربية لتحقيق أملها الغالى فى الحرية والاشتراكية والوحدة .. ونشارك فى حركة الانسان وفى دنيا عصرنا بالإيجابية والتعاون المنزه وتحقيق العدل الانسانى والسلام العالمى العادل ...

نمضى فى مسيرتنا الجديدة ، ونعبر بها عن أصالة هذا الشعب وعظمته وقدرته ، ونترجم بها عن ارادة الثورة وارادة التغيير وارادة الحياة التى نبتغيها ..

نمضى ونحن نعتمد على ايماننا بالله واستمساكنا بالقيم الروحية واثقين فى النصر ...

ونمضى فى مرحلة جديدة الى المستوى الذى يليق بثورتنا الاشتراكية ، وبقيادتنا القادرة المعلقة ، التى وهبت جهدا العظيم كله ، وقلبها الكبير كله ، وفكرها السديد كله ، وبالإيمان والعزم ، لخدمة هذا الوطن العزيز والامة العربية المجيدة ، وحق الانسان وسلامه العادل ...

والله يرعى خطانا ويحفظ لنا مجتمعنا الاشتراكى ...

والله يوفق كل يد مخلصه تعمل من أجل الخير والعدل والسلام

ماحققة الخطة الخمسية الأولى

في عام ٦٤/٦٥ مقارنة بأستعار عام ٥٩/٦٠

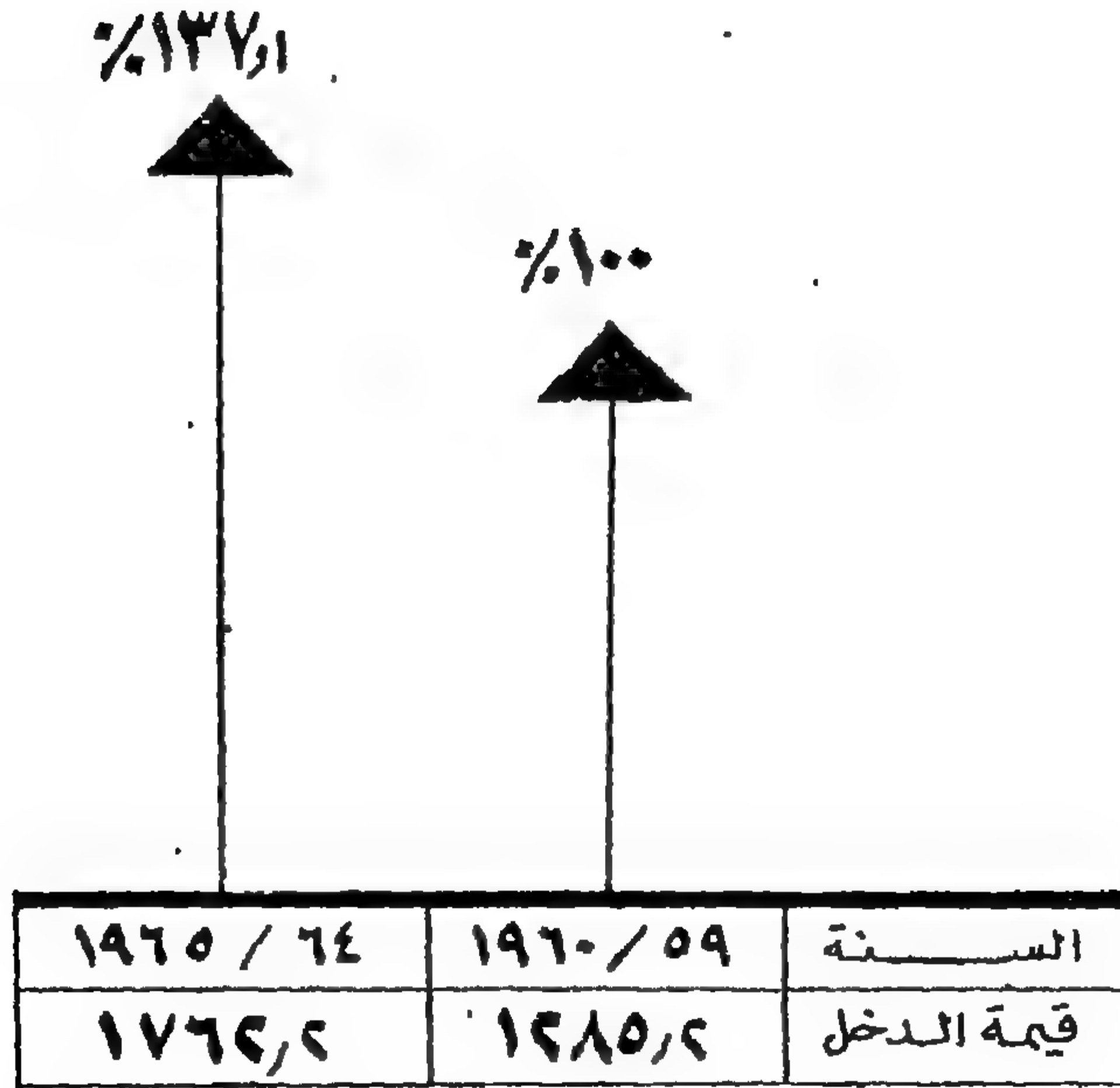
الإنتاج القومي
(بالمليون جنيه)

% ١٣٦,٤

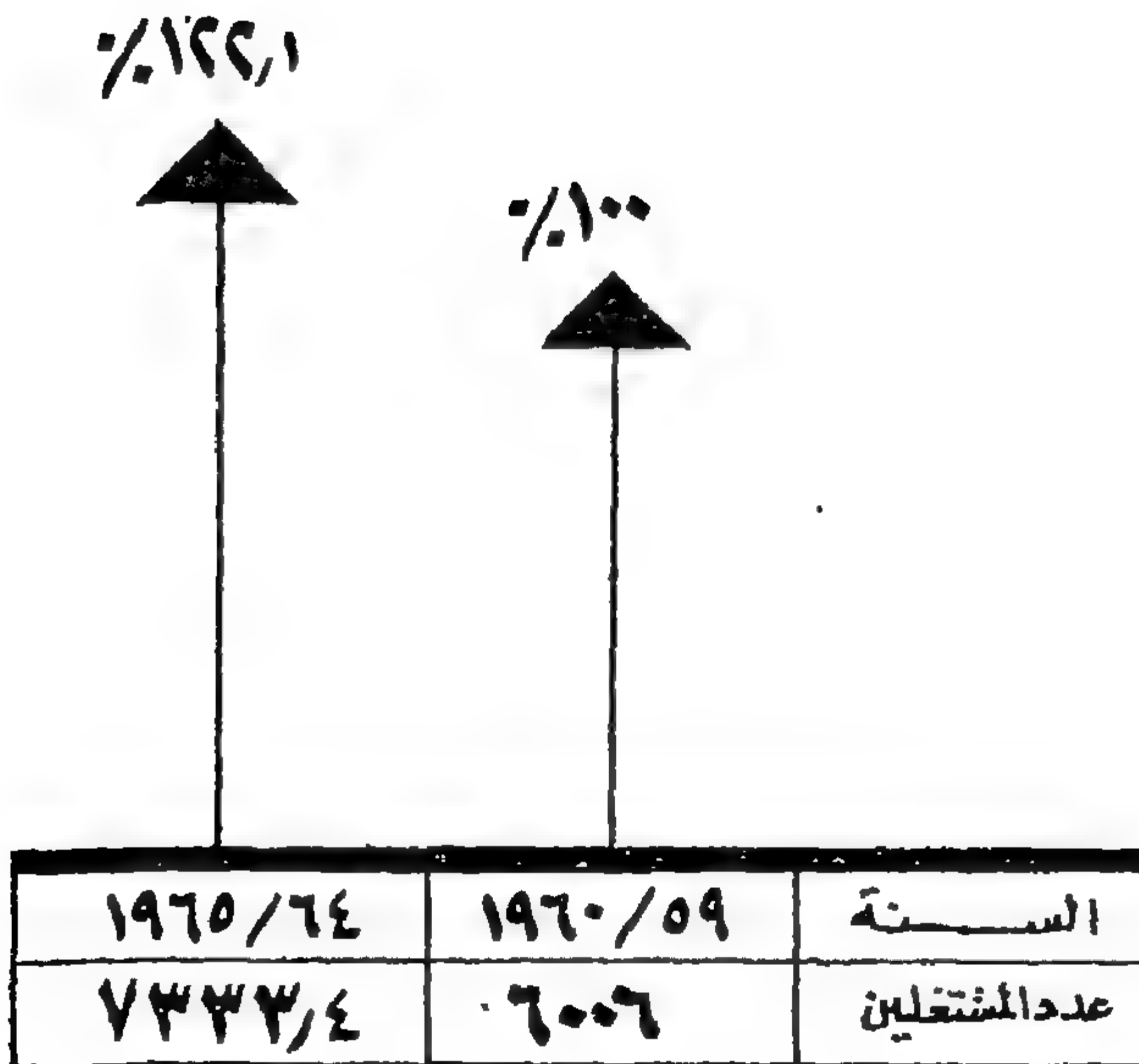
% ١٠٠

١٩٦٥/٦٤	١٩٦٠/٥٩	السنة
٣٤٧٤,١	٢٥٤٧,٩	قيمة الإنتاج

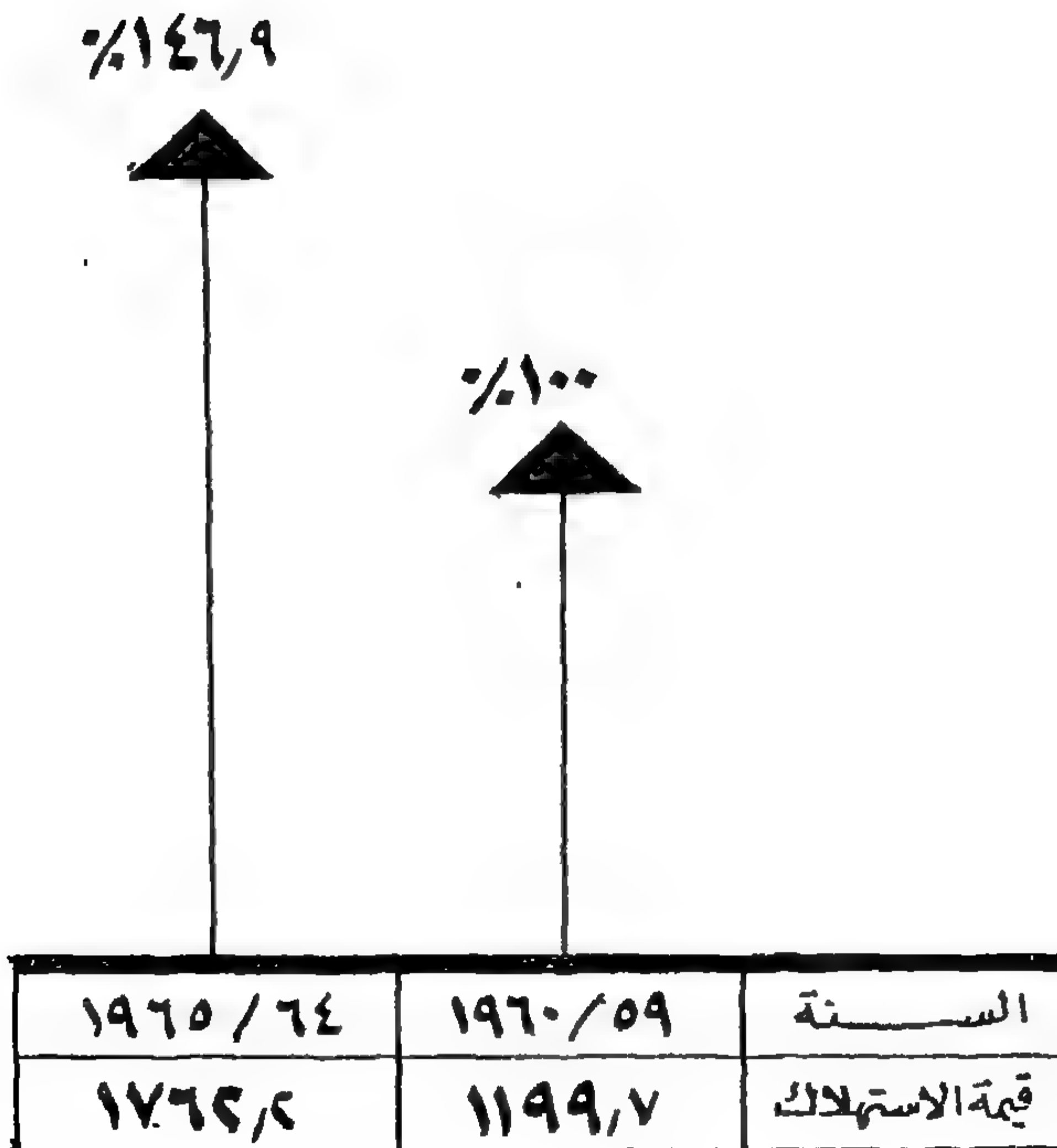
الدخل القومي (بالمليون جنيه)



عدد المشتغلين
(بالألف مستغل)



الاستهلاك
(بالمليون جنيه)



عدد المشتغليين
(بالآلاف مشغل)

١١٦,٥%

١٠٠%

قطاع



الإنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)

١١٦,٧%

١٠٠%

١١٧,٨%

١٠٠%

السنة	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
الدخل	٤٠٥	٤٧٧
الإنتاج	٥٨١,٦	٦٧٩,١

السنة	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
الدخل	٤٠٥	٤٧٧
الإنتاج	٥٨١,٦	٦٧٩,١

١٩٣

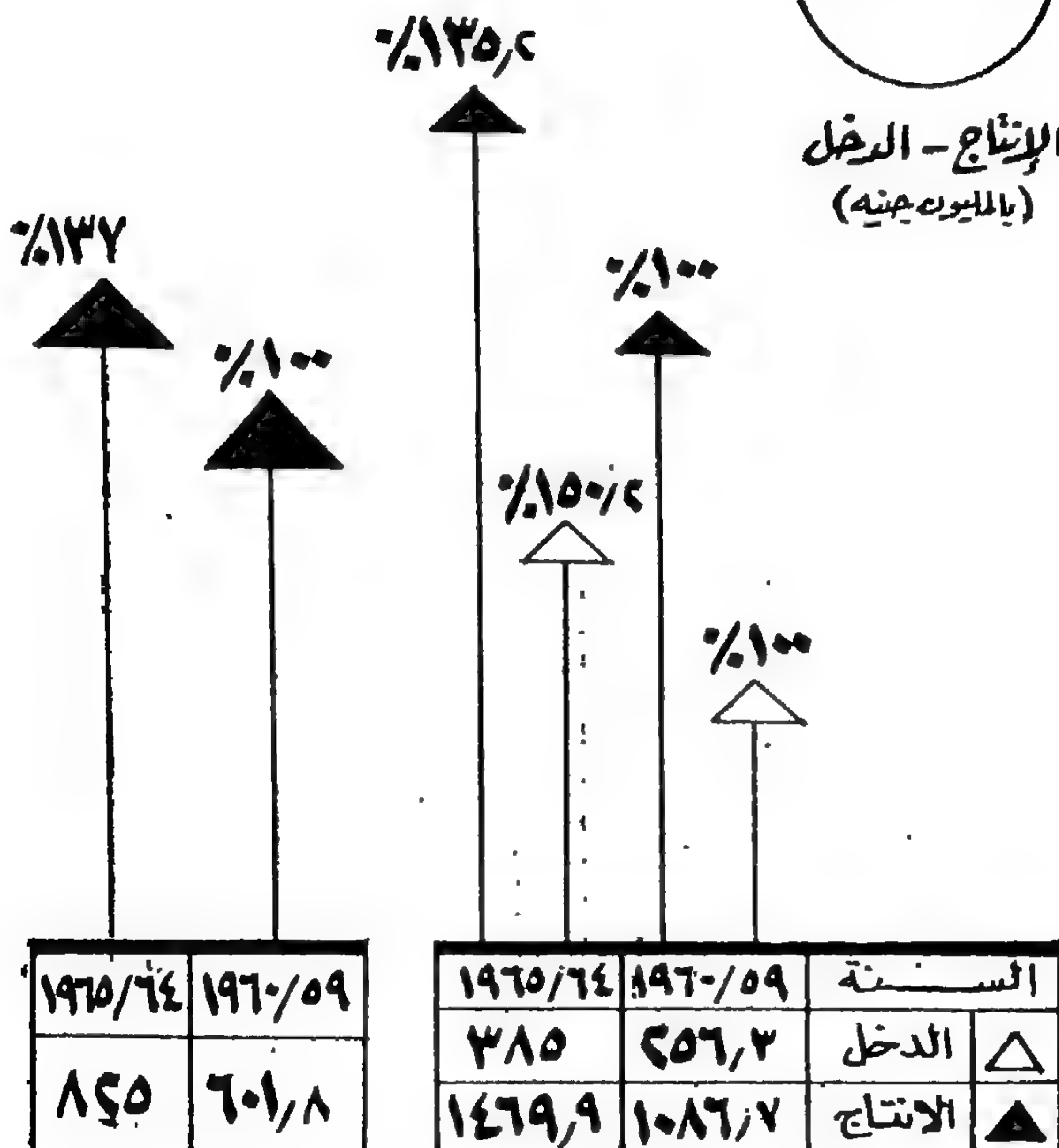
١٣ - سنوات التحول الاشتراكي

عدد المشتغلين
(بالألف مشغل)

قطاع



الإنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)

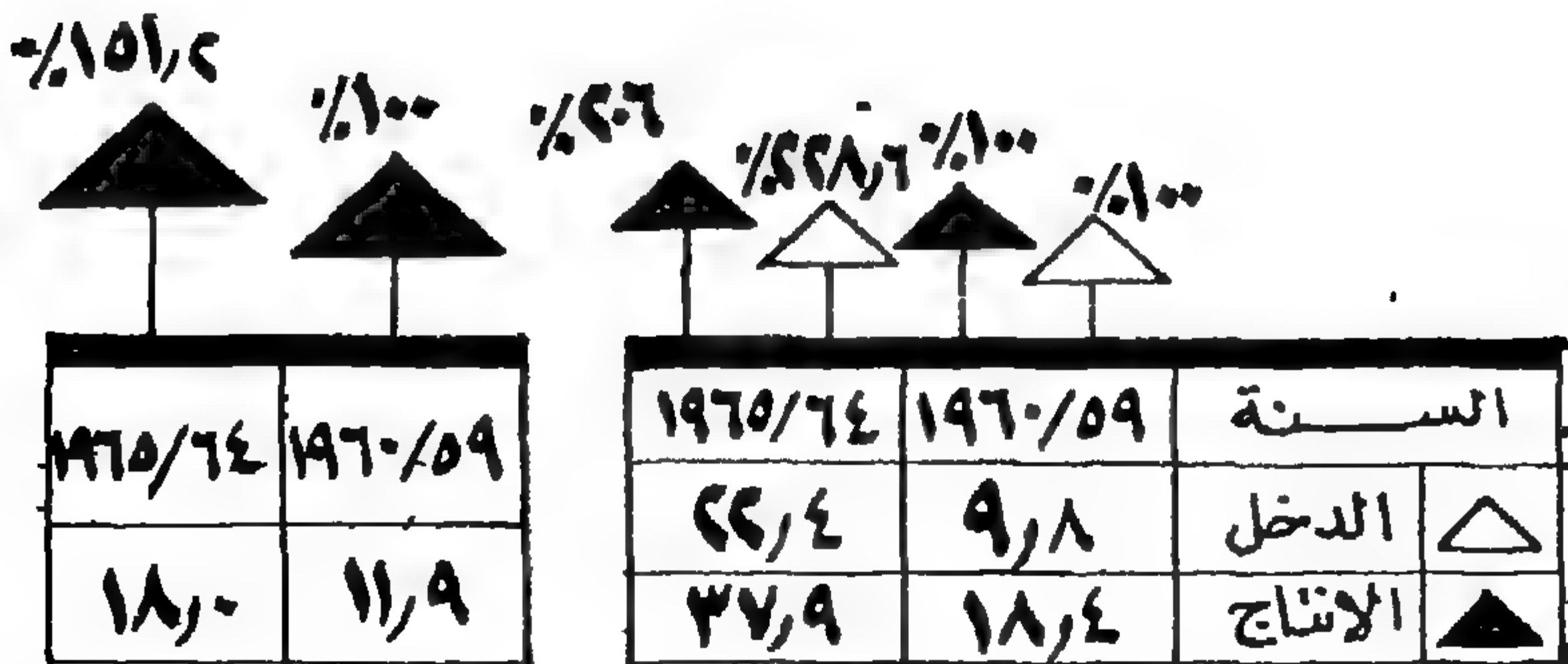


قطاع



الإنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)

عدد المشتغلين
(بالألف مشغل)

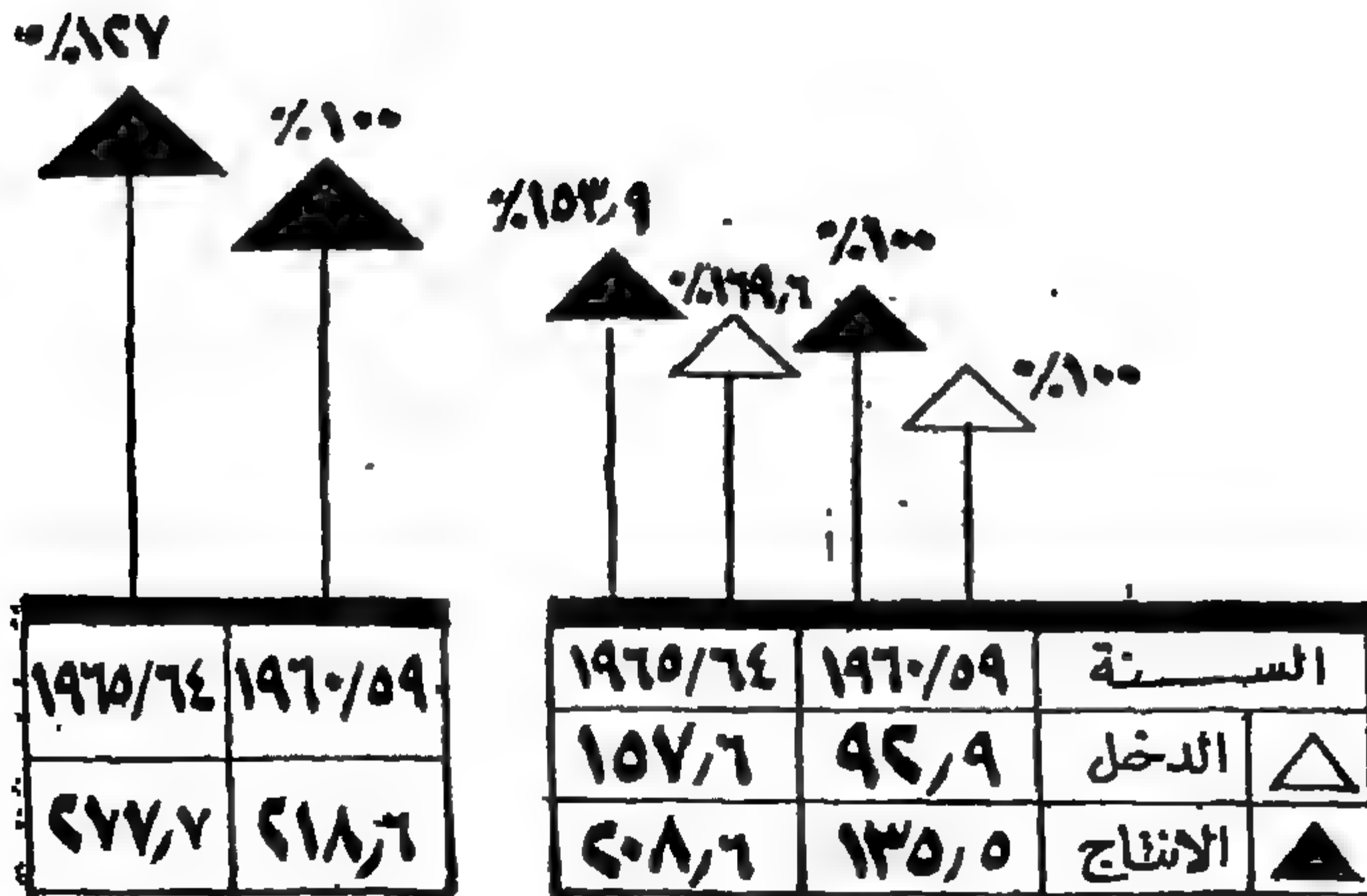


قطاع



الإنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)

عدد المستغلين
(بالألف مستغل)



عدد الوحدات السكنية

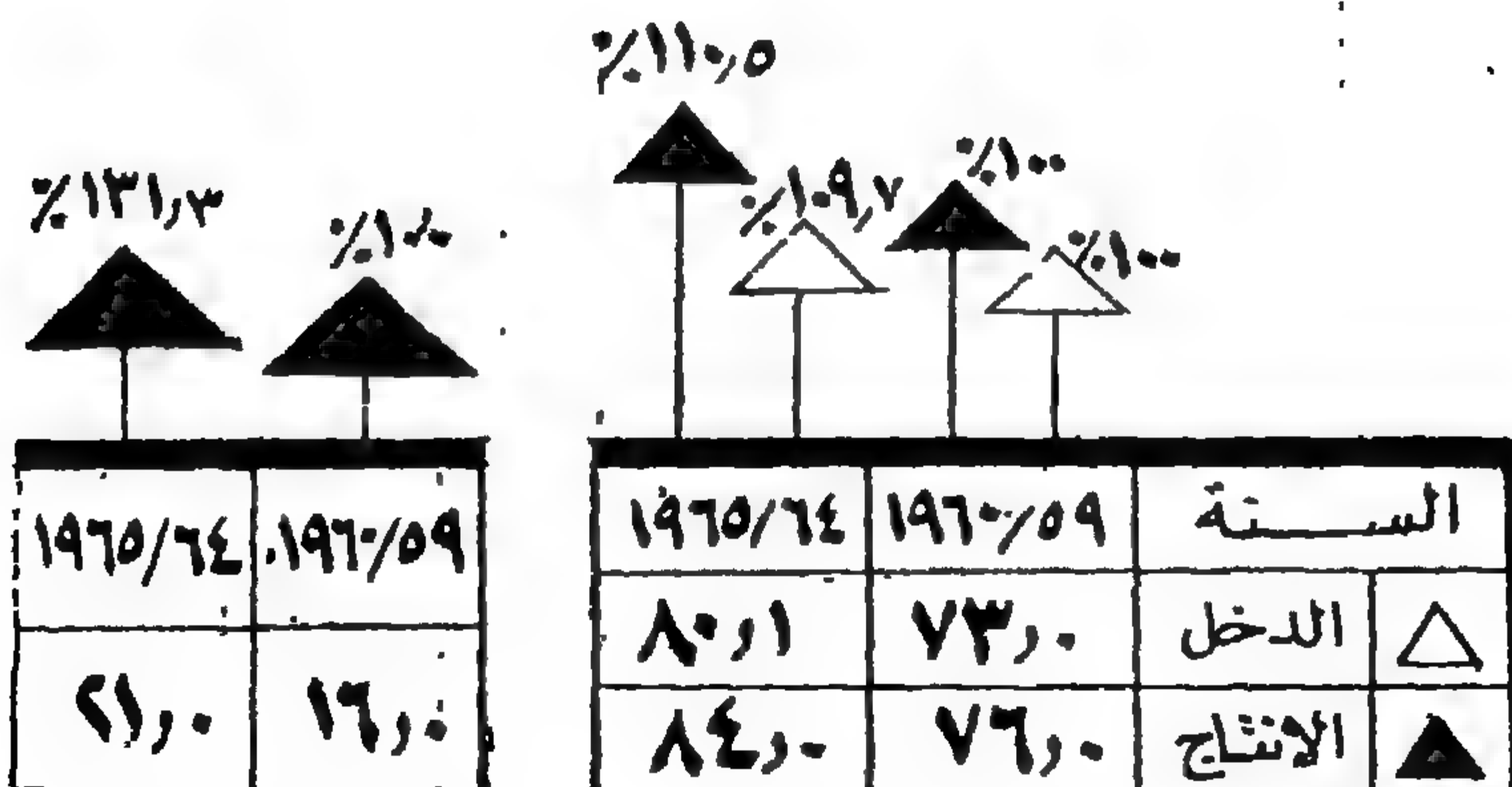
٤٨٦٥٨	١٩٦١/٦٠
٥٣١٥٨	١٩٦٢/٦١
٥٧٣٤٨	١٩٦٣/٦٢
٤٩٩٩١	١٩٦٤/٦٣
٣٤٨٩٨	١٩٦٥/٦٤
٢٢٢٠٣٣	الاجمالي

قطاع



الإنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)

عدد المشتغلين (بالألف مشتغل)



عدد المستقلين
(بالألف مستقل)

١٤٤,٥%



١٠٠%



١٩٦٥/٦٤	١٩٦٠/٥٩
١٣٠٦,٥	١٠٦٦,٨

قطاع



إنتاج - الدخل
(بالمليون جنيه)

١٥٩%



١٤٦,١%



١٠٠%



١٠٠%



السنة	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤
الدخل	٥٦٥,٥	٣٨٢,٩
الإنتاج	٣٧١,٤	٥٩٠,٤

فهرس

صفحة

مقدمة ٥

الهدف الثورى لمضاعفة الدخل
الظروف المتشابكة في مواجهة أول تجربة للتخطيط
الشامل

الفصل الأول

- التحول الاجتماعى فى سنوات الخطة .. ضرورته وأبعاده ٢٣
الحافز الثورى وحتميته فى مرحلة التحول وبداية التنمية ٢٦
الفترة الحرجة فى مرحلة البناء الاشتراكى ... ٤٢
الدخل والانتاج والخدمات وعدالة التوزيع فى سنوات
الخطة ... ٤٤
انتقال السلطة الاقتصادية والسياسية الى قوى الشعب
العاملة ... ٧٢
الاستهلاك فى الخطة الخمسية الاولى ... ٧٣

الفصل الثانى

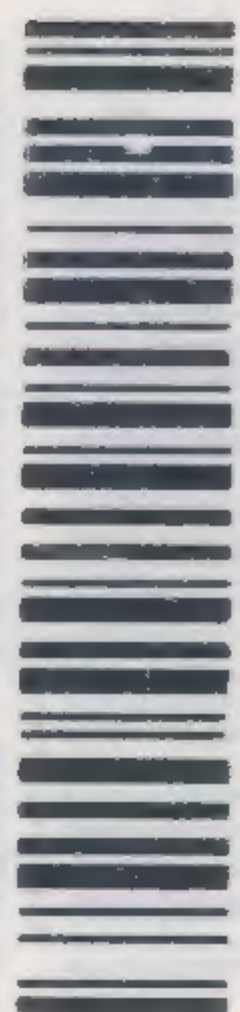
- مشاكل الخطة الخمسية الاولى والصعوبات التى واجهتها ٧٧

الفصل الثالث

- الاتحاد الاشتراكى ودوره فى تحقيق خطط التنمية ... ١٠٥
ما حققته الخطة الخمسية الاولى فى عام ١٩٦٥/٦٤
مقارنا بأسعار عام ١٩٦٠/٥٩ ... ١٨٧

31
2
ss

Bibliotheca Alexandrina



0208680

الشمس ٢٠ قرشا